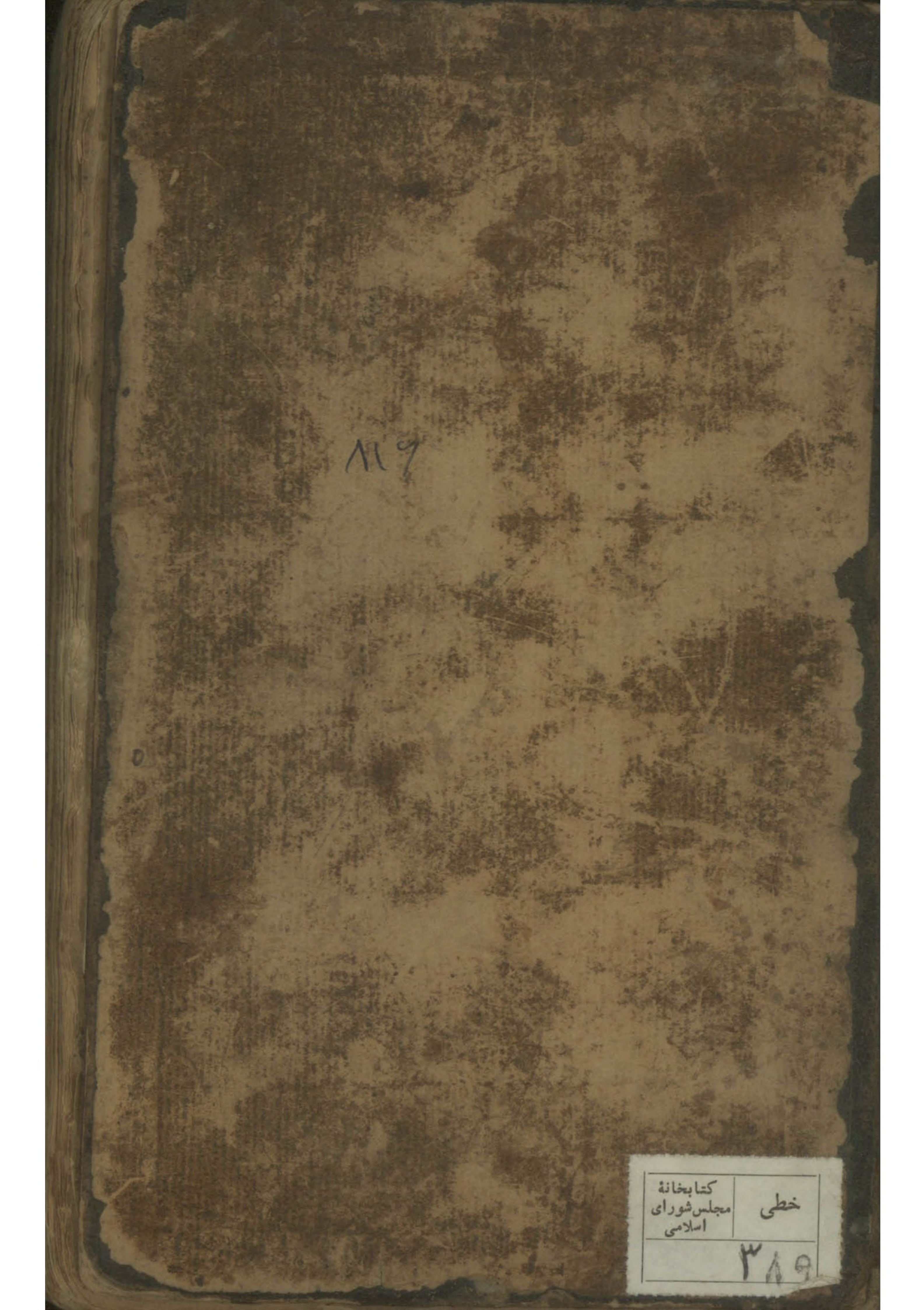
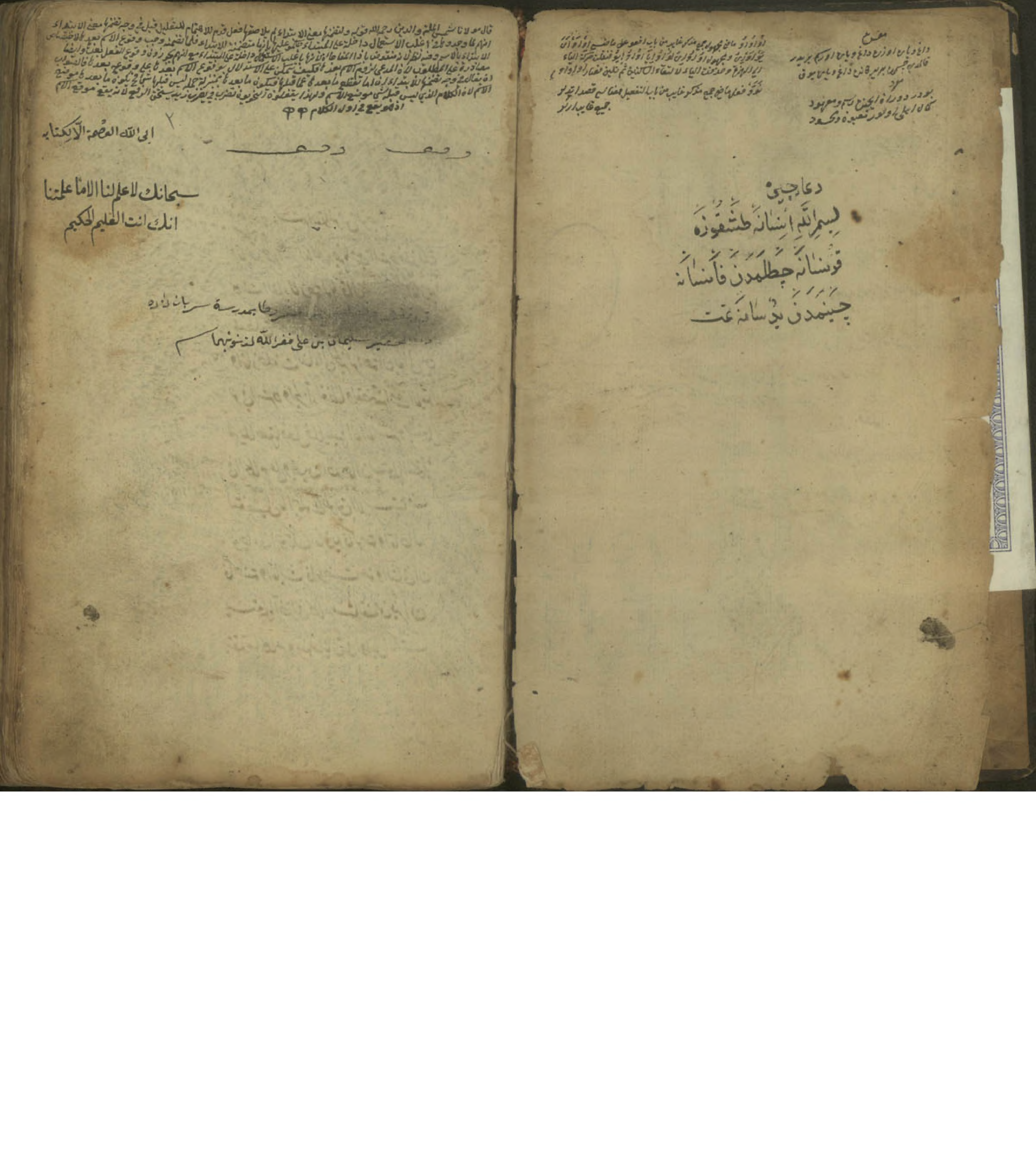

۸۱۶
کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۳۸۶



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الصفوة
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۸۹) از کتب اهدائی
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۰۷۸۱


کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الضوء
مؤلف تاج الدین اسفراینی
موضوع
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۷۱
۳۸۹



ابى الله العصمة الا لكتابه

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا
انك انت العليم الحكيم

دعاجیق
بسم الله ایسانه طشقوزه
قوسنانه چطمدن فاسنانه
چینمدن بوسانه غتت



وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه
المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه اما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين
حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء
لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل
في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم
لتفصيل ما اجمله على طريق الاستئناف
نحو جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثاني ان
يستعملها آخذا في كلام مستأنف من غير ان
يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في اوائل الكتب



وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه
المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا
لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا
على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع
النحويين لان اما لنيابتها عن الفعل تعمل في
الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان املي
ولا املي على معنى اردت ان املي بعد الفراغ
من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في
اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج
وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا
يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم
معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم
فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما



وان شئت اعملت خارج لعدم المانع واذا قلت

اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب

لان اما لا تعمل في المفعول به واما اذا قلت

اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند

جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز

نصب زيد بضاربه وجعل اما خاصة تصحح

التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتاخرين

عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء

رض اما بادي بدئ فاني احمد الله مما يعضد

هذا المذهب فان انتصاب بادي على الحال

من الضمير المتكن في احمد والعامل فيه هو

فقد عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدم

ولم يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانها

لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولا عامل

لفظا مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان

المفعول فسد لخروجه عن الامتناع به وجاعل

بحروف على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون



وشيء مما في حيزها لا يعتد بها قوله جاعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما
والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام
صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام
نحو عرف زيد عمرو برفع الفاعل ونصب
المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم
المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل
يجوز على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون
وصفا له لكون الاضافة فيه غير محضة لانها
اضافة اسم الفاعل الى معموله على معنى
انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن
شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا
وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظره
من قبيل البدل لا من
قبيل الوصف

اما بادي بدء فاني احمد الله حمدا يعضده
هذا المذهب فان انتصاب بادي على الحال

فعلم به اي من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد
جعل اي وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح
في الطعام كونه القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه
اعني النحو لا يشترك في هذا لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة
اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال
احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه
ان وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم
المراد وان لم يوجد بقي فاسدا ولم ينتفع به بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام
القدر الصالح منه او اقل او اكثر بل وجه تحقق
التشبيه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما

ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب
بعد قوله من الله العزيز العليم بانه البدل من
الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال
معنى لا يقال اضافة اسم الفاعل الى المفعول
انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال
فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى
الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان
مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة
حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعله النحو
في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما
ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث
وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا
يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل
ههنا ولو لم يكن في معنى الحال والاستقبال
لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال

او الاستقبال

او الاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل
وهو بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية لمفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف
وحده في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار
والمجرور مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه
حرف جر بشهادة نحوي الكلام واذا عمل في
الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار وهو
ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول
وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل
قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل
جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب
المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني



فبناء لك جعل اضافته محضة معرفة قلت
يمكن ان يوجه الكلام على هذا الكن النزاع بعد
تعسفا من جهة المعنى ولا انتصاب جاعل على الحال
او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف
وصفه قوله مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل مهنا قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه مسعودا
هذه الجملة مع سابقتها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب
والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للازال ومسعودا
بدلا منه اى لا زال كاينا كاسمه او مثل اسمه
مسعودا قوله لما استظهر اي حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين
وهى مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها
اردت اي اردت تلقيظه وقت استظهاره

والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل
على الخبرية لان اي فان الولد الاعز مرادنى تلقيظا او
تلقيظه واضافة المختصر الى الاقناع يشبه
ان تكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي
المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم
سرنا ذات مرة اي سرنا مرة مختصة بهذا الاسم
والضمير المجرور المتصل في بحفظه جاز ان يعود
الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر
الفاعل متروك قوله واحاط بمواده حفظا



فبان لك جعل اضافة مخصصة معرفة قلت
يمكن ان يوجه الكلام على هذا لكن المراد به
نقصان من جهة المعنى والانتصاب جاء على الحال
او على المدح والارتفاع على انه خبر مبتدأ محذوف
وجه قوله مويدي الاسلام مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه مسعودا
هذه الجملة مع ما قبلها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب
والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للا زال ومسعودا
بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعودا قوله لما استسقطه ان حفظ وقوله

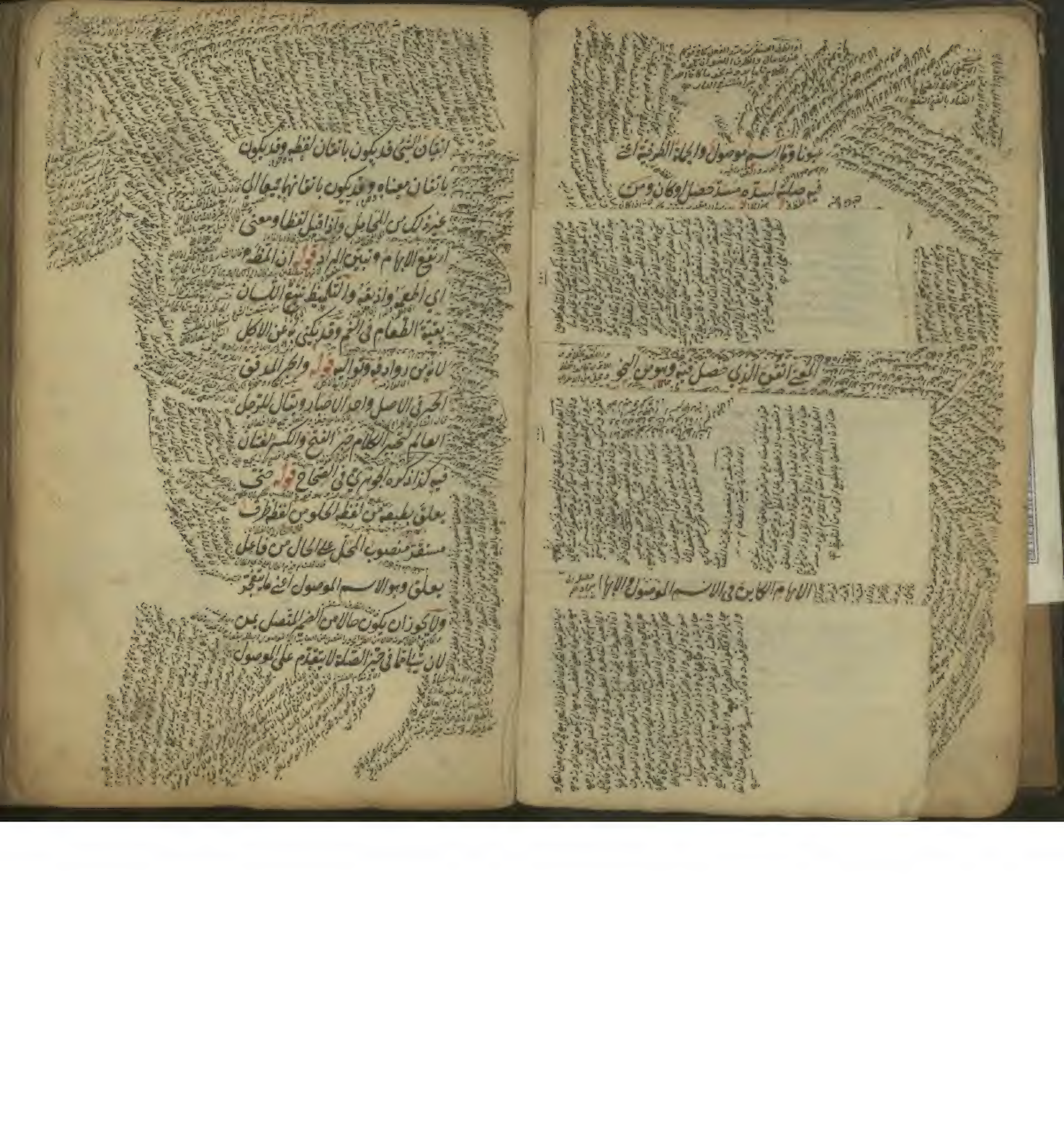
والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل
على الخبرية لان اي فان الولد الاعز مولانا [illegible]
تاليفه واضافة المختصر الى الاقتناع [illegible]
ان تكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي
المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم
سرنا ذات مرة اي سرنا مرة مختصة بهذا الاسم
والضمير المجرور المتصل في حفظه جاز ان يعود
الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي حفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر
الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا
انتصاب حفظا على انه تمييز اي احاط حفظه
بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه ولفظه وهذا [illegible]

نحو ما في الاسم موصول والجملة الظرفية اعني
فيه صلته لستره مستقر فعل او كان ومن
النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول
او من الضمير المستكن في فيه والعامل فيه
الفعل او الظرف المستقر اعني فيه كان
المعنى الفعل الذي حصل فيه وهو من النحو
وانه اعني من النحو وان كان حالا الا انه يغني
غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه
للبيان فان قلت اي فرق بينه في رفع
الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني معنى
ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو
الابهام الكاين في الاسم الموصول والابهام
الرافع اياه التمييز هو الابهام الكاين في مضمون
الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعول لان

الاتقان

اتقان الشي قد يكون باتقان لفظه وقد يكون
باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى

لانه من روادفه وتوابعه قوله والحبر المدقق



هو ما وقع اسم موصول والجملة الظرفية الخ
فيه صلته لسده مسد حصل او كان ومن

المعنى الشيء الذي حصل فيه وهو من النحو

الابهام الكائن في الاسم الموصول الخ

انتفاء الشيء قد يكون بانتفاء لفظه وقد يكون
بانتفاء معناه وقد يكون بانتفائهما جميعا الى
غير ذلك من المحامل واذا قيل لفظا ومعنى
ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان المطعم
اي المعي والذوق والتلمظ تتبع اللسان
بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل
لانه من روادفه وتوابعه قوله والحبر المدقق
الحبر في الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل
العالم لتحبير الكلام حبر بالفتح والكسر لغتان
فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حتى
يعلق بطبعه من لفظه الحلو من لفظ ظرف
مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما يحجر
ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن
لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول



قوله توجهت اكثر ما تعاوره التعاور التداول
يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اي تداولوه
فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله كراهة
ما فيها من الاشباه العادة وانتصاب كراهة
على انه مفعول له وهو مصدر مضاف اي
المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي
قوله وتنبت عن كل منها ما تكثر اي عن كل
واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه
كما في قوله تع وكلا آتيناه حكما وعلما منها راجع
الى الكتب الثلثة وما في ما تكثر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي وتنبت عن كل
واحد تكثره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنبئ هو التكثر دون المتكثر قوله
استثقالا للمعاد واستملالا للمعاد
انتصاب استثقالا واستملالا على انهما

منقول

مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا
او مستملا ايضا وجه واراد بالمعاد المكرر
وهو بمعنى المصدر دون المفعول لمثل ما
تقدم والمعاد اسم المفعول والمراد به
السبق المتقدم ذكره واللام فيه للعهد
او كل من يستفيد منه واللام للجنس
قوله غير مدخر انتصاب غير على انه حال من
ضمير المتكلم المتصل باستصعب وجاز قلب
الذال والدال المدغم فيه منقلب من تاء
الافتعال ومثله ادكر وادكر وقد حكي البيان
ايضا كما ذكر قوله الا ما ندر محل الموصول
هنا اما منصوب على الاستثناء او على
البدلية من ذكر شئ اي لم اطو الا ذكر ما ندر
بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
وهو ما ندر واما مجرور على البدلية من شئ



أو من مسائلها ولا يجوز أن يكون من الغير
المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل لما
في قول الأماكان بالزيادة جرّاً منصوب
إما على الاستثناء أو على البدلية من شيئاً
قوله ويستغني بغنائم آثاره أي بغنيمة والغنائم
بمعنى الغنائم وإضافته إلى الآثار من باب
خاتم فضة أي مغانم من آثاره لأن الغنائم
هي الآثار أي الثمرات الحاصلة منه قوله
وكسرته على ثلاثة أبواب أي طويته وجعلته
مشتملاً عليها استعارة من كسر الطائر
جناحيه إذا ضمّهما إليه للوقوع والقبض

الباب الأول

في الاصطلاحات النحوية قوله كل لفظة دلت
على معنى مفرد بالوضع أي كل لفظة كل منها عُرْ
واقعة موقع الماضي من التعرض لإحالة الأفراد



والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون
للحقيقة لا للافراد ثم التعريف يشتمل على قيود
احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى
التي هي الاشارة والعقد والنصبة والخط
وقد اعترض عليه بان المنوي في زيد ضرب
كلمة بالاتفاق وليس ملفوظا بها واجيب
بان الملفوظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة
وما كان ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب
كلمة وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به
حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده
والعطف عليه وغير ذلك من المعامل اللفظية
الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن
المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك
نحو مقب وجب وجسق مثلا وغير ذلك من



الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين
اعني اللفظة والدلالة ان يكون كل
واحد منهما جنسا للكلام بالنسبة الى ما بعده كما
فيه وفصلا له ايضا بالنسبة الى الذي قبله كما
فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي
عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل
على معنيين احدهما التعريف وثانيهما الذكورة
مع الاسمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا
ذكره الزمخشري في حواشيه فان قلت اليس
قد صرح امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في
اللفظة فكان مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف بالاسم واتصاله به وفي وزنة العامل
اياه اليه قد نزلا منزلة لفظة واحدة حتى
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلم يخرج
امثال هذا بقوله لفظة قلت انما التعرض لذكر

المفرد

المفرد احترازا عنها وعن مثل ضرب
وضربت وضربا وضربوا ونحوها فان
الكلمتان تجري مجرى كلمة واحدة فان قلت
اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء
في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا
الا للفظ مفرد قلت لان مثل عبد الله علما
يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا
الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه
في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين والكلمة انما
كان علما كان معناه حين افاد الافراد المعنى
مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ
فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة



احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان الجز
منقوض لانه اي الاسم الاول منطوي
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق
المطابقة والثاني التوحيد والتنكير الطاريان
عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان
غير وارد لان مدلول اللفظ سواء كان
بطريق المطابقة او لا تعدد فيه بل التعدد
لو كان لكان في اجزائه واما الذي تلزم منه
من اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ
عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان قلت
البحث الغنية مفصل عن ذكر المفرد
بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم
الواحد يقتضي الافراد فما فائدة قال سيدي
معنى علم ان ذلك معنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا



اي لا ينقسم جزء اللفظ على جزء المعنى وقد يكون
مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى
مثل ضربت فانه يدل على شيء واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد وقد ذكر المفرد
احترازا عنه وعن مثله لا يستقيم ذكرنا
انه لم يخرج بقوله لفظ القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة
في مثل قولهم مشئوم للمشوم وغير ذلك
مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع
لا بالوضع فكذا اح اح فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا
تعد كلمات ولقائل ان يقول على الاول
ان المحرف لا يخ اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كان فان كان الاول فقد خرج



بقوله دلت على معنى وإن كان الثاني فدلالته
إما بالوضع أو بالطبع لا سبيل إلى الثاني
لأن قولنا مفهوم مثلاً لا يدل بالطبع على
المعنى فتعين به الأول فيكون كلمة فلا يصح
ذكر الوضع احترازاً عنه والجواب أن
المحرف له دلالة على معنى لأنه إذا ذكر فهم منه
ذلك المعنى وليست تلك الدلالة
بحسب الوضع لكونه محرفاً عنه ولا بالطبع
أيضاً بل بطريق الاستعمال الخطاء
ولما كان التوهم حاصلاً كانت الدلالة حاصلة
وإن كان اللفظ خطاء فظهر أن المحرف
لا يخرج بقوله دلت على معنى وأن ذكر
الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود
المذكورة في هذا التعريف وإنما دخلت
الفاء في قوله فهي كلمة لأنه وقع خبر المبتدأ المتضمن

بمعنى

بمعنى الشرط والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط
جاز دخول الفاء في خبره وذلك إما أن يكون
اسماً موصولاً صلته فعل أو ظرف كقوله تعالى
الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار
سراً وعلانية فلهم أجرهم وقوله وما
بكم من نعمة فمن الله أو نكرة موصوفة
بأحدهما أي بفعل أو ظرف نحو كل رجل
يأتيني أو في الدار فله درهم قوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني فإن قوله
كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت
على معنى وأنث الضمير المستكن في دلت
وإن كانت لفظة كل مذكراً اعتباراً لأنه
أبداً يأخذ حكم المضاف إليه فدخل الفاء
في الخبر إيذاناً بأن استحقاق اللفظ لتسميته
كلمة إنما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد



بالوضع كما ان السقاف في التجلل للدراهم انما هو
بسبب الاتيان حتى لو لم يأت بها السقيفي قطعا
ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء
من معنى السببية قوله ولها اي للكلمات
وكلم الكلام مع كونه يتناول العشرة وما فوقها
والكلمات جمع قلة يتناول العشرة فما دونها
الى الثلثة قوله وهي على ثلثة انواع اسم
وفعل وحرف ووجه الانحصار ان يقال كل كلمة
اما ان تكون دالة على اقتران الحدث باحد
الازمنة الثلثة اولم تكن والاول هو الفعل
والثاني اما ان تكون بحيث تكون لها اعراب
بوجه ما اولم تكن والاول هو الاسم والثاني
هو الحرف او يقال كل كلمة اما ان تكون مستقلة
بنفسها اولا والثاني هو الحرف والاول اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاول

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم [illegible]
بانه الذي يتم الجواب به [illegible] ان يعدوا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز الاخبار
عنه [illegible] الاسم صحة جواز الحديث عنه ثم
اعلم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه
[illegible] اللازمة للظرفية [illegible] بقوله



بالوضع كان اسما فالرجل للدرهم تاما هو
سبب الاثبات صح لو لم يأت لنا السنق وقطعا
ولو ترك البناء لما افاد الكلام عند المعنى ما في البناء
من معنى النسب قوله وهو ما كان
وحكم الكلام جمع كثرة تتناول العشرة وما فوقها
والكلمات جمع قلة تتناول العشرة فما دونها
الى الثلثة قوله وهو ما ...

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم قيد والمستقل
بانه الذي يتم الجواب به فخطاء بعضهم ان يعدوا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز الخبر عنه
عنه فعرف الاسم بصحة جواز الخبر عنه ثم لما
علم ان من الاسماء ما لا يجوز الخبر عنه
كالاسماء اللازمة للظرفية ادرفع بقوله
او كان في معنى ما يجوز ذلك وذلك ان ظا الاسماء
اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانها وان
لم يصح الخبر عنها الا انها في معنى ما يجوز عنه
فانك اذا قلت اتيتك متى طلعت الشمس
كان في معنى اتيتك وقت طلوع الشمس وكذلك
اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه
اجلس في مكان جلوس زيد والوقت
والمكان مما يخبر عنه نحو طاب الوقت



واتبع الكاف في ايراده اذ واذا من هذا القبيل
للظرف لانهما لا يخرجان عن الظرفية نص على ذلك
سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد
اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فاذا وقع اذا بعدها مبتدا وخبر او ان
وبعد غيرها لم يخرج عن ظرفيته اذا راح
وليث لوح قالوا اذ بهما مجرور المحل
بوقوع الفعل على البدلية من غد وكذلك
اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل بوقوع
الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو
اذكر مضمرا او مظهرا نحو واذ قال ربك واذ قال
الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا القول
باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت



ولم يجاوز الانجاز عن اسكت كما انباك عن صه
وعلى هذا سائر الاسماء الافعال والاصوات
انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الآن ذلك تجوز منهم فان
هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادرها
بادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه
سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك
ثم انيب صه منابه فلما كان سكوتا قاما مقام
الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل
غير ان فيه دقة وانه اسم للمصدر في
الحقيقة وهذا الذي يحقق الاستثناء وقد بقي
كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى وجدت
بعض من قبل ابي اسحق الزجاج فانه ذكر ان صه
انه حرف موضوع موضع الاستجابة كان صه
موضوع موضع السكوت والسكوت ما وجدت



في قولك السكوت حسن لانه لا فرق بينه و
بين حسن في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث
عنه واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد
فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول
المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث
لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية
فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او
كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع
تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد
الشيئين ايضا غير مناسب لانه من
المجازفة النافية للتعريف على ان لقائل
ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية
بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا لا يسلم
الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء

اللازمة

اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل
فيهما والوقت والمكان اذا اعتبرا بهذا القيد
مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان
قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان مقيدين
بالقيد المذكور فقد اشتملت معناهما على معنى مطلق
الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال
اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل ايراد
هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم
الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد
وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان



معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن
علاماته اللفظية دخول الالف واللام انما اختص
دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما
سيجي والتعريف يختص الاسم لان
الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فمما
لا يعتد به لقلته وندرته والذي حمله على ادخالها
على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآها في الصفات
بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل في
الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها
الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء

بعد ما بفعل لفظا او تقديرا وانما علت الجر لانها
لما لم يتصور دخولها الا على الاسم تلك الحركة
التي لا تكون الا في الاسم ومن الجر لا يقال
ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم
فعل رفع محل الجر فان اردت صورة الجر نحو
ايضا مما يدخله كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا
لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلث
ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وان
يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع
حرف الاعراب منه نحو مررت بالقاضي وان يظهر
محلا لا صورة ولا تقديرا الا كان من في محل
لو كان فيه غيره من المعربات لظهر تلك الحركة نحو
مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر
المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجه



الاولين دون الثالث والعوض في الاعراب
بالاولين دون الثالث الابري انهم حكموا على مثل
من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة موضوع
المحل ومنصوبها ونحو ذلك فلم يعتدوا بالحركة
المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية
قوله والتنوين انما اختص لحاق التنوين بالاسم
لانه انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير
المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك لا يتصور
الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان
الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة
في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين كان معناه
افعل السكوت الان واذا نونت كان المعنى
سكوتا ما ووقتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا
في الاسم واما عوضا من المضاف اليه في نحو
اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة

[illegible]

الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترق فان الاصل المخترق
كما انه لحق التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلثة
الاول دون الاخيرين قوله والفعل ما دخله
قد والسين وسوف احكام الفعل حدا وعلامات
قد ذكره على ما ذكره صاحب الكشاف وغيره وهو
ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات



المصرف نحو زيد ورجل ومحمد وذلك لا يتصور
الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان
الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة
في نحو صه فانك اذا الحقت صه بغير التنوين كان معناه
اسكت السكوت الان واذا نونت كان المعنى
سكوتا ما ووقتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا
في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ كان الاصل اذ كان كذا وكلا جئتني واذ اضافة

لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا
في الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر
بدلا من حرف الاطلاق في قول جرير اقلي اللوم
عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن
فان الاصل فيه عتابا واصابا فحذف حرف
الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الاصل المخترق
ساكنا ثم لحق التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص بالاسم اراد والثلثة
الاول دون الاخيرين قوله والفعل ما دخله
قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حدا وعلامات
فحده على ما ذكره صاحب الكشاف وغيره وهو
ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات

فمنها دخول قد وانما اختص قد بالفعل لانه وضع
لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله الا على الماضي او المضارع
ومنها دخول السين او سوف وانما اختص دخولها
بالفعل لانها وضعا للاستقبال والاستقبال
ممتنع الا في الفعل فدخولها اذن ممتنع الا في
الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف
زيادة تنفيس وتأخير ومنها دخول الجوازم
نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل
لاختصاص الجزم باختصاص الجر بالاسم
على ما سبق ومنها اتصال الضماير البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا
بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال
بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب

هو كما يقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل
الا بالفعل ولم يتعرض المص لذكر البارزة ولعله
اراد بالاتصال في قوله والمتصل بالضمير المرفوع
العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول هذا
الا الضمير البارز الا يرى انك اذا قلت ضربت
ومن ها هنا صح ان يقال ان الفعل قد اتصل به
الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه
يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا
بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه
ما اتصل به شيء واما المرفوعة فعند احترازا عن
المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف
نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل
بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم
ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت



الضاربك والضاربه والضمير فيهما في المنصوب
عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسناد الافعال
فيه تحسين لان الفاعل المرفوع البارز من الضماير نحو ضربوا
مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسناد الافعال
ليست بالفعل حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما
اتصل بالافعال من الحروف ضماير مستندة اليها بل هي
حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهاك وارايتك والتاء في انت وانما كان
اسنادها الى الضماير المستكنة فيها الدال لما
ضماير لفاعل الوجب ان يكون اسناد جميع
اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء
جاؤوني ويا قوم صبروا ولا شك ان اسنادها
الى ما استكن فيها وكذلك ما نحن فيه اسند
الى ضمير مستكن وانما الحق الواو لانا بان
المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو نحو الواو

في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا على احد التاويلات الثلث وهذا
لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها لا تختص بالاسم نحو قائمة
واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت
ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم
للتعادل بينهما فصل وله ثلثة امثلة المفتوح
الاخر وبني الماضي الماضي هو الدال على اقتران
حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح
وسبب بنائه انه فعل والاصل
في الافعال البناء لان المعاني الموجبة
للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
مفقودة فيها فلا جرم ان تبنى ولا تعرب
واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء



السكون فهو أن له أدنى مشابهة بالاسم وهو
وقوعه موقعه في مررت برجل قائم كما تقول مررت
برجل قائم فتفضل بالحركة على فعل الأمر الذي
لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل
أن المضارع لما ضارع الاسم مضارعة
تامة من غير وجه أعرب والماضي لما كانت
مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن
أصل البناء الذي هو السكون إلى الحركة
والأمر لما لم يضارع بوجه ما ترك على أصل
البناء وإنما اختير الفتح من بين الحركات
لخفته وثقل الفعل أبو[illegible] مفتوح أبدا
إلا أن يعرض ما يوجب سكونه أو ضمه أما
السكون فعند الإعلال نحو دعا ورمى و[illegible]
من أصول التصريف أن الواو والياء إذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء ألفا والألف

لا تقبل

لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو
ضربت وضربنا وضربن وإنما أسكن عند لحوق
هذه الضمائر فرارا من توالي الحركات الأربع
فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل
إذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء
وأما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لأن الواو
إذا كانت مدة فما قبلها مضموم أبدا قوله
والثاني ما يتعاقب على أوله إحدى الزوائد الأربع
وإنما أعقبت هذه الزوائد على أول المضارع
لأنه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع
وكان الفعل إما صادرا عن المتكلم وحده
أو منه مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب
طلبوا حرفا تدل على المضارعة وعلى هذه
المعاني جريا على سننهم في طلب الإيجاز فوجدوا
أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين

لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها
او عن بعض اجزائها لحيث فعمدوا الى الالف
فحركوها لتأتي الابتداء بها واختصوها بالمتكلم
لموافقتها اياه في اول انا ولانها في الاصل اخف
فتناسب المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو
فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستبشاع
لان الفاء ربما تقع واوا فيلزم حدوث مثلين واو
اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى
اجتماع الامثال وكان فيه شناعة اللفظ
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها
كتراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
وجعلوها علامة للخطاب والتانيث لكونها
علامة للخطاب والتانيث كما في الماضي ولم يكن
الفرق بينهما بالحركة في احد الموضعين لوقوعها
اولا بخلاف الماضي ولم يكن ضمها اصلا لالتباس

الفعل

الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول
والاكثر بالعطف لان ذلك يلتبس بلغة من
يكسر حروف المضارعة فيقول تعلم بالكسر
ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها
اولا فزادوها فتثبت للغائب لانه غير المتكلم
والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا فزادوا
في اول الفعل فوجدوا الباقي من الحروف بعد تلك
المواضع النون لانها للمتكلم في الماضي اولا ولانها
اقرب الحروف شبها بالحروف الثلاثة المد واللين
[illegible] الخيشوم كما انها مدة في الحلق
[illegible] كانها كانها



لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها

او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف

فتركوها لبيان الابتدائية واختصوها بالمتكلم

لكونه مقدما اول انا او لانها في الاصل اخف

فخصوا المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو

فوجدوا زيادتها تفضي الى الاستشناع

لان الفاء ربما تقع واوا فيلزم حدث علامة واو

الى حرف ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى

اجتماع الامثال وكان شبه نباح الكلب

فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها

الفعل المبني للفاعل لا الفعل المبني للمفعول

ولا يكسر بها لان ذلك يلتبس بلغة من

يكسر حرف المضارعة فيقول نِعلم بالكسر

ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها

اول فزادوها فجعلت للغائب اعني غير المتكلم

والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا فزادوا

في اول الفعل فوجدوا الياء والحروف بعد ذلك

الموضع النون لانها بالتكلم في الماضي اولى لانها

اقرب الحروف تشبيها بحروف المد واللين

لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق

فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع

بالحاق الزيادة دون الماضي قلت لان

الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان

الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي

فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق



والالاحق لاحق قوله ويسمى المضارع
وانما سمي مضارعا لانه يضارع الاسم اي
يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى
والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم
الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه
نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج
واما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع فيختص
اي انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل
ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين
او سوف كما ان اسم الجنس شائع
اي امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام
التعريف وثانيها انه بذلك قد شابه
الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد من العوامل وثالثها بالشيوع قد

اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه والرابع
مبادرة الفهم في كل واحد منهما معنى اسم
الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند
الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما
الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه
موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني
دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان
زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه
هذا النوع من الفعل الاسم من هذه
الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب
الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما
سيبينه في موضعه ان شاء الله تعالى
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل
مخلصة للحال فان قلت اذا كانت اللام



بحال فكيف جاءت حرف الاستقبال في
قوله تعالى لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك
ربك فترضى قلنا ان اللام تفيد التوكيد والحال
وفي الاثنين قد تجرد لمحض التأكيد ونظيره
حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف
مع انه عوض عن همزة الاسم تجرد في النداء
للتعويض معنى اغنته عن التعريف فلهذا اجتمع
نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف
وحرف النداء ممتنع ولهذا قطع همزته في نحو
يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر
ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر
تؤخذ من المستقبل للمناسبة بين صيغتها
الا ان تحذف الزائدة ثم بعد ذلك ان كان
ما بعده ساكنا تجلب همزة الوصل ضرورة امتناع
الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته على

حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد
ومن تدحرج دحرج ومن تحاسب حاسب وهذا
معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي يشتق
من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما
قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل
تؤكرم فجاء اكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم
فجاؤوا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن
الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من
المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في صيغة
المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء
للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر
موقوف عند البصريين اي مبني على السكون
لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق
اليه الاشارة وان الاصل في البناء السكون



وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها ما بني بناء على
الحركة ما بقي حصول المشابهة بينه وبين الاسماء
ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على
اصل البناء والكوفيون على انه معرب بجزوم
لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في
امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي
فلتفرحوا فحذفوا اللام تخفيفا على ما هو شأنهم في
طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا
حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء
ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها
والصحيح ما ذكروا لان علة وجود الاعراب
في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة
فمادام وجود حرف المضارعة ثابتا كانت

العلة

العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها
ثابتا ولهذا كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف
المضارعة محذوف في محل النزاع فلا تبقى
علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا
وهو المطلوب فصل والحرف ما جاء لمعنى
ليس باسم ولا فعل الحرف ما دل
على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل
وروابط تتعلق بها المعاني الاسمية
والفعلية ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد
الا ترى ان من في مثلا لا تحصل على الانفراد
حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر
الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاستقبال
وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه
كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها



لانا نقول ان هذه الحروف تدل على المعاني
المذكورة نحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها
الى الاسماء والافعال وعند انفرادها
لا تدل عليها ولانه الاستقلال اذ لا يصح
ان يقال في واقع كما يقال الاستقلال
واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى
قول والحرف اداة بينهما لا يكون حد بينا
ولا فيه تاعنه قول واذ قد عرفت
ان كلا من هذه الاقسام الثلثة يسمى
كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم
وفعل وانما ائتلافهما وجملة اعلم
ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت
عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدى
الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة

قولهم ان الخبر لا بد ان يكون فعلا او معنى
فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو وغلامك في تاويل مملوكك



عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد
والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدى
الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة

اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام
الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين
حرف واسم وحرف وفعل لما عرف ان
دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال
واما عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد
الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم
هو الدال على الذات والشخص والفعل هو
الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد
بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد
لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى
قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى
فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو غلامك في تاويل مملوكك



نعم هذا وقد عرفت ان الكلام يحتاج الى ثلث
شرائط الحد با التاليف تحقيقا او تقديرا نحو
زيد قايم واقوم والثانية كون ذلك التاليف
من اسمين او من اسم وفعل والثالثة
كون ذلك التاليف على وجه الاسناد
لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد
اعنى التوصيف او غير ذلك نحو غلام
زيد او غلام زيد او الرجل الذاهب
وغير ذلك فقوله اذا ائتلف اشارة
الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن
افراد الكلام وقوله اسمان او اسم وفعل
اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بقوله
بها عن الاقسام الاربعة الباقية
واذا اشارة الى الشريطة الثالثة وقد
احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف

واذا

وكونه قايم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق
عليه الكلام بالترادف بين النحويين فصل
والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا
ينفك بدون الاسناد فنقول ان المسند
والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما
صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى
او قد عرض لهما ذلك هو الجملة الشرطية نحو ان
اتاني زيد فاكرمه والاول اما ان لا يكون
المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا
والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او
قايم زيد والاول اما ان يكون مسندا
المسند ظرفا او ما جرى مجراه اولا والثاني
هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان
وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة

الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت
قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع
مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل
على الخبرية فكيف عدّ ما ظرفية قلت الجواب
عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف
المستقر اعني النائب مناب الفعل لا يخلو
من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة
التي هي المبتدأ والموصوف والموصول
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف
النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم
الواقع بعده عمل فعله فيه فاعلية وفاقا
لان الظرف فيها نائب عن الفعل فيعمل
عمله لانه قوي بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب

ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وافي الدار
اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو
الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم
الواقع بعده لا يخلو من ان يكون مضمرا او ظ
اهرا والثاني لا يعمل في الظاهر بعده عند
اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف
المقدم محتمل لضميره وهو صحيح ما تضمنه من
الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف
المقدم ضمير وهو صحيح ورفع ضرار وعند
الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالظرف
مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمل الظرف الاعتماد
كما لا يشترطون لاعمال اسمي الفاعل و
المفعول ووافقهم الاخفش منا في
المسألتين اعني اعمال الظرف واعمال



الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا
فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم
يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج
واما مكان الوقوف وفيه قوله تع ومن آياته
انك ترى الارض خاشعة لان التقدير
ومن آياته رؤيتك فقوله ومن آياته ان تقوم
السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء
وهو الاقرب الى القياس فاذا قلت
هذا مفعول قولهم عندي مال جملة ظرفية
عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين
جملة اسمية لان الخبر اعني الظرف مع ما
تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه

متأولا

متأولا بالفعل نحو استقر او وصف دون اسم
الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعند
الكوفيين فالاستشهاد به للجملة الظرفية
صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية
بلا شبهة وكل منها تقوم مقام المفرد
فتكتسي اعرابه محلا واعلم ان الجملة كثيرا ما
تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد
القائم هي مقامه وهو المعنى من قوله
فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء
في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ وذلك
نحو زيد ذهب ابوه وزيد ابوه ذاهب
وكان ان يعطيك شكرك وخالد في الدار فقولنا
في الدار جملة عند اصحابنا لتقديره استقر
على ما ذكرنا آنفا وعند الكوفيين مفرد لان



التقديم فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير
ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه
وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب
ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه و
كان عمرو غلامه اسد وجاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ وليت زيدا ان تأته يكرمك ولعل
زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان نحو
كان زيد قد قام اخوه وابوه قائم او ان
تعطه يشكرك او اما مكه فهذه الجمل منصوبة
المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام اخوه
على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا
وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل ابي
كرم او ابوه كريم او ان تره يعجبك
او في بيته ظرف والجملة لا تقع الا صفة
للنكرة

للنكرة توجب التطابق بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا نسبتها كالفعل
لموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال
وعامل ذو الحال لاستغنائها بصاحبها
عنها وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها
فضلة ابدا لم يتم بصاحبها ذلك الاتحاد
فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد وشيجة
الاشتراك بينهما بمزيد ربط وذلك عند
كونها جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاول
لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي
لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا وطريقا في الاستعمال
ملحوظا اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة
دالة على الحدث والتجدد الا انه الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يعرف



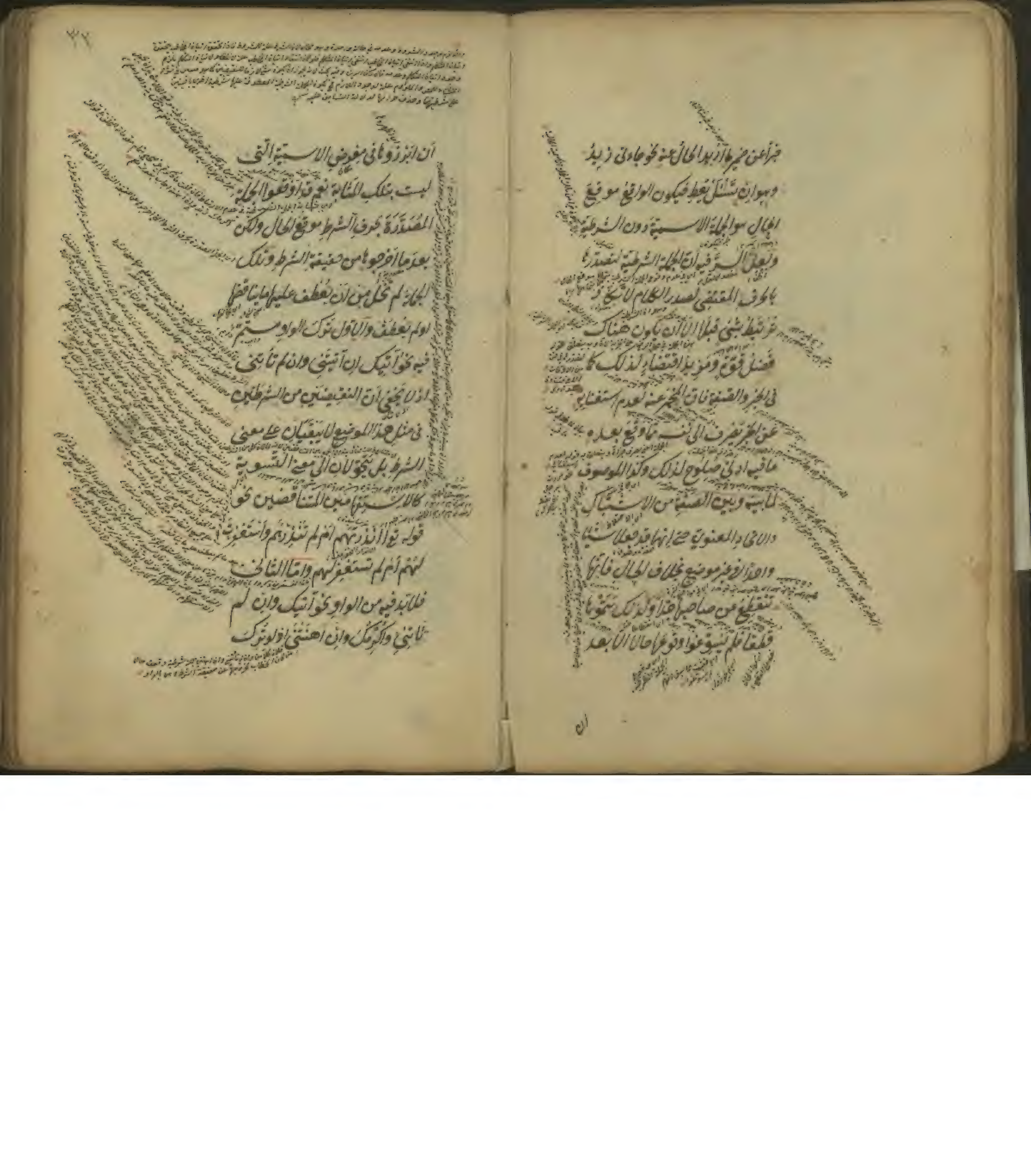
بل من ذلك الاثبات بل واما الشايع في الاستعمال
فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف
نفي فلا يجاء فيقال جاءني زيد لا راكبا اللهم
الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل
غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال
متى سيقت مساق الكلام هذا الاصل
والشايع جرت بكثرة التزود في استغنائها عن
رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما
اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها بتوسط
ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق
فاذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو
الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة
عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال
لكون الجملة الاسمية في الدوام مفيدة

لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه
راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه
الى في ورجع عوده على بدئه ونحو قوله
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر
سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية
نحو لقيت زيدا وما عالم لم يدخل الواو فيها لانها
من اصل الحال وعن ثم لها في الاستعمال
تبعا اوجب اللهم الا ان يكون الحال
مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله
تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد
الوجوه فيها لا يسوغ الواو لكون الحال
تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في
المعنى فتخلل الفاصل هناك كتخلل الفاصل
بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخ
لو من ان يكون مضارعا او ماضيا



اذ الامر لا ينافي وقوع هذا الموقع لكونه طلبا
غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره
فان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون
مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد
على اصل الحال وهو لا يجوز الواو نحو
جاءني الامير تقاد الجنائب بين يديه وان
كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده
على اصل الحال دون لمجيء الاستعمال
فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب
او وما يركب وان كان ماضيا فكذلك
يسوغ الامران لا كثرة من [illegible] اذ لا بد
فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك
من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد
قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

وعلى هذا قولك كنت انسى في امر كذا فكان
يغنيني النسي او وما كان يغنيني واما الظرفية
فالظرف فيها لا يخ من ان يكون عاملا في
ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في
اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو
البتة لانخراطه في سلك المفرد بل هو
مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس
واما الثاني فيسوغ فيه الواو وتركه نحو جاءني
زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف
وذلك لما يتجاذبها من شبهي الجملتين
الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما
الشرطية فلا يكاد يقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط عليه
الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية



خبرا عن ضميرها او بدا الحال عنه نحو جاءني زيد
وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد
ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما
في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استقلاله
عن الخبر يفتقر اليه فيما وقع بعده
ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاتحاد
والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا
واحدا وهو موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع من صاحبها جدا ولذلك يتوهم
قطعها فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد

ان

ان ابرزوها في معرض الاسمية التي
ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة
المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن
بعد ما اخرجوها من حقيقة الشرط وتلك
الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول تترك الواو مستمرا
فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تأتني
اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين
في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى
الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية
كالاستفهام بين المتناقضين نحو
قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني
فلا بد فيه من الواو نحو آتيك وان لم
تأتني وان اكرمتك وان اهنتني اذ لو ترك



الواو لا تلتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر
الجزري في مسائله العشرين بان الواو
ههنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه
محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تاتني
وان لم تعطني وان اعطيتني محتجا بان ان
للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا و
الجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان
لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط
واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على
الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين
المتناقضين حالا لانخلاعهما عن معنى الشرط
فليجز في الواحد على ان قوله ان للمستقبل
والمستقبل لا يقع حالا ممنوع اذ يصح
وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب
من التأويل منه مسئلة الكتاب ومن صورة

الرجل

برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد
به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان
شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين
اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح
ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في
الجملة فهذه من المواضع الستة التي ذكرها
المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد و
و رابعها اشياء اخر كالخبر عن
هذه منها المفعول الثالث في باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او
ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده
مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا
رجل شرف ابوه او ابوه شريف او ان
تاته يكرمك او عنده مال ومنها خبر ما ولا
المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل



ابوه قائم على قياس ما تقدم وجميع هذه المواضع
الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كانت خبرا للمبتدا قبل دخول العوامل
اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا
وقد تحقق ان مثل الجمل المضاف اليها اسماء
الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذا قلت
عين الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة
في مثل هذا الموضع من الجملة الحقيقية التي
لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقع المفرد
والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان
جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية
لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف
اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة
دون الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى
الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير

في ستة المواضع لفظا او تقديرا ظاهر لانه
لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق
عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا
فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن
الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة
موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة
موقع المفرد فلا يرد علينا نقضا اما الاولى
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون
الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير
ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا
عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة
موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان
ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد البتة فالجملة



الواقعة خبرا لا يكون واقعة موقع المفرد
والاصل انا قد حكينا ان الجملة الواقعة
موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد
في هذه المواقع فلا يلزم من هذا ان
كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة
موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء
الجملة التي هي الخبر عن الضمير جريها مجرى الظرف
لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك
اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان
المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر
الى ضمير عايد منه الى ما تقدم قبله فكذا ما
جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن
ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير
بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير
ومباينة له في نفس المعنى فجرت مجرى قولك

زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر
الى ما يصل بينهما قوله ونسرد ذلك وغيره
ببيان هذه الاشياء الستة بالتفصيل
وقوع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه
عين ولا اثر وهذا الذي لبسط من عذري
في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت
بها على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه
قوله الاعراب ان تختلف اواخر الكلم باختلاف
العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين
المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل
عن حجته اذا بينها الا ترى انك اذا قلت
ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف اتعجب
انت من حسن زيد ام ناف للاحسان
عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من
الاوصاف او الاجزاء او الاعضاء فاذا نصبت



زيدا تبيّن أنّ المراد منه التعجب وإذا رفعت
ظهر أنّ المراد منه نفي الاحسان عنه وإذا جررت
مع رفع أحسن علم أنّ المراد منه الاستفهام
وقيل إنّه مأخوذ من عربت معدته إذا
فسدت معدته فالهمزة للسلب لأنّ الاعراب
أزال اللبس والفساد وإنّما جعل الاعراب
الاختلاف في آخر الكلمة دون أوّلها وأوسطها
لأنّ الاعراب علم أحوال الكلمة ولا يحسن
المصير إلى الحال إلا بعد الفراغ من الأصل
فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة
وإنّما قيّد اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في آخر من ونحوه في قولك أخذت من زيد
ومن ابنك ومن الرجل فإنّ مثل ذلك
الاختلاف لا يكون إعرابا لأنّ الحرف

لا حظّ لها في الاعراب وإنّما الحركة في نون
من لأجل التقاء الساكنين قوله وما في آخره
ألف لا يظهر فيه الاعراب اعلم أنّ الاسم
المعرب غير المثنى والجمع على حدّه لا يخلو من
أن يكون صحيح الآخر أو معتلّ الآخر فالأوّل
أن يختلف لفظا بحركة في أحوال الثلث
نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وأمّا الثاني فلا يخلو من أن يكون آخره ألفا
أو واوا أو ياء فإن كان ألفا فالاختلاف
تقديري لامتناع الحركة على الألف وذلك
نحو هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا
والفرق بينه وبين المبني أنّ إعرابه تقديري
من حيث أنّ الحركة مقدّرة في آخر الكلمة ولولا
ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى
ألفا وإعراب المبني محلّي ولا تقدير للحركة فيه



وقد سبق بيانه فيما تقدم بين المحلي والتقديري
وإن كان ياء تطرف فإن تحرك ما قبلها كالقاضي
والعمي فإنها تقديرية وكذا الجر
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
المتحرك ما قبلها أما الضمة فلكونها أثقل الحركات
وأما الكسرة فلإفضائها إلى اجتماع ثلاث
كسرات الياء وكسرتها وكسرة
ما قبلها وأما النصب فلفظي لعدم ما يمنعه
من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي
ومررت بالقاضي ورأيت القاضي
وإن كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح في تحمل الحركات الثلاث نحو هذا
ظبي ورأيت ظبيا ومررت بظبي وإن كان
آخر الاسم واوا لا يكون ما قبلها إلا ساكنا
فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو وغزو في الأسماء

المتمكنة

المتمكنة أن يتطرف واو ما قبلها حركة وقلبهم
واو دلو وحقو في الجمع على أفعل نحو أدل
وأحق فيما يجيء واصل الإعراب بالحركات
اعلم أن الحركات هي التي جعلت دلائل الإعراب
ولذلك لا تراهم لا يعدلون إلى الحروف
إلا عن ضرورة وذلك في ثلاثة مواضع
أحدها الأسماء الستة مضافة واعلم
أو لأنها أسماء محذوفات الأعجاز حالة
الإفراد فأصل أب أبو كعصو بدليل
أبوان فكان القياس أن تقلب الواو
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصى
إلا أنهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال
الزجاج حذفوه فرقا بين المثنى وغير
المثنى والحذف بالمثنى أولى لما فيه
من الثقل المعنوي وهو تضمنه الإضافة



ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما وإذا
أضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت التنصيص او المقتضي
سوى المضاف اليه وقد صرح به فرد ما حذف
منه لاجل الثقل فاذا ردوا المحذوف
فلم يتأت لهم أن يجعلوا اعرابها بالحركات
بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم
يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما تعرفه من اعراب
التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما
سيجي فانهم لو اعربوا هذه الستة من الآحاد
بالحروف ابتداء لاالتفت [illegible] واستقامة
للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يتغابنا كالمستوحش

بلا نظير لها في الآحاد وخصوا هذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد
فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا
جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه
ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما
انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال
الثلث فاتبعوها حركة الواو كما فعلوا في
ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حالة الرفع
والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الاعلال
في المجرور مثلها كما في ميزان لوقوعها ساكنة
بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني
انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى
ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في
حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة



الجر الى ما قبلها وغلبت بان لا ذكرنا فيها النقل
حال الرفع والقلب حال النصب والنقل
والقلب حال الجر وذكر قبل رحمه الله وجه
في تعليل اعراب هذه الاسماء وجوها
أحدها ان الواحد على النصف من المثنى
والمثنى على النصف من المضاف وكذلك
الحركات على النصف من هذه الحروف لان
الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك
الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد و
المثنى بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف
الزائد عليهما بالحروف الزوائد على
الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون
سائر المثنيات لان اضافة المحذوفات
الاواخر لانها المفردة الى الاصل في التثنية
نحو ابوان واخوان والاتيان بدايات

الا فيمن يقول في الواحد ابي ومن العرب
من جعل اعراب هذه الاسماء مضافة
بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب
المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنو
وهن لغتان مشهورتان وكذلك حموه و
حمه وفوه وفمه وفي الحديث فاعضوه بهن
ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من
المئزر وفي كلامهم هنت فلانة وجارتها
وفي الحديث الا حموها الموت وقولهم فيه
ظمآن وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق
من في فيه ماء واصل فم فوه فحذفوا
الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف
العلة لشبههما في خفائها اتيانا ولم يكن في
كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما
واو قلبت ميما ليتقارب مخرجهما فان



اضيف اي ذو الى اصله ذوابه مذهب اخواته
ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة
فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال
عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة
لا قود ولو رماه بابا قبيس واورد على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت
الى ياء المتكلم لم ترد حرف العلة اذ لو
ردت لاشتبه الواحد بالجمع في نحو ابي
واخي ولما لم يلزم ذلك في فيه حيث لم يكن
له جمع سلامة ردت فقيل فيّ وقد جاء
فمي كما جاء فمه واما ذو فلا يضاف الا
الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها
وضعت وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس على ما عرفت [illegible]

ذوي

ذوي اي ذو منها ذو وها شاة والثاني المثنى
والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما
متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع
كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت
التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء
لان الحروف ثلث فاختص واحد منها بهذا
وواحد بذلك واشتركا في الواحد ضرورة
ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو
بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال
من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور
بخلاف التثنية والالف اخف من الواو
فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال
والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعل علامة
للرفع لان الواو هي اخت الضمة في [illegible]



الرفع اولى منها على غيره فجعل علامة للرفع في
الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملنا
عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية
علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو
في الجمع عليها قلنا لان في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر هذا على خلاف ما اوجبه
المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر
والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم
اولى ولما جعلوا اعني الالف والواو علامتين
للرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة
الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا
ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما
والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق
للنصب علامة فيها فحملوا النصب على الجر
دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم

الاسماء

الاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعليين
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لان الاسماء في
التثنية والجمع مخصوصين بالاسماء والثاني
ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون
الخفة مطلوبا والثالث ان بين النصب
والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونها بخلاف الرفع ولاشتراكهما
في معنى المفعولية نحو خرجت زيدا ومررت
بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك
والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى
الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان
النصب من اقصى الحلق والجر من وسط
الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلائل



الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي
من بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب
او المجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض
من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد
فان قلت اذا كانت الالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعوا
الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة قلنا
ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال
المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحركة
بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه
اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف
دليل على معنى اختصاص الحركة بالفاعل دون

حال

حال فثبت الحاجة الى زيادة النون بدلا من
لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية
للفرق بينهما فان قلت الياء في التثنية قد
فصلت عنه باختلاف صيغتها قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا
يظهر الفرق ثم الا باختلاف حركة نونيهما نحو
المرامين والمعليين والمصطفين ووجه
اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون
ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر
لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء فاوثر
لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهي الكسرة
اذ قد وجدناها لا تدخل على نوع من المعربات

وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اخويهما فانه تنوين ونون التثنية
بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون
الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه
آخر ان نون التثنية اذا وقعت بعد الف
او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت
الكسرة فيها اتباعا الى الاجناس واما
للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعراب
كلا كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين
وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه
منقلبة من الواو والياء على اختلاف فكان
القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف

كعصاك

كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزوم الاضافة كلا ومعنا ما يدخلان عليه
من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون
المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث
وكلاهما في الرفع اذ لا خط لالتبه وعليهما
فيحمل كلا عليهما فتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما ادخلوا الى وعلى يفتقران
الى ما يدخلان عليه وذا والضمير المجرور يحتاج
الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ به
فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان
الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني
في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما
فصارا كالاسم الواحد في ان احد الشيئين
لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا



الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر
مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به
احتيج ان ينصبوا علامة ليستدل بها على
هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان
مثل هذا الياء لا توجد اصلا في اواخر
الكلم وانما توجد كثيرا في اوسطها كسيد
وميت وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد
الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت
ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم لكن قد اعلم
بها نصب العلامة فعلموا ان الميسور
لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني
وهو ذكره المتأخرون وذلك ان كلا
اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل
حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى

وعند

وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد
المقصور توفيرا على رعاية الاعتبارين فيهما
وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو
الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع
والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف
الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا يعني ان
لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث
فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا
احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا
خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان
الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف
كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب
بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس
ان يكتب بالياء وقيل انها في حال الرفع



يكتب بالالف وفي حال النصب والجر يكتب
بالياء اعتبارا بعرفي الى الياء كالنابين قوله
وجعلوا الجر والنصب في هذه المواضع
فيه تنبيه الى العلة الموجبة لاستواء
والنصب في التثنية والجمع السالم واما الجمع
المؤنث بالالف والتاء فانما استوى
فيه الجر والرفع وهو المؤنث على وتيرة
الاصل وهو المذكر وان لم تعم فيه العلة
التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر
لا تخفى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه
لان منع الجر لشبهه الفعل من جهتين
فكان اولى الحركات بان يقوم مقام
الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي و
التشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فنحو
من بعد قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة

النون

النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال
الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا
عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة ولم يكن ان يجعل اللام متعقب
الاعراب لان هذه الضمائر بعد ما اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يكن ايضا ان يجعل
الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف
ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف
بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها
في كلامهم ولم يكن زيادة شيء منها لمكان الضماير
فزادوا اقرب شيء بها وهو النون وافتتحت
بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوتها ثم حذفوها في حال الجزم حذف
الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب

مثل الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم
فقيل هما لم يفعلا ولن يفعلا
وكذا البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين
في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون
في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت
من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات
من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين
والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى
كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا
الحركات لا تتقوم بها كما لا تتقوم بانفسها
فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز
ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع
لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو
والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي
وتثبت الالف في النصب كما في الرفع

لامتناعها

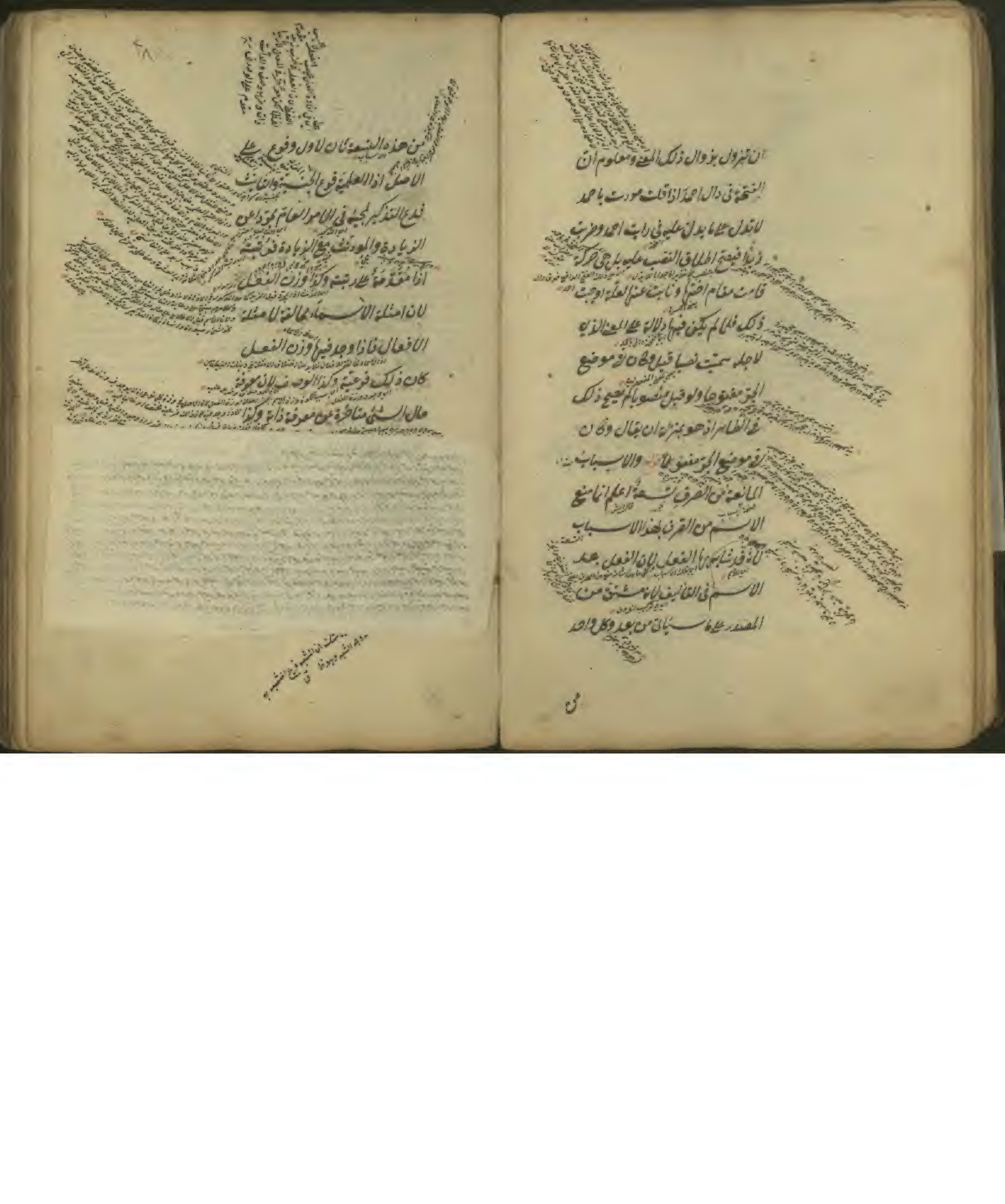


لامتناعها عن الحركة وهذا الكلام اعني حكم حروف
المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه قوله
الاسم على ضربين لانه ان كان المعرب هو ما
اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف
اخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا
فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل اوجب
ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على
ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد
لالتباس الواقع بين الواحد والتثنية
والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله
وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين



اعلم ان احد مذهبي النحويين وهو ان غير المنصرف
لمشابهته الفعل وكان التنوين علامة
التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه
اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا
بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم وقد حصل ايضا
انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع
الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا
الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام
اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع
الجر على انفراده لما اعادوه حيث امنوا الحاق
التنوين ولهذا اقتصروا على الواحد
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب
الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على

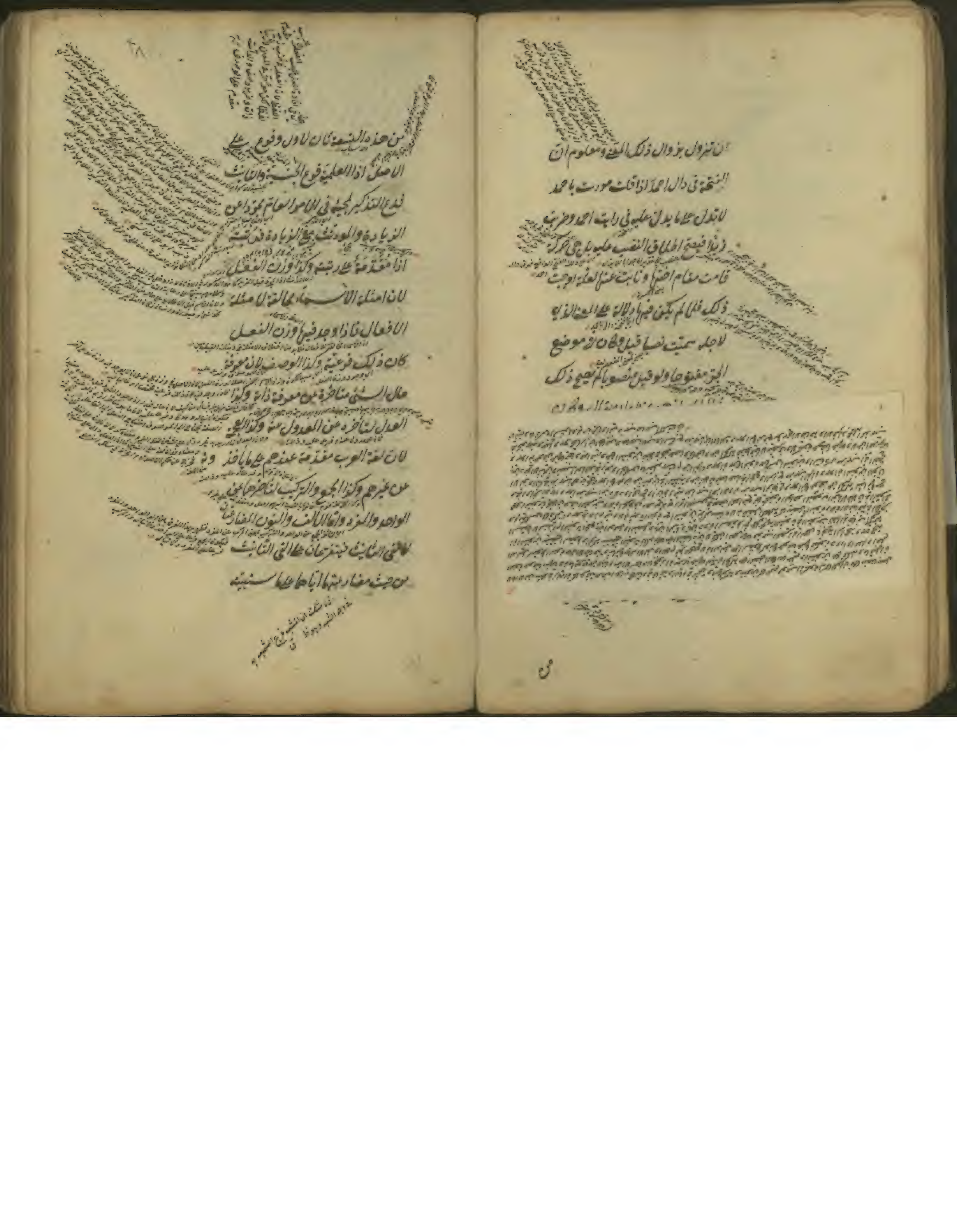
حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب
وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه
الاعراب وهو الجر واثر الواو على مع فقالوا
منع الجر والتنوين جزما وكان في موضع
الجر في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة
صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في
في العبارة لان الفتح من القاب البناء
وقال المصنف ليس ينبغي في حقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا والصواب
ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان
النصب ليس يدل على الحركة فقط بل
يدل عليها مقترنة بالدلالة على المفعولية
فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان
فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شأنها



ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد
لا تدل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة
قامت مقام الكسرة ونابت عنها لعلة اوجبت
ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي
لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع
الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك
في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان
في موضع الجر مفتوح [illegible] والاسباب
المانعة من الصرف تسعة اعلم انما منع
الاسم من الصرف بهذه الاسباب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد
الاسم في التاليف لانه مشتق من
المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد

من

من هذه التسعة ثان لاول وفرع على
الاصل اذ العلمية فرع الجنس والتانيث
فرع التذكير لمجيئه في الاسم العام مجردا عن
الزيادة والمونث مع الزيادة فهو فرع
اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا



ان تنزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد
لا تدل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيمتنع اطلاق النصب عليه بل هي حركة
قامت مقام الكسر ونابت عنها لعلة اوجبت
ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي
لاجله سميت نصبا قيل وقعت في موضع
الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك

من هذه الستة ثان لاول وفرع عليه
الاصل اذ العلمية فرع الجنس والتانيث
فرع التذكير لمجيئه في الامر العام مجردا عن
الزيادة والمؤنث مع الزيادة فهي ثبت
اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا
العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة
لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذونه
عن غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن
الواحد والمفرد واما الالف والنون الفارقتان
فالتي للتانيث فيتفرعان على التي للتانيث
من حيث مضارعتهما اياها على ما سنبينه



عن قريب ... متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها
منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته الفعل
من وجهين من حيث ان الفعل فرع من
جهة الاشتقاق والافادة وهذا الاسم
قد دخلته الفرعية من جهتين واما السبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان
الاسم مع السبب الواحد متمايل بين
الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد
بجانب الفرع فيجذبه الاصل لاصالته لان
الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع
فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل
فيمنع الصرف ... وما وجد ذلك فيه احد
عشر ... حالة التنكير انما منع الصرف
في هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين

فيها

٤٩

فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل
صفة فللوصفية والوزن الغالب لان
افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما

الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران
وسكرى كما ان مذكرها فيه الالف التانيث
مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء وان التانيث
لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا يجتمع
مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان الذي مونثه
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف



عن فوت ... متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها
منع الصرف انما منع الصرف لمشابهة الفعل

الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد
بجانب الفرع في جذبه الاصل لاصالته لان
الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع
فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل
فيمتنع الصرف وما وجد ذلك فيه احد
عشر اسما فهذه حالة التنكير انما منع الصرف
في هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين

فيها او واحد مكرر ورد التعريف اما افعل
صفة فللوصفية والوزن الغالب لان
افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية و
الالف والنون المضارعتين لالفي التأنيث
في حمراء وصحراء وجه المضارعة ان الالف
والنون ههنا زائدتان زيدتا معا كما ان
الالفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه
الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران
وسكرى كما ان مذكر ما فيه الالف التأنيث
مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان التأنيث
لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا يجتمع
مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان الذي مؤنثه
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف

نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج
الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخرين حيث كان مونثه من
لفظه وقبلت التاء فان سمي بما لم ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة
وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة
كما تمنع من الحذف واما المعدول ففي نحو
احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث و
مثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند
بعضهم ففيه الوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة
عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة
اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة
اربع ونحوه حيث كانت عارضة فانا نقول

ان لا نؤثر لعدم اقتران الحال بين المعدول
والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية
قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال
واربع نسوة فالتوصيف بالثلاثة التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل
ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدول فلا يستعمل الا
وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر
الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال وانما
تقول رجال ثلث فان قلت فاعدل عنه
ثلاث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة
ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم يؤثر
الوصفية وان الوجب ان يقال مررت
بنساء اربع اربع غير منصرفين للوصفية



والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند
التنكير فلا يلزم في كل واحد منهما تجرده فيا ورد
ان ينصرف واما الجمع فلا يمكن ان يمنع الصرف
لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد واما
موزونة فحكمها حكم الاسمان واما ثلاث فانه اسم
مفرد وقد لزمت له الوصفية فمنع الصرف
لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى
الانتقال من صيغة الى صيغة اخرى ومن
الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا
العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق
بين ثلاث وثلاث ثلاث في المعنى واما ما فيه
الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع
الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث
فيه قامت مقام السببين لان الالف علم
التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه

حيث

حيث لم تكن في الكلام قبل ضم اليه الالف
بل الكلمة موضوعة عليه كونه تانيثه ثانيا
فهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث واللزوم
فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة
فالتاء لم تنزل منزلة سببين قلنا لان التاء
اللازمة في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم
ثم قبل ونشر به عند وضعها والالف فيها كالحرف
الموقوف من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء
وصحراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما
سكرى وعطشى الا انهم لما ارادوا قبلها الف البناء
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما
جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل
اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري
فجعلوا الهمزة الثانية حيث قلبت الالف
الاولى التي كانت قبلها ثم جعلوها ياء ايضا



لانك رما تبدلها لو كان الياء التانيث منقلبة
عن الهمزة كما كان في باء حطيئة لوجب ان
يظهر الهمزة في شي من هذا النحو نحو صحاري
على مثال مجاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو
حطيئة شايع كثير فان قلت اذا لم تكن علامة
التانيث هي الثانية والاولى ليست في شي
من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا
انما عبروا من هذين الالفين بالفي التانيث
ذهابا بهما مذهب القرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وانما
الجمع الاقصى فانما منع الصرف بتكرر الجمعية
فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال
الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب
اخر غير الف التانيث وانما يقترن

معنى هو كالتكرار له او تكرره على الحقيقة لانه
جمع ليس على زنته واحد كانه جمع آخر في
الحقيقة ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب
اساور واناعيم وساير الجموع التي ليس
على زنتها واحد مبني عليهما والى هذا اشار
المصنف حيث قال نحو اساور واناعيم وما كان
على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور
ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما سببان
مكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لشبههما
اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة فانما
صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى
الجموع بالتاء التي في كراهية ورفاهية
وطواعية



فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها
في الرفع والجر اذا نونت نحو جوار في الرفع والجر
لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه
جمع وبناء مستثقل وانهم كثيرا ما حذفوا الياء
في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم
يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك
جائزا في المفرد التزم في الجمع لان باب
سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل
فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف
لكونه اثقل فلما حذفوا الياء حذفا لازما خرج
الاسم من مثال اقصى الجموع فصار
على مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب
فلم تحذف لانك تقول سألت الوادِ ومررت
بالوادِ ولا تقول قطعت الوادِ بل تقول
قطعت الواديَ لان الياء تستوعب الحركة

في حال

في حال النصب فيجري مجرى الباء في ضارب
فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين
اليه سبيل وسنة حالة التعريف
انما ينصرف الاسم الاعجمي حال التنكير لانه
بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية



فإذا كان ثاني الحرفين بعد الألف ياء حذفتها
في الرفع والجر إتيانا بتنوين نحو جوار في الرفع والجر
لأنهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل إذا لم يكن
جمعا وبناء مستقلا وأنهم كثيرا ما حذفوا الياء
في الموضع واجتزؤوا بالكسرة قبلها فنونوه ثم

في حال

في حال النصب فيجرى مجرى الباء في ضارب
فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين
إليه سبيل وثبت حالة التعريف
إذا انصرف الاسم الأعجمي حال التنكير لأنه
بالتنكير قد زالت العلمية وإذا زالت العلمية
لم يبق العجمة سببا مؤثرة لكونها شرطها
بالعلمية في تأثيرها منع الصرف فيبقى بلا سبب
وإنما شرطت فيها العلمية لأن الاسم الأعجمي
إذا لحقه التنوين في حال العلمية كان ذلك
فرعية إذ لم يكن الاسم متمكنا عندهم وأما
العجمة النكرة فلا تعتبر بها فلا يمنع الصرف
نحو لجام أو فرند وإن سمي به العرب لأنهم
أجروا أسماء الأجناس مجرى ما صاغوه فأدخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الأسماء
فلم يعتقدوا بجنس منع الصرف وكذا ما فيه ألف ونون



مزيدتان ونحو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان
فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا
نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن
الفعل ونحو ليس بوصف كاحمد ويزيد
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد
السببين وانما لم ينصرف نحو احمر وان جاء
وزنه في الاسماء نحو اجدل واخيل لانه
وزن الافعال اكثر منه في الاسماء وان كان
غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق
بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى
بضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف
وكذا المعدول مع المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين
لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان

ان يكون كل واحد منهما اسما من النكرة وليس
في النكرة شيء يسمى عمر واما زفر فهو لما في
الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كذا في

بالتاء [illegible]
الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف فوجب
لزوم التاء ولا اعتبار لزومه حرف الصفات
الموضوعة نحو ضاربة وكوفية واما التأنيث
بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا



حمزة ثان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان

فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا

نكر صرف لزوال احد السببين

يضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف

وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف

معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين

وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين

لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب

ان

ان يكون كل واحد منهما مناسبا لمنع النكرة وليس

في النكرة شيء يستحق غير واما زفر فقوله يا زفر

الطلامة منه النوفل لا يوقف فانه صفة كذا في

وليس بمعدول فلو ثبت توقف عدا صرفه

وعمر اذهب في هذا انه لم يوجد الا في الاعلام

واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن

عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا

وانما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف

معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر

في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما

بالتاء الا اذا كان منقولا من الجنسية

الى العلمية لان الشخصية تمنع الحذف فتوجب

لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات

المؤنثة نحو ضاربة وكوكبة واما التانيث

بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا



بناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد وجدت
في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب
والعدل على ما وقع ... وكذا الاسمان
اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك
فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان تضمن
صرف لزوال احد السببين ... اذ التضمن
الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان كخمسة
عشر وسيجيء بحثه ويجوز في معدي كرب
ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويكون
الثاني اذ ذاك منصرفا وترك ... يجعل
كرب اسم قبيلة مثلا ... معدي كرب
او كرب ... في الاحوال الثلاثة قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة

الا نحو احمر فانه لم ينصرف نحو احمر اذا نكر للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند

صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية
ووزن الفعل فقال لكان في الاصل اسما
منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل



بناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة .. ساه فالظاهر انه خطأ وقد وجدت

كوكب اسم قبيلة مثلا فانك قد انكوكب
او كوكب في احوال الثلثة قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة

الا في

الا نحو احمر فانه لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند
سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة
الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول
احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل
فلما سمي به زال الوصف فلما نكر اعيد الى
اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت
الوصفية زائلة لجري على الحكم الاصلي بعد
ان دخل التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر
ابو عثمان الاخفش في المسئلة من سبب
صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية
ووزن الفعل فقال لان في الاصل اسما
منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل



لا للعارض فالزمه نحو احمر بعد التنكير حيث
كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما
ما فيه الف التأنيث فانه لا ينصرف نكرة
على ما سبق بيانه انه كان ابعد من
الصرف واذا انكسر بقي غير منصرف ايضا لبقاء
السبب المكرر واما فعلان فعل ما تقدم
فشبهوا الفعل بالفعل واما الجمع الاقصى اذا
سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة
حيث لم يكن له في الاحاد نظير فان نكرته
لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي
بمنزلة سببين واذا كان الامر على هذا
وجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه
ايضا لان التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي
وان جعلنا مشابهة الاعجمي والتعريف

سببا

سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب
ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين
كما هو في احمر واما عند سيبويه فيعود الى
اصله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع
فيها التعريف والتأنيث ونوح ولوط قد
اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس
ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت
احد السببين فصرفت لذلك وقوم
يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود
السببين واللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت
قوم نوح المرسلين وقال انا جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين



فان فيها التعريف والتانيث والعجمة
فلم يجز فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت
احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث
الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة
مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى
جمزي وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجوزوا
في نحو حبارى الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا
حباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا
نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجوزوا الا الحذف
وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك
ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوا اسم
امراة وان سميت به رجلا صرفته لان

الحركة

الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى
قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في
المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق
فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء
في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة
التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق
والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى
ما فيه التاء ظاهرة فانه يمنع الصرف اي حيث
سمي رجلا او امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف
لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى عليه
التانيث قبل تسمية المذكر الا ترى ان
كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم
مؤنث قبل التسمية والثالثة المتحرك
الاوسط فانه لا يمنع الصرف اذا كان اسم



البري يستعمل في الكلام مؤنثاً والقياس
ما كان علماً وهو إما أن يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فإنهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة وإما أن يكون معدولا

عن مؤنث من التاء بدر حياض ونحو
حذام فيه مذهبان إعلم أن فعال في كلامهم
على عدة أنحاء فالأولى التي في معنى الأمر نحو
نزال وتراك وهو قياس في كل فعل
ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع
فعل الأمر عند الأصمعي بناء وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الأمر وإنما بنيت على الكسر
دون السكون فراراً من اجتماع الساكنين
وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولأنت
أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر
وذكر عبد القاهر أن نزال عدل عن انزلي
وأن الفاعل لقصد تأنيث الفعل كأنث
الفعل لتأنيث الفاعل في ضربت وفائدة
تأنيث الفعل التوكيد والمبالغة كالتاء في
معنى الثاني أن تكون صفات فعل البائنة التي



لتفتحنّ مثل لام الامر وانما بنيت على الكسر
دون السكون فرارًا من اجتماع الساكنين
وفعال هذه مؤنثة بدليل قول والث

في ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالًّا
على قصد تكرير الفعل وجمع ثلاث مرات
ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله رب
ارجعوني قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ونظيره قوله ألقيا في جهنم والمعنى
ألقِ ألقِ قال عبد القاهر فلما عدل عن
انزل ان استعمل هذا الكلام مؤنثا والثانية
ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد
للمحمدة ويتوا ابضا علم الآثار من اعلام الاجناس
دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر
المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية



البناء على الكسر شبهها بالتي في معنى
الأمر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها
مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب
الصيغة والثانية التسمية الإيجاب مع
منع الصرف لما فيه من العلمية والتأنيث
والعدل فإن نكر صرف لزوال العلمية و
الثالث المؤخر لما ثبت أنه لا يوجد شيء
إلا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحاء هي الأولى عليها البيت الذي
أنشده إذا قالت حذام فصدقوها البيت
وهو للجيم بن صعب في امرأته حذام
وقيل إنها امرأة من العرب والثالثة فعال
التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع
ويا خباث ومن ابنيتها على الكسر
لمشاكلة فعال التي في معنى الأمر ولم

يستعمل

يستعمل فعال هذه في غير النداء إلا نادرا
ومنه قوله أطوّف ما أطوّف ثم آوي
إلى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في الشعر
جارتي لكاع إلا أن يجعل لكاع علما لامرأة
ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وإنما
اختص بالنداء لأن التعريف لا يكون
إلا فيه ألا يرى أن نحو خبيثة وفاسقة
ليس بعلم وإنما يتوقف بالنداء أمثال
هذا فلعدم اختصّ بالنداء في حال
السعة. وإذا أضيف أو دخله
الألف واللام انجر إجماعا لأن انجرارها لا
ينصرف عند الإضافة ودخول الألف
واللام على قول من يقول إن المقصود
بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع
الجر بتبع التنوين إنما هو خروج الاسم

بالاضافة وهو دخول اللام عن استحقاق التنوين
واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه
تبع لسقوط التنوين فاذا لم يتصور سقوط
التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور
سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير
محل واما على قول من قال الجر مقصود
بالمنع فالجواب عنه من وجهين احدهما ان
يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون
في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال
دون جميعها لئلا يخرج اعرابه بجميع اعراب
الفعل في نفوره من الجر في كل حال
والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون

في

في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل
مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يعد
لعدم الامكان لا يقال ان حروف
الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
معها الجر والتنوين لان الاضافة واللام
اشد تغيير الاسم من حروف الجر لانهما
يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر
فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم
يعتد بدخولها وجوابه نان وهو ان
حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى
الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة
الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل
بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو
من جملة الاسم واحد حروفه



والمبني ضربان لازم وعارض اعلم ان الاصل
في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما
بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا تمكن فيه
اي الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان
لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول
هو المبني اللازم والثاني هو العارض وقد عرفت
المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف
او ما اشبهه ليس على وجه لفساده طردا
وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس
يتضمن معنى الحرف والغايات ليست كذا
المفرد من المركب يشبه الحرف والفعل
يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء
ليس بمبني بناء لازما واسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن

معناه

معناه ومن المبني اللازم كما ...

اطرح غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن
معنى الحرف الاستفهام لان معنى قولك
كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للجازات
او ما اشبهه كالذي والتي



والمبني ضربان لازم وعارض اعلم ان الاصل

الضرب من المركب يشبه الحرف وهو يجب
يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء
ليس بمبني بناء لازما واسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لانه يشبه الحرف والابعض

معناه

معناه ومن المبني اللازم نحو كاين ومتى
وكيف وانما بني اين لتضمنها معنى حرف الاستفهام
او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكأنك
قلت أفي الدار ام في السوق ام في المسجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس
فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام
بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان
تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا
اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن
معنى حرف الاستفهام لانه معنى قولك
كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة
قوله او ما اشبه كالذي والتي



الموصولات بالحرف من حيث انها تفتقر الى جملة
توصل بها والاسم مستقل بالفائدة وانما
بني اين وكيف على الحركة وان اصل في البناء
السكون للتهرب من التقاء الساكنين
واختير الفتحة للخفة قوله والعارض نحو
ابناء وانما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى
احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب والرفع واما خروج الياء
عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني
على الكسر ابقاء على المدة الياء وانما
المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه
موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع
موقعه لانك اذا قلت يا زيد
فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة

لعوده

لعوده من البناء فرقا بين ما يكون فيه البناء
عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني
على الضم لانه لم يكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
اذا كان المنادى منكرا نحو يا احمد ولا على الكسر
لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام و
لم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع
كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف
لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف
اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علامة
للتمكن لا يجتمع مع البناء قوله واما النكرة
المفردة مع لا لنفي الجنس في لا رجل في
الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية



كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح لمناسبة عمل لا عمل ان
وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما
بني الاول لتنزله منزلة الصدر من عجزها
والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة
على الخصوص هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى
منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه
نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم
اذا حذف منه المضاف اليه ونوي ثبت
كان معنى الاضافة مقدرة والاضافة
معنى من معاني الحروف واذا ظهرت
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى
الاضافة منوياً من لفظ المضاف اليه

فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم
جبراً للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني

المضارع فقد استحق الاعراب بسبب
المضارعة فاذا بني منها مبني بناء عارضاً
وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن
وانما بني لشبهه بالماضي نحو فعلن عند
سيبويه وقال غيره في ترك على اصل
البناء



كان قبل الامر دخول الداء وبني على الحركة لكونه عرض
البناء وعلى الفتح لمناسبته محل الاعمال ان

اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه
كان معنى الاضافة مقدرا والاضافة
معنى من معاني الحروف واذا ظهرت
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى
الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه

فلم يتضمن المضاف معنى وانما بني على الضم
جبرا لما حذف منه باقوى الحركات وقيل بني
على الضم لان النصب والجر قد يدخلان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم
يبن على الفتح والكسر ابتغاء للفرقة بين
الحركة الاعرابية والبنائية والمبني
اللازم من الافعال الماضي والامر بغير
اللام وقد سبق في صدر الكتاب
ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما
المضارع فقد استحق الاعراب بسبب
المضارعة فما بني منه مبني بناء عارضا
وذلك اذا اتصل به نون جماعة النساء نحو يفعلن
وانما بني لشبهه بالماضي نحو فعلن عند
سيبويه وقال غيره بني لتركه على اصل
البناء



ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما
صححوا نحو القود تنبيها على ان اصل باب
قوت وانما بني عند لحوق نون التاكيد الثقيلة
او الخفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو
واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل
ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلث
تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة
اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها
وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة
الاسماء المتمكنة واما ان لا تكون
عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالحروف الغير العاملة والاسماء الغير
المتمكنة الا القليل منها نحو من حرف
الجزاء واما ان تكون عاملة ولا تكون
معمولا

معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون
عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم الذي
قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما
انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع
ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما
الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته
البتة فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون
الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو
متمكن حيث تقول عشرون وعشرين
لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه
ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون
عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته البتة

ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا
نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من
التأويل فيصح اضافته اذ ذاك نحو الذي
عن المفس من افعال هذا القسم غير انه واقع
لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا
اليه البتة من ذلك نحو قطرا وقاطبة فانا
لا يجوز المضاف اليه ولا ينصب التمييز
وهو معمول فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان
غير ان اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان
تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن
معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا
اخواته ان اتت فانه لم يات وان تضمن
معنى الحرف او وجد احدهما ابدا نا بان
الاصل في الاسماء الاعراب كما يعلم

يتعلق

يتعلق ابدا نا بان الاصل في الافعال
البناء والثاني انهم حملوا ما هو نظيره
في المعنى وهو ضد او نقيض او على ما هو ضده
وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت
ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل
والفعل المضارع وقد عرفت ايضا ان الاسم
هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد
تطفل عليه فيه بسبب المضارعة
فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه
من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما
بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف
فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية
او ما يرد مجراها او الاضافة او نحوها وهذه

معانٍ معقولة تستدعي نصب علامة
تستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب التي
هي الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا
تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء
التي تعلق بها بسبب حدوث هذه المعاني عوامل
وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسم
كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم
عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه
اوفر حظا من المضارعة وذلك عند
وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى
وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث
وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه
ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة

المضارع

المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا
في الاسم وسموا مضارعته الاسم
مقتضية لاعرابه والمعنى الذي به اوفر
حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم
عامل رفعه والحرف الذي يوقعه في تقدير
الاسم او شبهه اعني ان واخواتها
عامل النصب والحرف الذي يمنعه عن
تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل
عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه
مخصوص فان العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه
مخصوص قوله والعامل ضربان هذا
مبني على الشرح لما رأيت آخر الاول



في الثاني وعرفت علته اي علة تأثيره في زيد
انك اذا اردت الغلام في غلام زيد يؤثر
في الثاني فتجره وعرفت ان علة هذا
التأثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا
الحكم الى كلها وجازت فيه تلك العلة وعن
بعضهم ان الصواب وعرفت عليته اي
عليته الاول اي عرفت ان للاول اثرا
في الثاني ولعل الاول اصوب والله
اعلم بالصواب الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية قدمنا
القياسية لاطرادها لاتفاقهم ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد
في كلامهم جرى مجرى الشاذ والنادر وعن
القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد
بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي

مقدم

مقدم على الجزئي قوله وان الفعل منها وهو
الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد
تاثيرا واكثر فايدة لدلالته على الحدث والزمان
والاسم والحرف انما يعملان بعد تشبههما به
واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب اي ان عمل
الفعل مقصور على الرفع والنصب لان
الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي
الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي
شيئا سواه فلذلك فبالحري ان يكون
عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله
اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام
في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند
اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير

الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم
الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على
ثبوت شيء لشيء في زمان معين فاذا الاسناد
كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والاصل حتى
يتصور الاسناد كما يجوز ان ينتقل الى
المسند اليه وان لم يكن المعنى الا اضافيا اعني
الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من
ضرورة الاسناد انتقال الذهن
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل
واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب
في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا
ولهذا قال نحو اسناد اعلم ان
وصف الفاعل عند النحويين ان يسند
اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
احدث شيئا يدل عليه قولهم طاب الخروج ومات

زيد

زيد فاذا كان شرطه هو الاسناد الا الواحد
فليس لك ان تسند مثنى وقولهم ضربا
الزيدان والرجال ليس بمناقض لان
الفتي بما يجوز ارتفاع الاسمين فلفظين
بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف
نحو ضرب زيد عمرو ضرب فان لم يكن مظهرا
فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر
نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو
ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر
الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا
وضربت وضربن واما مستكن وهو
كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم
كالمنوي في زيد ضرب ضرب ثم ان الفعل
على ضربين اما متعد وهو ما يتصل الى المفعول
من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو



على ثلاثة أضرب متعدٍّ إلى مفعول واحد كضربت
زيداً ومتعدٍّ إلى مفعولين وهو على نوعين
لأن المفعول الثاني إما أن يصح
حمله على الأول أو لا يصح والأول هو أفعال
القلوب نحو علمت زيداً قائماً وسيجيء
شرحها والثاني نحو أعطيت زيداً درهماً ويجوز
الاقتصار هنا على أحد المفعولين نحو
أعطيت زيداً ولا تذكر ما أعطيته أو أعطيت
درهماً ولا تذكر من أعطيته ويجوز أن تسكت
عنهما جميعاً نحو فلان يعطي ويمنع وإنما
يفعل ذلك لتفيد نوعاً من المبالغة
والتأكيد إيذاناً بأنه معطٍ على الإطلاق
وأما في أفعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على أحد المفعولين نحو علمت زيداً منطلقاً
لأن وضعها على أن تعرف الشيء بصفة

فلا يجوز أن تسكت على أحدهما بخلاف ما عقدت
عليه قد بينك وأما المفعولان معاً فقد جاز
حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل وهو فعلان منقولان
بالهمزة من المتعدي إلى المفعولين وهما
أعلمت وأريت نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً
وقد أجاز الأخفش أظننت وأحسبت
وأخلت وأزعمت وقد تضمن أخبرت
وخبرت وحدثت وأنبأت ونبأت
أعلمت فتتعدى تعديته وقد يقام
المفعول مقام الفاعل إذا بني له الفعل
اعلم أن المفعول به ربما تتوفر العناية
بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسنداً
إليه ويحذف ذكر الفاعل نسياً منسياً
وعلامة البناء للمفعول في الماضي أن يضم



اول او اول متحركاته وكسرة عين الفعل
في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
والقسم الاول في الرباعي والمزيد فيه و
الملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول
المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بالهمزة الوصل
ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما
في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والقسم
الاول في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج
ويجلبب ويتجلبب هذا الاسم اي اسم
فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه
مقدما عليه ومفعول معنى كما مر زيد وطاب
الخبر ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني
اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين

ايا ماكان

ايا ماكان سائغ نحو اعطي درهم زيدا واعطي زيدا
درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو
فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي
آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم
يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم
زيد قائما ولا يجوز ان يقول علم قائم زيدا
وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب
هو الخبر في الحقيقة فلما نسب فعلم مخبر عنه
وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني
حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم
زيدا لا يلتبس ان القائم هو المظنون
دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا اذ
ظننت زيدا اخاك للالتباس و
منصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول
به من المنصوبات انما ينتصب بعض الافعال

وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت
البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا
به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع
الابهام عما في الاسماء وحذف الابهام نحو طاب
زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة
والعيش وغيرها وكذا النصب النوعي فانه
والتمييز بانه سؤال عن اصله او الاصل نحو طاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرقه
فازيل عنه ايذانا بعربيه من المبالغة والتوكيد
لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل
وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
اي شيب رأسي وقد صحت هذه الجملة لما فيها
من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة
واسناد الاشتعال الى الرأس وايقاع شيبا

تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الرأس شيبا مع
انه اذ فرق ان اشتعل شيب الرأس وان اشتعل
الشيب في رأسي اشتعل رأسي نارا والفرق بينها
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وغيرها من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر
المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال
الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف
جعل الخبر قسما من معمول العوامل القياسية
وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل
الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل
الناصب القياسية فيلزم ما ذكرتم قوله
والعام في خمسة مواضع اعلم ان المصدر نصب
المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما
كان او متعديا ناقصا كان او غيرهما ينصب
مصدره او ما في معناه نحو ذهبت ذهابا



ومن ضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد
يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب
الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول
المرة والمرتين والمراة وقد يكون محدودا
نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة
كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي
تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان
يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو
معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان
يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان
يلاقيه في الاشتقاق كقوله تع والله انبتكم من
الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدر
انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا

لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه كان آلة الضرب
فقام مقامه وليس المصدر ما قام مقامه سوطه
بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان
نحو سوطه ضربا مثل الآن لقائل ان يقول
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا الضرب
لعدم دلالته فما تحوي ان لا ينصب به اسماء الآت

قوله والمفعول فيه ظرفا الزمان والمكان
وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال



وضربت ضربا وطاب طيبا لان الفعل دال عليه
فبالحري ان يكون فيه بنفسه ثم ان المصدر قد
يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضربة

حكم ثم ان الفعل الناصب للمصدر ان
يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره نحو
... واما الثاني فان

ان لا ان يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا

لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب
سد مسده وليس بمصدر بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان
مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط
لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس
نحو سقطت ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول
اذا لم يجز ان ينتصب السوط مصدرا لضربت
لعدم دلالته عليه فاحرى ان لا ينتصب به اسما على
ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة
وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة و
الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا
قوله والمفعول فيه ظرفا الزمان والمكان
وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال

تشبيها له بالاوان التي تحل الاشياء فيها وقد
سماه الكوفيون محال لحلول الافعال فيها ثم
ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان
المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب
على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان
لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة
واما المحدود من المكان كالسوق
والدار فلا بد له من في ونحو كما عسل الطريق
الثعلب محدودة شاذ قالوا انما تعدى
الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف
الزمان بنفسه ولم يتعدى الى جميع ضروب
ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى
الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى
الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل

الفعل

الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه
بمنزلة من زيد وعمرو فلم يجاوزه الا بواسطة
الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور
مثله فانا اذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على
جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل
زمان مذ خلق الله العالم الى وقت حديثك
وكذا اذا قلت يقوم زيد كان مشتملا على كل
زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف
لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يصير شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم
من المكان الزمان من وجهين شاركه
فشاركه في الانتصاب [illegible] وهذا جوابنا



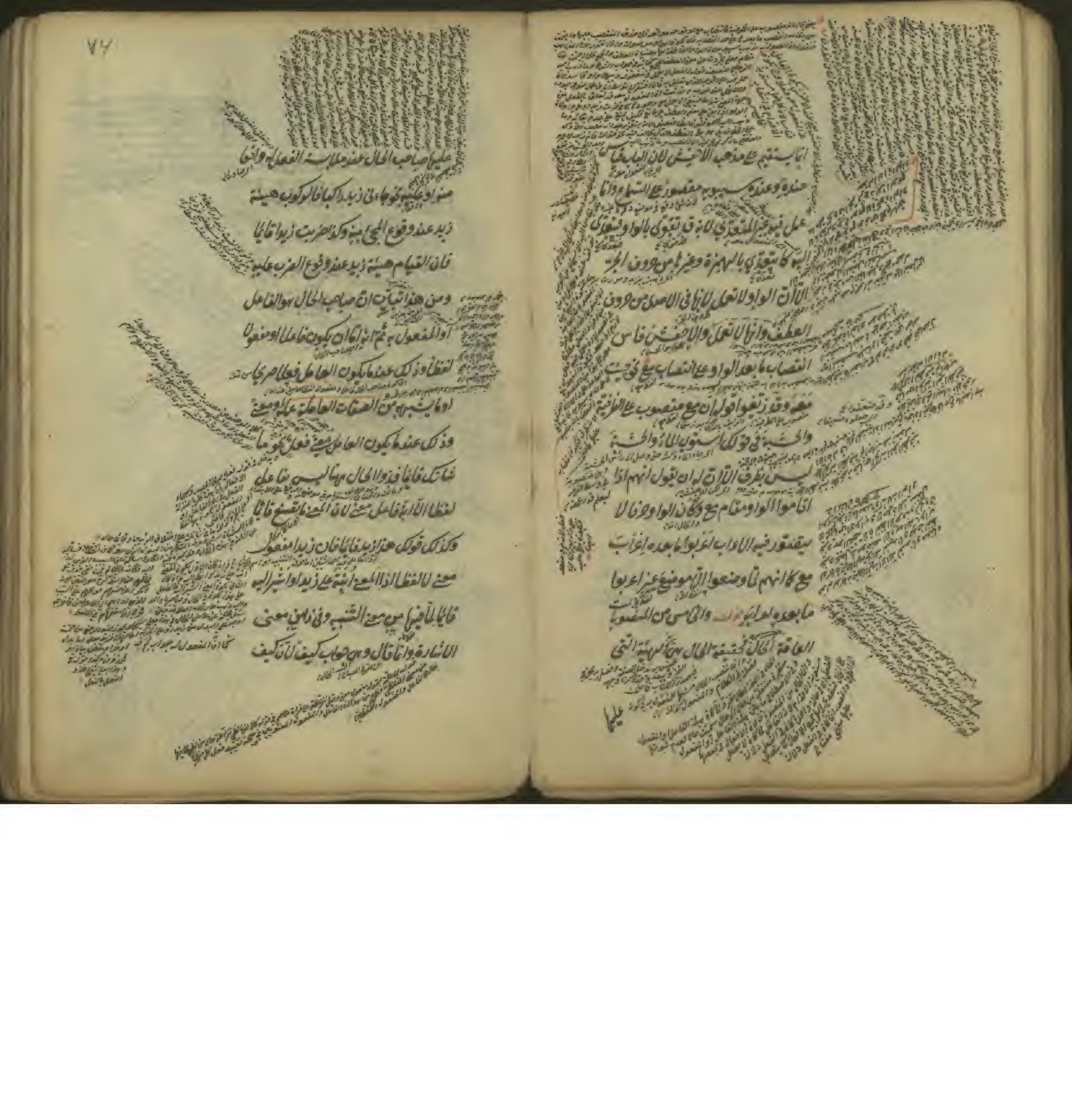
من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند
الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث ضم عند وفتحها وكسرها
ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع
لانه يصير مخبرا عنه وقد يدخل عليها من حروف
الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده
خطاء ولا كذلك لدى وخاف لانك تقول
لدى كل خير من ورائك والحاصل ان الظروف
بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
نحو عند ولدى وسوى وسواء من ظروف
المكان وذات مرة من ظرف الزمان وبعضها
يستعمل ظرفا نحو الجهات الست من المكان
واليوم والوقت ونحوها من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة
الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك
ان وسطا بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون

يكون اسما ولو قلت ضربته وسط راسه اي اوجبت
الاجتهاد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط
راسه اي ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم
والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري جلست
وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار
بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو
وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما يسكن وليس بالوجه قوله ولما
دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في
الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا و
اوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول
به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد نصب
الدار كنحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله
بان مصدره يجي على فعول وهو من مصادر



الّا زيد نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا و
لان مقابله لازم وهو ضربت زيدا والمفعول له
هو علة الاقدام على الفعل واياه عده من
المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه
مستوية لاقدام وقد شرط في انتصابه ان
يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل
او مقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك
فاللام نحو جئتك للسمن واللبن ولاكرامك
الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا لان المفعول
له انما ينتصب لانه يشبه في ضمن الفعل
الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد تحقق هذه الشرائط
ومتى فقدت فقد خرج من هذا الوصف لانه
اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل
فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من

له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل
تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الفعل في الوجود
لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت
الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
لعدم اقتضاء الفعل اياه وفرقت مخافة
الشر اي اذ هذه الامثال يؤذن الفوايد وهي
ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير
المتعدي ايضا وان المفعول له ليس يجب
ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو زعم
بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او
غير غرض والا لما جاز فرقت مخافة الشر لان
المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما ياتي
نكرة يجيء معرفة مثالا لابن السراج و
المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكاينة
بمعنى مع وهذا ايضا من المنصوبات العامة



انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي
عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما
عمل فيه غير المتعدي لانه قد تقوى بالواو فتعدى
اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر
الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف
العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع في نحو جئت
معه وقد زعموا قولهم ان مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة
ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا
اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا
يستقيم فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب
مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا
ما بعده اعرابه والذي هو من المفعولات
العاقة الحال حقيقة الحال هي الهيئة التي
عليها

عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا
منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة
زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه
ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا
لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا
او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى
وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما
شأنك قائما فذو الحال هنا ليس بفاعل
لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما
وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول
معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه
قائما لما فيه من معنى التنبيه وفي ذا من معنى
الاشارة وانما قال وهو جواب كيف لان كيف



موضوع للسؤال عن الحال فجوابه ان يكون
الحال مفعولا في جوابه فتدبر وحقها ان تكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
وانما وجب ان ينكر الحال لانها اذا نطقنا تعرفها
وتنكير الجائي لا يتطابقان والاولى ان يعلل بالحرفية
في الوصف ووجه اختصاص الحال بالتنكير
هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك
سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل
المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى
مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم
تنكيره فتدبر واذا اردت الحال عن النكرة
فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة
او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفعولا بها ويجب ذي الحال بالا نقضا

للمنفي

للمنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا
وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم
الوغى لحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا
اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب
وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها
جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم
يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا
وتساهلا واطلق القول بالتقديم على كل نكرة
والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم
عفاه كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب
الكوفيين والاخفش واما على مذهب
سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل
لاختلف العامل في الحال هو الظرف وفي
صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب
ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير



طلل وهو لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها
عليه في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو
معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال
طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه
وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه
وكونه موصوفا بقديم والاصل ان تقديم الحال
على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني
راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا
زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها
مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند
جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الاصل والصفة من التوابع والاصل
حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور
لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له
واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة
وذكر الزجاج ان كافة حال من كاف ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا كافا
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب
الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي ما
ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات
من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من
قام به فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث هي
فاعل له فائدة واحترز بقوله اشتق عن الفاعل
المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل
عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات
من وقع عليه الفعل واحترز بقوله وجرى
على يفعل من فعله عن الصفة المشبهة فانها
وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري



على يفعل من فعل ككرم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع والافعال المتصفة بها يفعل
قياسا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل الحدث بل
المراد منه انه بحيث يصح ان يسند الى المشتق
منه بصيغة فعل ككرم وانا اعتبر الموازنات
بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات
لانهم زادوا الواصفة جارية للواقعة بعد شيء
صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان
ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله
اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي
وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم
في الاعراب الذي هو حقه في الاصل دخل
الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في
الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان
وغدا كما يقال يضرب والذي هو بمعنى الماضي

لنحو

لنحو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد
امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان الافعال
دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء دخلت
على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه
عملا وقد اجاز ذلك الكسائي مستدلا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا
ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا في الظاهر
الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت
المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك لان
الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو
كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله الاعتماد على احد الاشياء الستة التي اشترطوا
لظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر
الكتاب فلا يقال قائم غلاما خلافا للاخفش



والكوفيين. قال: اسم المفعول لما كان
اسم الفاعل مشتقا لذات من وقع منه الفعل
فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم
المفعول لما كان مشتقا لذات من وقع عليه
الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان
مرفوعا بضرب ومضروب في التقدير جار
على يضرب لان اصله مضروب فاشبع ضمة الواو
فنشاء منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم مفعل
في ابنيتهم الا ما جاء نادرا نحو مكرم
ومعطى جار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم
اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى
قال: والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل

اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم والحسن على يحسن
وكذا شديد وقوي وضعيف وما اشبه ومرتبة
هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي
مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث
وتذكر فاجريت مجراها في العمل فقيل مررت
برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه
ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون
ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد
يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه
بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا
لقيل كريمون اباؤه لان المبتدا على عدة
الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه
الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه
اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يقال



النوع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه
الصفات في حكم اسم الفاعل نظرا الى معنى الحال
الابدي الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا
الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا
كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم نحونا
من العلم فان علمه قد وجد من قبل الى هذا
اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه فزيد الحال
والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان
ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت
زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يخرج
نوع كان ليدل على ان الحال حال حكاية ثبت
بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قايما غلامه وهذا فالوان
هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى

المستقبل

المستقبل فلا تقول زيد حسن غدا ابوه حسن
او حسنا قد انقطع قوله المصدر هو الاسم
الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل
هو موضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر هو اصل والفعل فرع مشتق منه
ان المصدر اسم مستقل بنفسه ويستغني عن
الفعل والفعل لا يقوم ويفتقر الى الاسم وان
الفعل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة
ان الواحد قبل الاثنين والاصل له ولان المصدر
له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل
يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على مدلوله والنوع لا بد وان يكون فيه الاصل



والزيادة واقاما انشكره الكوفيون من اعتلال
المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام
قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان
دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام
فيه انما الكلام في ان الاصل هو الفعل والمصدر
فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا
كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والعمل
فعله رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما
قال لا تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا
لان الفعل المقدر بان نزل منزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا
نحو اعجبني ان يخرج زيد واخوان يخرج وطلبني
جزاء ان تخرج وان تخرج خير لك كان بمنزلته
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا

بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه
فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان
ضربت [illegible] او يضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف ثلاثة اضرب احدها ان يضاف
الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت
من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع محلا ولذا حمل المعطوف عليه والصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه
بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو
عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد و
الثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة
الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض



اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف
اليه فيهما مرفوع معنى لانه مفعول مالم يسم
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول و
يترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص والخامس ان يضاف الى المفعول و
يترك ذكر الفاعل نحو قوله تع لا يسأم الانسان
من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف
اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه
مفعول ويجوز حمل المعطوف عليه كما في الفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب
زيد فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى
الظرف ويترك ذكر الفاعل مرفوعا او مع العكس
او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى
الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى

المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي
والكلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو
قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو
قليل ولم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص
لقلته وندوره ويترك كواحدها
كما في قوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما الطعام مصدر منون ويتيما منصوب
به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من الاسماء
الاجناس يتحمل الضمير ويدل على حذفه
انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور
كله كما تقول ان ظاهر كله وانما جاز خلوه عن
الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل
ابدا خبر او وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء
ما يسند اليه فاذا قررت خلوه عن المسند اليه



فقد اضيف بخلاف المصدر فانه اسم والاضافة
كثيرا لازمها ان تكون مستترة الى شيء وذلك قوله
تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرء
سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر في
غلبهم مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
اي من بعد ان غُلبوا سيغلبون ومن قرا
بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان
يقرا الم غَلبت الروم بالبناء للفاعل وقد
قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للمغلوبين
لا الروم ومجال الكلام في الاية فسيح غير
انه يفضي الى الاطناب الممل والمضاف
كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر
الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما
العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا

لان

لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل
والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف
اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف
المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام
كان شايعا في امته غير مختص بواحد فان اضيف
تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما تنزل
المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين
الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك
يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول لتكون
مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا
كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص
نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان
شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب
فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض

مطلب



الشايع وان لم يعرف لان المضاف اليه اذا
لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف
ومن الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
انما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت
الغدر وقتلى الطف فقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى في الطف
لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة
لان الغرض منها تبيين النوع فانك اذا
قلت خاتم لم يعلم من اي نوع هو فاذا
اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى
اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على
المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر رحمه وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا

لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة ههنا كيف و
المضاف اليه تنزل من المضاف بمنزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام
مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا
يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام و
اعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو
ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها
محذوف حذفا يخرجها من ان يكون في حكم
المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم
لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن
معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء
الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون
الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه
معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء



الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعلة الجر والعمل
من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلن يتم النقض
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا حدث
الا هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك عليها
استوفاه في مقتضب وادّى ان ايراد هذا
السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه
اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف
اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو لانه الذي
يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون
موجبا للعمل ولان المعنى من المتضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كان
اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف
الجزاء بنيت لتضمنها اياه علة الجزم والمتضمن

على

على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه
لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف
اليه متضمنا بمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا
في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ
ولن يتم لنا هذا النقض الا بان نعطي الاسم
حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا
الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه
في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف
دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس
الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا
يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان
قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فلا يبنى قلنا ان الاضافة تمنع البناء في الاعم
الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف

والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من
خصايص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل
الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي
اوجبت لهما البناء في مفردهما قايمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومعاقبته التنوين تنزل منه منزلة التنوين
التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين
فكذا لما قام مقامه قوله واللفظية اعلم ان الاضافة
اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل
الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول
فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا و
يدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية واقعة

في

في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف
ووقوعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو ومررت
بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة
واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه
الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى الحسن حتى
كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف به
واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع بالوجه لان
الفعل الواحد لا يرتفع به فاعلان ولما احتيج
الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه
ويدل لك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند
جايل وشاحها وتانيثها في هند جايلة الوشاح
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية
والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة
لما ذكرنا ان المضاف اليه من المضاف تنزل منزلة



التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين
في آخر الكلمة قوله والذي في المعنوية من نحو بلا
المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك
لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعوا
للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف
محال ونقول في اللفظية الحسن الوجه
اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه
فتصف به النكرة لان الاضافة ليست
محضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت
عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن
الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى التعريف
لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة فيها لان التخفيف
الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين

لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة
لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين وان كان مفقودا الا انه قد
حصل فيه من وجه آخر بيانه انك اذا
قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير
الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف
من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف
منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد
عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية
لثقلها وخفته قوله والضاربا زيدا انما جاز
هذا لانه هناك نونا يسقط ويعاقبها المضاف
اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في
قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب
الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه



يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام كالتنوين
كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها له كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا
يجوز الضارب زيد اذ لا تخفيف بالاضافة فيه
لفظية كما اغتفر في المثنى والمجموع والمضاف
اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك الحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه
فسائغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل من
المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي
واياه فلما اضيف حصل التخفيف ح وانما
لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب
كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه
التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين
الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربانى ه

الضاربوني

والضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في آخر
الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تعاقبهما لذلك الباب
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا جاز
ان يكون الا ضمير المجرور وهذا ما اختاره الزمخشري
وميل الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب
بمنزلته في ضربني قوله الاسم التام انما
ينصب الاسم التام التمييز لانه لا ابهام يقتضي
ما يبينه وتمتنع الابهام عنه وانما وجب ان
يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه يشابه
فاشبه بنصب المفعول من اسماء الفاعلين
والمصدر الا يرى ان راقودا في قولك راقود
خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة
لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل الاجناس
المكيلات فنصب خلا مثلا لاقتضائه اياه
ومشابهته بضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي



منعوا لا وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين
وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا قد تما بنون التثنية وهما مجملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها
ضاربان فنصبا بعدهما كما نصب ضاربان
وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع
وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه
ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان
ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي
الى الضمير تمنع من جره درهما فهذا هو الاسم التام
ثم ان التمام قد يكون زايلا وقد يكون لازما فالاول
وهو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول
في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا منوا
سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة

اوليس

اوليس لكن لا تقول في عشرون درهما عشرو درهم
لان عشرون اسم موضوع لضاعف عشرة وليس
بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك
لوجب ان يقع ثلثون على ثلث عشرات كما يقع
المسلمون على ثلثة اناس فلما اختص ثلثون
بثلاث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا
كان موضوعا مع الواو والنون امتنع ان
يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملوء
عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف
الشيء مرتين فاذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله
التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع
كف سحابا فيه نظر لان الاسم التام الذي به
التنوين هنا يعني كف لا لازم فيه فيرتفع وانما



واما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضافا
الى الكف فاضافته اليها تمنع من الجر وتوجب
النصب كما تمنع اضافة المل‌ء في قولك ملؤه
عسلا فاني قد بينت ان الموضع وحده لا يتم به
المعنى الذي كان التمييز لاجله من الناحية وانما
يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف
فلما كان ذلك المثل لا يتم معنى الكيل فيه حتى
يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو كيل
معروف كالوزن وغيره فاذا ابراده في تمثيل
الاضافة اولى من تمثيل التنوين اذ العامل
في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم
التام بالتنوين لان اعمال التام مشروط باقتضاء
باقتضاء التمييز لابهام ولا شك ان المقتضي للتمييز
هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف

اذ الابهام فيها ويدلك على هذا انك لو جئت بالكف
منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا كما قلنا ان
كفي ضالم يقتضي التمييز البتة وايضا انهم قد
شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا في وجوب
ان يكون العامل هو المضاف لا المضاف اليه الا لفظا
اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا في النصب
هنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين والثاني
الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد
ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام
بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا
فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع
منهم على رفضه الا يرى انهم لو ارادوا حمل عاملان
على معمول واحد فالعامل بالاتفاق منهم
هو احدهما لا غير الا انهم اختلفوا في العمل



لانهما علامة المنون بهما الاسم عاملا لانا ان
شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز
للابهام وقد افتقد الشرط فيهما ولعل كلام الشيخ
هو الذي غر المعترض حيث جعل العامل فيهما الاسم
المنون لان الشيخ لما جوز فيهما النصب
بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا على ما
هو المذهب الصحيح في المقتضيان اذا ازدحما
على مقتضى واحد فالعمل للاخر وحده الا ان
ذلك ضعيف نظرا الى تأمل فيه فتذكر قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال
ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة
اشياء ومن المساحة والكيل والوزن والعدد
قلت انه قسم الاسم التام الذي ينتصب
عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه
نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال

ويقال

ويقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف
فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا لانك اذا
قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من
العسل بملء هذه الاناء وكذا لك مثله رجلا
فكذلك لي منوان سمنا فقدرت ما عندك من
السمن بالمنوين ولم تقس بشيء قال والتمييز
ما يرفع الابهام عن المفرد كهذا او عن الجملة
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل
الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم
المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يطلق المفرد
ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد به هنا هو الاول
لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم
ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون

في الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز الاول يسمى
تمييزا عن الجملة وهي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد
نفسا فالابهام هنا في الاسناد الطيب الى
زيد لان الطيب على الاطلاق لا في زيد على الافراد
والتمييز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد وهي بعد
تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام هنا
في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء
لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ
لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل
بمشابهتها الافعال او الحروف فهي متأخرة عنهما
سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم
من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم

على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم من العوامل ما هو العامل في الاسماء عملا واحدا
على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين
ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف
الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو
هذا الحرف ام الفعل او في قولي عامل في الجملة نحو
واستهل والمراد عامل في كل واحد من جزئي
الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع
ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي
الجملة ليست بان تكون لا فعل فيعمل فيها العامل
واما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة
موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا انه وجوهم
تختلف بحسب معناها ابتداء الغاية في المكان

وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني
الافعال الى الاسماء وحروف الاضافة لانها تضيف
معاني الافعال الى الاسماء

نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ الخروج كان
من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من
الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى
الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع
اخذك كان قولك خرجت من البصرة يؤذن
بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاموال
افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا
ولم يتعذر في قولك خرجت من البصرة لانك اذا
فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح
ان يكون خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان
في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون
من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين
ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب
من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ الاجتناب

الرجس هو الاوثان وقد يكون من مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب
نحو ما رأيت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع
لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث
توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل قالوا ومن عند مجيئها
زائدة لم تخل عن شوب معنى الابتداء ولهذا
قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه
من واحد هذا الجنس الى اقصاه ولهذا قالوا
ان من للاستغراق ولعل الصواب انه يقال
انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت
لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني
احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى
الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي

وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول
ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل
مثلا فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق
الا ترى انك لو قلت بغير من لم يفد الاستغراق
قطعا بل احتمالا وصح قولهم ما جاءني رجل بل
رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام
التوكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى
الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها
ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني
من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة
من في النفي وما جرى مجراه مستمر ولا يزاد في
الاثبات عند سيبويه واجازه الكسائي وابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله
والى لانتهاء الغاية في المكان نحو سرت من البصرة

الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد
تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء
لان معنى الآية لا تنتهوا في اكل اموالهم الى اموالكم
وفي معناها حتى الا انها تفارقها ومخصوصة بان
مجرورها اما ان يكون غاية لرأس المذكور نحو
اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ينتهي به
السمكة او عنده كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح عنده ينتهي الليل وهذا معنى
قولهم ان مجرورها اما ان يكون آخر جزء من
الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك ان الفعل
المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به
شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري
ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز
الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها

وان مجرورا داخلا في الحكم ففي مسئلة السمكة
قد اكل الرأس ويتم القياس ولا يجوز ان يكون
الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لكان
دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما لا يلاقي
آخر جزء منه وهو لم يجز على ما مر وانها لا تدخل على المظهر و
المضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا
على المظهر الا في الاستعمال حتاه وان حتى
لا يلزم الجر فيكون عاطفة ومبتدأ ما بعده خبره
بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى
زيد وكذلك النصب والجر وانها تخالف
سائر حروف العطف في ايجاب مجيء ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على
احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء
من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او
للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج

حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه
طرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية
واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند
خارجة وحتى خرجت هند وقد جاز تلك في مسئلة
السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب
على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر
محذوف اي حتى رأسها ماكول واما في فهي للظرف
ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس
ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان
والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق
نحو به داء اي التصق به داء وقد تجيء ومنه
مررت بزيد وهو واقع على الاتساع والمعنى
التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه
اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف

منه الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال
وروما للاختصاص ودفع الالتباس اذ لو قلت
اقسمت بالله جاز ان تكون خبرا لا مقسما وقد اوقعوا
موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله
لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت
عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن وابدال التاء عن الواو كثير
في كلامهم مثل تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء
لاصالتها في افادة معنى القسم تستقل عن
اخويها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر
والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحلف على الوجه على
سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني فهو
استعطاف للطلب وليس بقسم على الحقيقة
والواو تكون فرعا على الباء ولم يدخل الا على المظهر

والتاء تكون فرعا على الواو ولم يدخل على المظهر الا
على واحد وهو تالله وقد تكون للتعدية نحو
ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست
للتعدية في اذهبته قلت نعم الا انها في سائر الاوجه
قد افادت مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا
سواها فلهذا اعتبر المص كونها للتعدية فقط
منفردا وتكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم
ويسمى ايضا اداة ووصلة للفعل وممكنة
اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر
اي معها فالواو والفرق بين الباء ومع ان مع
لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة على احد التأويلين وفي المرفوع
نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس
منها في المرفوع لما سبق في مر واما اللام فهي

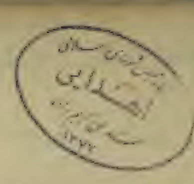
للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون
للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق في
المجازي نحو الجل للفرس فانها اختص به وداوم
ملابسه جرى مجرى المملوك وان كان الفرس
مما لا يملك له وعلى هذا جاء [illegible] وقد نزله
نحو وجب لكم وانما رب اي للتقليل قال سيبويه
ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل
وكم للتكثير تقول كم رجل لقيته تريد واثبت تريد
ان تقلل ذلك بعد ما اصلها ثم تغلب عليها الاستعمال
بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع
المدح وعند الفخر نحو الا رب يوم لك منهن
صالح وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء
منها انها يتصدر لها الكلام فلا يقال جاءني رب
رجل وذلك لانها للتقليل والنفي من واد
واحد والنفي له صدر الكلام الا يرى انهم يقولون

قل

قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل وانما
اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام
لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب ان
تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها
لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة
على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بالجمع
معنى التقليل ولهذا حكم بان المضمر في ربه رجلا
نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد
وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة وكان
[illegible] رجالا اي ان يقول
ربه رجلا لما جاز في مثلك رجلا ومنها ان فعلها
الذي تتعلق به الاسم يجيء محذوفا في الاكثر
ولا يجوز ظهوره الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة
الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل لقيتهم كان

المعنى ربّ رجل نوّام ادركت او لقيت والحال تدل
عليه في ربّ كما حذف متعلق الباء في بسم الله ولا
يلزم ان نوّام هو الفعل المتسلطة بتأويلها على الاسم
لانه مسند الى ضمير الرجل ولو جعلناه ربّ متسلطة عليه
لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا معنى وهو ممتنع ان
مجرورها يلزم الصفة لما جعلت نكرة ان مظهرا لكونها
متعلقها بعده نحو ربّ رجل جواد قالوا وانما لزم الوصف
ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف
لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا
اقل من رجل وحده وقيل ان فعلها يجب ان
يكون ماضيا لانك اذا قلت ربّ رجل كريم
لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيت قليل ولا تعلم
ان الذي يستقبل منها بعد قليل واما قوله تع
ربما يودّ الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان
ما اخبره الله تع بوقوعه بالمستقبل لصدق

الوعد



الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذا الكلام
ربّ وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بدّ من ذكرهما
وذلك انّ للقائل ان يقول انك اذا قلت ربّ
رجل نوّام ادركت فلا كان ربّ موصلة لادركت
الى الرجل وادركت فعل متعدّ بنفسه فكيف يقال
انه يتعدّى بربّ ولم يوجد حرف الجرّ اتّصل بالفعل
المتعدّي الا وقد حكم بزيادته اولا يكون ادّعاء
زيادة ربّ اذ لم يقل بذلك احد والجواب انّها
حرف جرّ وقعت في الكلام على حذفين اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل فانها
مفيدة الاستغراق وان لم يكن مقدّرا وحذفت
فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها
يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى آخر غير المتعدّي وهو استغراق الجنس
كذلك تدخل ربّ في الكلام وان كان الفعل

الذي قبلها متعلق بالقصد كمعنى اخر غير المتعدي وهو
التعليل وهذا انسب واوضح واما على فهي للاستعلاء
ويكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول
فنحو جلست على السرير اي هنا وفي حرف الجر ايصالها
معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح
لايصال معنى الاستقرار المقدر الى الاسم
وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى الاستعلاء
ايضا بدليل قولهم ركبته دين واما الثاني فنحو
قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي من اعلاه
اذ لو كان حرفا لما دخل الى حرف وامّا عن فهي للبعد
والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما اما الاول
فنحو رميت عن القوس بمعنى ان السهم قد
بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحوه اخذت عنه العلم
لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة
معنى المجاوزة الا انها تدل في رميت عن القوس

على ان منذ اذا التعدي منها قال عبد القاهر وكل موضع
لم يصلح الا معنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا
يجوز ان يقول اديت الدين من زيد لان هذا
موضع التعدي فقط واذا كان في موضع لا يجب
ان يكون متحققا للتعدي جاز ان يقع فيها ايهما
شئت نحو قولهم سقاه عن الغيمة اي بعده
عنها وجاوزه بها الى التوقي وان شئت قلت
بمن على معنى سقاه من اجل الغيمة وهذا من
عمليات وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة
لم يجز ان يقع فيه عن فلا نقول زيد افضل عن
عمرو لان كان التفضيل ان فضل احدهما لا ينفصل
عن صاحبه اليه وتعداه ولكن تريد ان فضل زيد
بدأ من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو
جلست من عن يمينه اي من جانبه واما الكاف
فهي للتشبيه وتكون حرفا نحو قولك الذي

كزيد اخوك وبدل عليه كونها ظرفا وضمّهم الذي به
ولو كان اسما لجاز ذلك اذ لا يقال الذي مثلك
زيد لقولك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جيئت
بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه
فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي حصل
كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف
شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما
جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فيه
فلا يجوز ان يقول جاءني الذي قائم الا في
ضرورة الشعر ولما كان وضعهم الذي بالحرف
جايزا مستمرا علم انه حرف جر وقد يكون اسما في
نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية
في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان مبدا
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فهو حرف او صارت

الفعل

الفعل الذي قبلها الى الاسم بعدها وكذلك
تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت
عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع
ما بعدهما وتكونان على معنيين احدهما ان يراد
بهما اول المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول
الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة
بمنزلة الى آخره لان الغرض التي الانتهاء على ابتداء
الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدها لانك
لو قلت انت عندنا مذ وقت مثلا لم تفد
بحكايتك هذا الا ما كنت الضرورة امرته اذ كل
احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والمعنى
الثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ
يومان كانك قلت امد ذلك يومان واول
وقته وآخره يومان والايجب ان ياتي بالمعرفة
وانما الواجب العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة



ونويد اول الوقت وآخره جاز على تأويل ما رأيته
مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل
بينه وبين ما اوالدان المراد اول الوقت دون
آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم
الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه دون شيء
في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي
يكون المراد اول المدة دون آخره كانت
الرؤية في القطعة من يوم الجمعة ويدل على انك
رأيته فيه ثم فارقتك كما في المجرور والفرق بين
المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام
مع المجرور جملة واحدة وفي الرفع على الجملتان
احديهما ما رأيته والاخرى مذ يومان لان مذ
مبتدأ ويومان خبره لان المعنى ما رأيته وامد
ذلك يومان كما تقول ما رأيته وانا لم البين
طويلة وانما لم يمنع نقل العاطف بين الجملتين

نحو ما رأيته مذ يومان كما يبلغ ذلك مع ما فسرنا
من حيث ان الجملة الثانية كالجزء من الكلام
الذي قبلها لانها تفيد التي يدل الفعل السابق
ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان
نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت
مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلا امتزج
احدى الجملتين بالاخرى واتحدتا وصارتا مجرى
جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط
والجزاء ونحو ذلك وانما قال المص ويجوز مذ
يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول
الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلا توهم ان
يتوهم امتناع الجر هنا في قولهم ما رأيته مذ
يومان فازال المص هذا التوهم فذكر ان
الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار واته

هو ان لهذه المدة مبتدئ من اوله ومنقطع
عند آخره رفعت ولو اردت ان مبدأه اول
هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن
لا تقدر الفعل بالمدة ولا تصححها الا انك
تريد انه كان بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت
ما رايته مذ يومين تريد ان ابتداء الرؤية انما
هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت
ولم ينته بعد بل هو باق مستمر واما حاشا فهي
للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه
قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن
الملحاة والشتم ومذهب المبرد انه فعل ماض
بمعنى جانب نحو جاء القوم حاشا زيدا اي جانب
بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين تارة اخرى
وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني

على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا
زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم
جاءني القوم ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا
وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت
للاستثناء اشبهت كلمة الا وهو حرف غير متصرف
واذا ادخلت ما على عدا وخلا ينتصبان البتة
لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك لان التامل
الصادق في مواردهما وموارد استعمالهما
يشهد بان ما التي تصدران بها لا تخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل
بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد وان يكون
الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير
عدو زيد بمعنى خلا اي زيدا عدوا وان كان
مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتعلق باول

الحرف وانما يتصل بآخره نحو انما وربما واذا ادخلت
على الفعل ادخلت اوّل نحو ما ضرب وما يضرب
قوله واما ينصب المفعول معه على ما ذكر
في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المقدم بواسطة
الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد
تقدم فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه
عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب
قولهم كل رجل وضيعته علم ان العمل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل
او معناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجود ها
قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل والفعل
وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل
الذي له تأثير فيه اولى من ان يجعل للواو

مطلب

الذي لا تأثير له فيه اصلا على ان المعنى جعل المفعول
معه فيما يتقدم من معمول الفعل وبه يبطل عمل الواو
عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع التوقف
قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي و
الهمزة اعلم ان الثلاثة الاول من لنداء البعيد او
ما هو بمنزلة من نائم او ساه والاثنان الاخيران
لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما
وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة
قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله
فكأنك قلت يا اريد او ادعو عبد الله وانما
قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه
ثم اردت ان تبين ان المقصود بالخطاب

والنداء من هو فقلت اريد او ادعى عبد الله فنصب
المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا يا مع افادته
معنى النداء والتنبيه مسده وتجاوزا بذلك
من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب
اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت إياك اعني
وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان
يستعمل للغائب الا انه هيهنا بمنزلة
كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم اختلفوا في ان العمل لهذه
الحروف ام للفعل المضمر وذهب الاكثرون
الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون
الى ان العامل هو حروف النداء لنيابتها مناب
الفعل وسدادها مسده ويعضدها انهم اجازوا

الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل
وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل
للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجارة
في نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا
زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر الى
هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من
زيد الشابه بين هذا وبين المضاف من
ثلثة اوجه ومن كون الاول عاملا في الثاني
لان من لا يخلو من ان يجعل متعلقة بزيد او
بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في
موضع المفعول مثله في مررت بزيد وان كان
الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول
انجرار المضاف اليه بالمضاف وان كان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف

بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في قولهم
يا غلام زيد او يا معروفا غلامه ويا حسنا وجهه
الاخ والآخران دون الاول فقولهم يا ثلثة
وثلثين في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة
ليس بعامل في الثلثين ولكن مختص به
او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
رجلا هنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه
بل كل من يأخذ بيده فهو المنادي [illegible] واما
المفرد المعرفة فضمه من قد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع
كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا
من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته
اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى
مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن
لافتقاد علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف

الخطاب وفي قولك يا زيد ويا رجل اشارة الى ان
المنادي المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما
كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء
معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على
واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى
مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف فاهذا
واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم
هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا
فذهب الاكثرون الى انه نكر قبل النداء و
يجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل
من الرجال ثم خص بالنداء من الجنس
والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع
ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب
الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء

واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية
كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم
جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير
والبحث مستقصى في المفتاح ؟ ولكن محله
النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة
وقد عرف في هذا الباب في المفرد المعرفة انه منصوب
لفظا لكن حكم عليه بالنصب كما في سائر
المبنيات اذا وليتها العوامل وتدل على كونه
منصوب المحل جواز النصب في وصفه
نحو قولك يا زيد الجواد فلولا ان محل المنصوب
الموصوف النصب لما انتصب الصفة و
نظيره ذهب امس الدابر فان وصفه مرفوع
لو وقع صفة لما هو مرفوع وان كان مكسورا
لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع

التي

التي تتعاقبها تحمل على الموضع دون اللفظ
الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا
على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث
بالجر وهو ان ما الفرق بينهما لان الضم لما اطرد
في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل
نحو جاءني احد فاجيز الحمل على اللفظ كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كلما كان
ظرفا مثل امس يطرد فيه البناء على الكسر
فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف
الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير
لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع
كاف الخطاب بالنداء لم يجر مجراه في كل حال يدلك
على ذلك انهم قالوا يا تيم كلهم باعادة الضمير
الى تيم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم

نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادي من اقسام المبنيات
في الاصل كانت وانما كان ذلك لان الشيء اذا
شبه بالشيء لم يجر مجراه في كل حال ومما يجوز
في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا
على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان
وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم
اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه
الالف واللام على المنادي وان كان لا يجوز
يا الحارث لان الواو وان نزلت منزلة العامل
فليست بمنزلته في كونها على المنادى الذي يفيد
التعريف فلا يمتنع ان تجتمع مع الالف واللام
ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس
زيد قائما ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم
ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو

لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف
هنا حكم المنادي بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو
وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع و
النصب بل حكمه حكم المنادي بعينه نحو يا زيد
زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت
التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التابع يتنزل منزلة الجزء من المتبوع
فلما لم يكن في المنادي اذا كان مضافا الا
النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك
نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم
كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد
وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله ويا ايها
الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز فيهما
الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة
الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤوا



بأيّ ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام
لانهم كرهوا الجمع بين التخصيصين بالنداء واللام
المعرّف فكأنّ المنادى هو الصفة بخلاف
يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار
وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا أيّ ولا يا أيها وتسكت لانه مبهم
يلزمه التفسير فكأنك قلت يا رجل وضمة اللام
ههنا غير عوض لانا نقدر ان نشبّه حركة
الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها
عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى
مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها تشبه
بحركة الاعراب كيا زيد فقد سوّينا بينها وبين
حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يشبهون المبني الشبيه بالمعرب ومن ضمّها
ان تفصل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان

يقال

يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب
والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث
انها جاءت لتدلّ على ان موصوفها المبني قد
اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب
ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة
كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب هكذا
ذكره عبد القاهر وانما الحقت حرف التنبيه بأيّ
اي وبأيّ صفة تعويضا لأيّ عما يستحقه
من الاضافة قوله ولا يدخل يا على ما فيه
الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه الالف
واللام لتعارفهما الا بتعارف فان اللهم مع انها
عوض عن همزة اله فصار كانها قد تنزل منزلة
البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في
النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية



الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا فوصلوا
الهمزة واثباتها في النداء فقد تجردت للتعويض
مقطوعا عنها معنى التعريف لان التعريف الذاتي
اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت قوله وان ينعت المضموم بابن
اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد
المعرفة اذا وقع بين العلمين كان فيه ان
يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء
واحد كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك
من كونه ابنا فكان صفة لازمة والصفة
والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد
واذا نزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي
استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية
وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى

الضم

الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية للاعرابية
اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون
وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن
في قولك يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة
في دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب
الكتاب نسب هذا المذهب اليهم فلا اشكال
ان حركة الهمزة من امرئ حركة الاعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب
جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن
مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن
منهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة
الحرف كما في نحو بعلبك فقوله يتبع المنادى
مع الابن على الفتح لكن ان نحمله على ما عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح وكان ان تصرف البناء في قوله
يبنى الى المنادى دون الابن اي يبنى المنادى



حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما
لم يقع بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل
ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو [illegible]
الا انهم اجازوا الاتباع هنا لتنزل الابن
منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل
صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من
الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف
وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك
من الامتزاج والاتصال تنزل منزلة الجزء
من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم
ووصف به العلم كان في الاختصاص بموصوفه
بالا يكون اذا لم يكن بين العلمين لان الرجل
اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون عنده
الشهرة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم

ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الابن لانه
يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما
يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين
بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف
في غير الندا نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك الجمع
والحق ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا
زيد ابن اخينا [illegible] واذا لم يقع بين علمين
كان كسائر الاسماء المضافة اي كان كسائر
الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث
لم يتبع معها الموصوف على الفتح ... وتلحق
المنادى اللام الجارة مفتوحة اي اللام الجارة
تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة او
للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر
يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان



الفتحة بالمنادي أولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادي على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام
الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما
فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف
الواردة على حرف واحد ان تبنى على الفتح التي
هي اخت السكون في الخفة اذ البناء على
السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا
بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل
ان زيد لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد
بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس
لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي
المجرور والمرفوع في قولك ان زيدا لك وان
زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي استحقتها
في الاصل وعلى هذا اللام التي تفتح مع المنادى

ايضا لما ذكرنا نحو يا لله ويا للدواهي فكانك
قد ابصرت عجبا فكأنك تناديه فتقول تعالى
فانه عجب لا يعرفه كل احد [illegible] وقولهم
يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب عن سؤال مقدر
يعني ان يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة بكسر اللام
فاجاب بان المنادى متروك كما في قولهم يا
بوس لزيد والمعنى يا قوم للبهيتة اي احضروها
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من
امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا
للافيكة [illegible] وترخيم المنادى قال النحويون
ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل
الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الاسم
من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز



ساكنين او غيره ذلك وهو ماخوذ من قولهم امرأة
رخيم وهي التي كلامها مرتل محذوف الفضول
فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل
انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة
النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة
فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء
باب تغيير فالتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء
انما يكون لامر مهم فالمنادي يؤذن بالترخيم
ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف لاتمام
الكلمة وله شرائط احدها ان يكون الاسم
علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان
يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف
على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
الترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه

متحركا كقولك في العنق يعني يا عن فالحاصل ان
في الاسماء ما بقيا كلمة نحو دم ويد وقال اصحابنا
ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة
عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة
ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
من المضاف اليه لكنت رخمت في غير المنادى
الرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون
بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان
يذكر على وجه الكمال والخامس ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث لا يأمن من نوع تغافل
من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك
اما حقيقة منه او بطريقة التجاهل بعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المص لذكر الشرائط الثلث



الاخيرة لاشتراكهما فيهما ثم ان للعرب في الاسم
المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه
اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيشكل بشكله
سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث
وهرقل وان شئت تقول يا حار ويا هرق
بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا
كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف
وذلك نحو يا برثُ في المسمى ببرثن ثم ان المرخم
لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا ام لم يكن كذلك
والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة
او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الآخر نحو
يا حار في حارث بالكسر والضم في اللغتين

وان

وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على
ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا
الا الآخر نحو يا ثمو في المسمى بثمود في اللغتين
الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول
يا حار بالكسر وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان
بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور
على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم
زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم
والفتح في مروان [illegible] الا في ما في آخره تاء
التأنيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة
والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف
وان كان المحذوف تاء التأنيث لم يفتقر
الى هذا الشرط لان التأنيث في حكم زائدة فحذفه
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لان



بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم
اذا الاجحاف وارتفع قبله لان الياء منفصلة غير مبني
عليها الكلمة (قوله) يا ثبت اقبل واقبلي على اختلاف
المذهبين ثبت اذا كان اسم رجل فالواجب
ان يقال يا ثبت اقبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة
فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين
مفقودا او جاز فيه الفتح والضم (قوله) والثاني
الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته
عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان
الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه
او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه
على طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه
لو وقع به الجزء شفع ان كان الاول مثبتا
شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات

علامة الا وهو اخراج الشيء من حكم ما دخل فيه
غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد
اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم
يخل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك اثبات ل
المنقطع من الاستثناء لانه مجاز فقولك
جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه
تخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت اذا لم يدخل في الحكم
فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه
والتصريح به والنص عليه (قوله) والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب الخ اعلم ان
المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام
موجب او غير موجب و [illegible] الغير بالموجب
ما لا يتصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النهي
والنفي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي



لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي
تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا كقوله تعالى
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا
فلابد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى
منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب
لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام
الكلام ولم يشبه فاتصل بالمفعول نحو لان العامل
فيهما بتوسط الحرف والمعنى جعل الحرف هنا عاملا
كما جعل الواو ثمة عاملا وان كان العامل في
الحقيقة الفعل على ما هو المقصود من مذهب
النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان
المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدما على المستثنى منه

فالمستثنى

فالمستثنى منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل نحو
ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي في اللغة
الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون
من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما
مررت باحد الا زيد والا زيدا وما رايت
احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه
يحتمل الاستثناء والبدل وهو الفصيح لان
الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء لكان الفعل
قبل الا غير مفرغ لما بعدها لان الكلام قبلها تام لا يحتاج
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام



وان اجملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة
المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان
قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد
واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في
الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة
وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم
الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا
قام مقامه وعمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني
الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف ترفعه به وقد
نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا
خارجا من القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل
المجيء كنت اسقطت القوم واثبته وهذا عكس
الغرض وان كان الكلام غير تام لفظيا اي من حيث
العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما
رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع

هنا

هنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ
نحو هل وبل وغيرهما ولا يجوز هذا الا في المنفي
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت
لتقول لم يخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه
عنه فان اردت الاول كنت جعلت الا زائدة
بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد
وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية
بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني
الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل
المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما وهذا
كما ترى اتساع وخروج بها عن طريقها لان الا
لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم
عن البعض فليس لك ان تستعملها فيما لم توضع
له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم
ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع



الا صفة للنكرة وإن أضيف إلى المعرفة لأنه موضوع
على ما ينافي التعريف لأنك إذا قلت مررت بغيرك
فكل من هذا المخاطب غيره وإذا كان موضوعا
على هذا لم يكن الإضافة معرفة له اللهم إلا إذا
أضيف إلى ما اشتهر بمغايرته كما في قولك
عليك بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة
نحو قولك مررت برجل غيرك فيفيد أن مرورك
قد وقع على غير المخاطب ورجل آخر ادم غيرا بالمخاطب
بل بآخر أو أنك مررت برجل يخالف المخاطب في
المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف
مثل كما في الوجهين الأولين إذ المراد
فيهما المغايرة في الذات دون الأوصاف والشمائل
فهذا معنى غير وما في أصله ثم إنهم قد وجدوا
بينه وبين إلا مشابهة من جهة فأدخلوا كل واحد
منهما على صاحبه أي أنهم استعاروا غير لمعنى

الاستثناء

١١٨

الاستثناء وأعربوا إعراب الاسم الواقع بعد
إلا حيث كان ذلك الاسم متمكنا واستعاروا إلا لمعنى
الوصفية وأعربوا ما بعدها إعراب غير حيث كان إعرابا
فالأول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير
زيد أحد وما جاءني أحد غير حمار وما جاءني أحد غير
زيد وغير زيد بالرفع والنصب فإن قلت
فلم قيل في الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف
ولم يعمل في الاسم الواقع بعد إلا قلت لأنه غير
لفظ يفيد الإبهام أشبه الظروف المكانية التي
يعمل فيها الفعل وما بمعناه فعمل فيه غير المتعدي
كما عمل فيها وأما الثاني أعني دخول إلا على غير في
الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدتا أي غير الله ولا يجوز الاستثناء لأن المعنى
حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا
فلا يستقيم أن يقول حسب أي الأمر كذلك لكن جاز

الا يكون غيرها احد غير مستثنى عنهم الا فلا يبقى
للاثبات الا فالمعنى على التوحيد —— ومثل سوى
اعلم ان سوى في معنى غير الا انه يستثنى به والفرق
بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل و
حقه ان لا يلي العوامل الا لانه في المقدر فيه عامل
وناصب ولا يجوز ان يلي العوامل عاملين في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت
برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك
لانه في معنى مكانك ومما يدل على الظرفية وقوعه
صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك خلافا
لغيره والكوفيون اجازوا استعمالها اسما وظرفا
فيجوزون في السعة مررت بسواك وجاءني
سواك —— والحروف الداخلة على الجملة
ثانيها ستة منصوبها قبل المرفوع والثاني على العكس
وان ستة تشبه مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل

من

من حيث ملازمتها الاسماء وكونها اواخرها مبنية
على الفتح كالافعال الماضية وان معانيها الحروف
فصارت كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان
يجعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب
على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب
زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب على المرفوع
هنا لازم وثمة جائز وانما التزم فيها ذلك
لانه ليس للحرف تصرف الفعل وانما هي فروعة
على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم
طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يكون
كالفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب زيدا
عمرو وانما كان تقديم المنصوب اولى لانه يكون
ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان
يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا حصل المخالفة



هذه الحروف للفعل واقتضاؤها عن شبهه فان قلت
فالخبر اذا كان ظرفا فالذي سوغ تقديمه على
الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك
لما في الظرف من الاتساع والتنزل من الاشياء
منزلة المستقر فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها
الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
ولا يجوز ان يتقدم عليها لا تقول في الدار
ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل
فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف
ان يعمل فيه الحرف متقدما عليه واعلم ان الاسم
والخبر في هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل
وقد يعمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين
لاقتضاء الحرف الطرفين لانه موضوع لتحقيق
الحكم والحكم لا بد من المحكوم به والمحكوم عليه

فاذا

فاذا اقتضى الطرفين عمل فيهما ولما وجب ان يكون
عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند
الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل
فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل
لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويتنزل الى
خبره ذاهبان خبرا وبان يكون معمول العاملين
مختلفين احدهما لفظي والآخر معنوي و لا
يخفى استحالته هذا وعند الكوفيين جائز لانه
لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال
العاملين فيه متن ان وان للتحقيق اذا قلت
ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وثبت
قدما في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا
قائم بالفتح الا انها تقلب مضمون الجملة الى
معنى المفرد على ما سنراه وان المكسورة لا تغير



شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتدا لا يغاير
الاسم الا انها نحو ان زيدا القايم وان في الدار لزيدا
وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان
تدخل عليها نحو لان زيدا قايم الا انهم كرهوا توالي
حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم
ايضا اذا فصل بينها بالظرف ومع ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدم عليها نحو ان زيدا قايم لفي الدار
لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا لما
وقع في صلتها ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتدا جاز في المعطوف الرفع حملا
على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو انما جاز الحمل
في المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب
ليس الا ما خلا التنازع واما قوله تعالى ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
فقد ذكر سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا

كانه ابتدا والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر
وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما
بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك
وفايدة التقديم في الاية بيان ان الصابئين
الذين كانوا ابعد منزعا في الشرك وابين
قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم
صبئوا عن الاديان كلها لو امنوا لصح ذلك
ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا
بهذه النكتة واما في البيت فلاشعار بان
المخاطبين اوغل منه في البغي حيث قدم ذكرهم
كانوا اشد بغيا ولو قيل بالنصب نحو الصابئين
والاكمل لما كان من التقديم والتاخير فيه شي
لان التقديم والتاخير في القران دون الشاذ
هكذا ذكره الكشاف وكان للتشبيه
كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل



في قولك كأنّ زيدًا الاسد انّ زيدًا كالاسد فلمّا قدّمت
الكاف فُتحت همزة انّ لتكون داخلة على المفرد
لفظًا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل الكلام عن صيغة الاول ليكون
الكلام مبنيًا من اول الامر على التشبيه
الا ترى انك اذا قلت كأنّ عمروا الاسد فقد
بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك انّ زيدًا
كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضيّ صدر [كلامك]
على الاثبات ولكن للاستدراك اعلم انّ
لكن يتوسّط بين كلامين متغايرين نفيًا
واثباتًا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي فذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرو جاء
وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزّل التغاير
المعنوي منزلة التغاير اللفظي كمثال فارقني
زيد لكن عمرو حاضر وجاءني زيد لكن عمرو غائب

ومن

ومن ثمّ كان في جواز العطف عليها نحو ما جاءت
فيه قبلها انّ معناها الايجاب بمعنى الابتداء وفي
جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين
دون اخويها ليت للتمني ولعلّ للترجي
وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نردّ ولا نكذّب
وقوله لعلّ الساعة قريب ترجّ للعباد والفرق
بينهما انّ ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وفيما لا يمكن كليت الشباب يعود يوما فأخبره
بما فعل المشيب ولعلّ لا يستعمل الا فيما يمكن
الوقوع اذ المحال لا يرتجى وقوعه والفرق بين
انّ وانّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام
تام مفيد وقد ذكرنا انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها
تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تأويل
المصدر فلا تفيد حتى يضمّ اليها اسم او فعل الا



بخبرها في التقدير نحو بلغني أنّ زيداً منطلق بلغني
انطلاقه وأما أنّ المكسورة فالجملة معها على استقلالها
بفائدتها تقول إنّ زيداً منطلق وتسكت كما
تسكت على زيد منطلق وإنما حصل أن ما كان
منطلقاً بلغني فالواقع فيه المكسورة فتقع في
الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك
وما كان في حكمه بلغني زيداً فالواقع فيه المفتوحة
نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف إليه
والمبتدأ نحو بلغني أنّ زيداً منطلق وسمعت
أنّ عمراً خارج وعجبت من طول أنّ بكراً واقف
وحق أنّ زيداً منطلق إلا أنها لا تقع مبتدأ إذ
ما في اللفظ لا تقول أنّ زيداً منطلق حق
بل التزموا تقديم الخبر وذلك لأنهم لو ابتدؤوا
الكلام بأنّ لكان عرضة لدخول إنّ عليه نحو إنّ أنّ
زيداً منطلق حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين

بلو

بمعنى واحد قوله وتقع بعد لو ولولا وبعد علمت
وأخواته أما فتحت بعد لو نحو لو أنك جئتني لأكرمتك
لأن ما بعد لو إذا كان مختصاً بالفعل اقتضى ذلك
فاعلاً والفاعل لا يكون إلا مفرداً فالتقدير لو
وقع أنك جئتني أي مجيئك إلا أن هذا الفاعل كثر
استعماله لطول الكلام بأنّ وصلتها ولطلبها
الفعل وجب في أنّ الواقعة بعدها أن يكون خبرها
فعلاً لا يجوز الاسم نحو لو أنّ زيداً أخوك
مثلاً هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه
بقوله تعالى ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام و
قد أجاب عنه ... بأنه إنما جاز من حيث
إنّ قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف
بقوله ما في الأرض من شجرة أقلام صار خبراً لجملة
المعطوفة وهو يمده كأنه خبر الجملة المعطوف
عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف



فائدة نظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه اي ان
زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو
وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخاه بدلا لما
اللبس عطفا صار عمرا والاخاء به من سبب زيد
فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما
فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدا محذوف الخبر
والمبتدا لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان
زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق
زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
والجملة لا تكون مبتدا كيف والمبتدا مخبر عنه
والجملة لا تصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت
واخواتها لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك
قلت علمت ذهابك حاصلا لانه يكون ثاني المفعولين
مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا يحذف
مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكرنا جوابه

آنفا اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها
ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت
زيدا منطلقا وهذا الكلام مغالط فيه حتى ينظر الى
ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس
كذلك بل عوضه لان الحديث والمحدث عنه اذا
جرى ذكرهما في صلتها اذ لك على ان المقصود هو
الاخبار بعلم زيد منطلقا فاذا كان كذلك كان علم
انما المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى
ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك
اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره
عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان لام علمت يعلق عند لام الابتداء نحو
علمت لزيد قائم على ما سيأتي بيانه فاذا علقته
صار علمت معلقا وما بعده من مكان الجملة
فتكسر ويدخل اللام على خبرها فتكسرها اي



اي تمنعها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف
الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول
على الفعليتين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء المعاني
ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم نحو
انما زيد قائم نريد ان زيدا مقصور على القيام
وانما يقوم زيد نريد ان القيام مقصور على زيد
ومن قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله انما الهكم اله
واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما تبطل عملها عند دخول ما
ما الكافة عليها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت
ولعل بالتخفيف وتهيئها للدخول على الفعليتين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا
بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فيشترط ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدا و

والخبر نحو كأنه وكأن ذو حسب واما المفتوحة
اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على
الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة
لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها للاستقبال
وهذه الحروف ايضا للاستقبال او للحال
وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما
وان ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق
وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج
وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو جاء
وكان زيدا ه حقا ان [illegible] والاثنان الاولان
مرفوعهما قبل المنصوب واما المشبهان بليس
ما ولا يجريان مجرى ليس فيجعل لهما مرفوع و
منصوب على لغة الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين
احدهما النفي والدخول على المبتدا والخبر ثم ان



ما اذ هي في الشبه او ذلك لاقتضائها نفي الحال
كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك
كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد
منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا
في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد
منطلقا اظهارا للضعف في الشبه وانما اختصت
بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها
بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب
وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي هنا
ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا
يعملونها ويرفعون ما بعدها على الابتداء
ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا
بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها
عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتها بليس
وذلك لان وجه التشبيه هو النفي وقد

ابطلت

ابطلت ان ذلك واما ليس فانها تعمل مع
الا لكونها فعلا ولانها لا تبطل الفعلية وكذلك
تبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفها وفرعيتها لانهما قد اشبها فعلا غير
متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا
على العمل عند عدولها عن سننها الاصلي
فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب
في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم
المرفوع كذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن
الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا
ابقاء المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا
يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك
المشابهة القوية فامن الاشتباه بالاصل
ولنا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل
وفرس يشتمل على الجنس على طريق البدل



فاذا ادخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار
وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له
نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من
التجوز لانه نفي لحكم الجنس لا نفي لنفس الجنس
الا يرى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت
حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان
هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب
وهم يحملون النقيض على ضده كما يحملونه على نظيره
طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل
ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا للمضاف نصب
انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على
الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء المفرد واما [illegible] في المضاف المانع

لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف
وكذلك ما يضارعه فلا ينصب هاهنا والذي
يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا صلاة في الدار فتفتح التاء لان
الحركة ليست حركة الاعراب فتلحقها اختها التي
للجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا
وتقول لا بنات صديق لك ولا اخوات لك فتنصب
لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة
لان اضافته في هذا الباب الى المعرفة ممتنع
لتعرف المضاف حينئذ ولا مساغ لدخول لا هذه
على المعرفة اللهم الا اذا كانت لفظية نحو لا ضارب
زيد الان او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع
نحو لا غلام رجل كاين عندنا كما ان خبر ان [illegible] كذلك



ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف
كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية كما هو قبل دخول
لا ولا عمل للحرف فيه ووجه الاول ان لا تحرف
بما فعل وان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا
معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب
ان تكون عاملة في طرفيها ووجه الثاني ان الفرع
على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا
لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي
مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر
خبر المبتدا ولا عمل فيه لا لان الخبر لا يعمل فيه
العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان
عندنا بالرفع عطفا على المحل لا قبل مضي
الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم
اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق
في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب

لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم
لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند
الحجازيين من كلمة الشهادة ومعناه لا اله
او في الوجود الا الله فان كررت
لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول
ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير
في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على
السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امرأة
فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا تعمل
هذا فقد كثر وافي لا حول ولا قوة الا بالله
ستة اوجه الاول ان يقال لا حول ولا قوة
بفتح الاسمين فتعمل لا في كل واحد منهما نافية
للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح
الاول ونصب الثاني على ان يكون الاولى



لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير
عاملة والاسم بعدها منصوب عطفاً على لفظ
المبني لانه معرب يشبه المنصوب والثالث
لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني اما بكونه
عطفاً على محل لا مع المبني والرابع لا حول
ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس
لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى
ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا
وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه
ليس به حكماً لان لا الثانية في الوجه الثالث
زائدة مؤكدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى
ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه
الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها في ان
قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا
مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اصلاً

النفي

النفي الشائع وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم
يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما تقول قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه
ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام ان
تكرر لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز هذا
على السؤال كان قائل ازيد عندك ام عمرو
فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر
الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان
الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة
المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة
والحروف العاملة في الفعل المضارع شرع
اعلم ان الاصل في نواصب المضارع وهو
ان المصدرية فواجب ان نفرع قالوا انما عملت
لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظاً ولان



الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك احب
ان تقوم اي قيامك كما يقال يبلغني ان زيدا يقوم
في تاويل يبلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان
للاستقبال وحكي عن الخليل ان اذن انما
هي ان فحسب والباقي لا ينتصب الفعل الا وهي
مضمرة فيه والاكثرون على خلافه ولن لتاكيد
النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت
قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان
وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة و
سقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة
وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد
دفعوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب
اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم معمول ما في حيز ان
وهذا لا يلزم لان الحروف يتغير احكامها و

معانيها

ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت
مع لا بطل معنى لو ومعنى لا وحدث معنى التحضيض
نحو لولا اكرمتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة
وعند الفراء اصلها لا فابدلت النون من الالف
وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس
بشيء والا لما جاز تقييد الفعل بعده نحو لن
افعل الى وقت كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وكي للتعليل
اعلم ان كي قد يكون حرفا ناصبا وقد يكون حرف
جر فان كان الاول فالفعل ينتصب بعدها
باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الحاق
لا يقبل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا
بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما
ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم



وفيه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها تقديرا
من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام
عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان
حرف جر لما دخلها الجار والرابع اذن اعلم ان
اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك
جزاء لاتيانه وانما تعمل الا بعد ان يكون الفعل
الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها
فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك
فالفعل معتمد على المبتدا الواقع قبلها اعني
انا فهو اولى به لكونه جزاء عنه فيبطل عمل اذن
لان خبر المبتدا اسم والاسم اذا وقع موقعه
الفعل كان مرفوعا وليس ان قد وقع في
العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان
كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون عاملة كقولك

انا اذن فاعل كذا واذا كانت مما يلغى وقد وقع
قبلها المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل الواقع
بعده وكذا اذا قلت لئن تكرمني اذن اكرمك لم يجز
النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبلها يقتضي
الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك فاسد
لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور وان يصح له
معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل كذا
فلا تعمل اذن ايضا لان الفعل بعدها معتمد على
اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط — وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز
ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب
وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا
عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني
على الاستقبال الا ترى ان ان وكي ولن لا تقع

لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب
ظننت حيث يعمل نادرا فوقوعها نادرا في ان الاعمال
في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد
بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل
المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر فصل وان
من بينها ان تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف
اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف
اخواتها فانها اصل والبواقي فروع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع
الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد الدخول
على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضا تدخل الماضي كما في
قول اذن لقام بنصري معشر خشن قلت لا نسلم
ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي
حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر

والجزاء والقسم المقدر وجوابه ولا تعلق لها بما
وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على
الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا
فظاهر لانه داخل على اللام المصدرة بالماضي
واما معنى فلانه لا تعلق لها بالماضي من حيث
المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن
لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه لا يجعل
الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع
الوصفين اعني الدخول على الماضي و
الاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من
خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد
من خواصه فصل وهي حتى اعلم ان حتى
حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفت الفعل بعدها
وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا
قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت



حتى باق على اصلها وان النصب بعد حتى باضمار
ان قال الشيخ عبد القاهر ان في الكلام هنا
مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت
ادخلها كقولك آتيك خفوق النجم فان
المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف
المضاف وصار المصدر نايبا منابه ثم ان
الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا
نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ان ادخلها
فالسبب اعنى السير قد انقضى والمسبب
اعنى الدخول لم يمض وهو مترقب بعد او في
حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها
بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد
مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل
لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت
تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او

حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها يكون
الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى وهذا
يدل على ان الفعل ههنا بان المضمرة دون
حتى قول الشاعر راويت على ابي الزهيق
بطلة حتى الصيف ويغلو الغدران فالصيف
مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه
بمنزلة حتى الصيف وغلاء الغدران ولو كان
حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة
بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا
بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا
وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على
اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو
فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور
علمت ان حتى فيما نحن فيه بصدده حرف



حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس
حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا يصاغ
للنصب فيها لامتناع اضمار ان مع فعل الحال
قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا
تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل
كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو
جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها
في الاصل للعطف اعني حتى والواو والفاء
فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على
الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها
ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها
واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه
لا وجب اظهار ان نحو لئلا يعطيني كيلا

يوالي

يوالي اللامان فان التلفظ به سمج جدا
قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم يكن عاملة
بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد
زيدت هنا لتوكيد النفي فناسب ان لا تعمل
النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين
في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين
فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر
لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح
قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك
او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان
تعطيني حقي او لالزمنك الا ان تعطيني
حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه
العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها



أن لو كانت بمعنى إلى أن لكان التقدير في قولنا أو
تعطيني إلى أن أن تعطيني وهذا خلف من القول
والإمام ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض
وإنما كان النصب بأن بعدها ولم يكن بأنفسها
لأنها في الأصل من حروف العطف فلا تكون
عاملة في الفعل فإن قلت إنها ليست للعطف
ههنا لأنهم قدروها بإلى أو بمعنى إلا قلنا و
شيء من هذه الحروف المقدرة هي بها ليس
بعامل في الفعل أيضا فوجب إضمار أن بعدها
قوله وواو الصرف من الواو في قولك لا تأكل
السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وإنما
أضمرت بعدها أن ولم يعمل بنفسها لأنها لو
عملت لكانت لا تخلو من أن تعمل باعتبار الأصل
أو بمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا
الاعتبارين لا يوجب لها النصب أما الأول

فلأن

فلأن معناها الموضوع من الأصل هو العطف
والاشتراك وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب
وأما الثاني فلأن معناها العارض الذي
هو معنى مع ومعلوم أن مع لا يعمل النصب
في الفعل وإنما قلنا إنها بمعنى مع لأنك إذا قلت
لا تأكل السمك وتشرب اللبن كأنك قلت لا تأكل
السمك مع شربك اللبن فله أن يأكل السمك وحده
وحده ويشرب اللبن مع وحده وليس له أن
يجمع بينهما في وقت واحد وإن أردت أن تكفه
عن كل واحد منهما فقل لا تأكل السمك
ولا تشرب اللبن بالجزم والفعل بعدها مع أن
المضمرة منصوب المحل على أنه مفعول معه كما
في قولهم ما صنعت وأباك قوله والسادس
الفاء في جواب الأشياء الستة إذا قلت زرني
فأكرمك فالفعل منصوب بإضمار أن وذلك



انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل
الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخول فيما
دخل فيه الاول ويجوز زرني فاكرمك مثلا
قصدوا الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا
الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني
منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل
منزلة المصدر وجب ان يكون اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم
فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك
زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان
بان الاول سبب للثاني وكذا النهي
كما في قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فحلول
غضب مني واما النفي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا
وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى

لو

لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان يعقبه الحديث
وانما انحصر معناه في ما ذكرنا لان الكلام موضوع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء
المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو
المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو
المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث
دون الاتيان ولا يمكن عكسه لان الحديث
بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام
فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن
منك تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني
فنحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا
واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول
فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك



اذا عرضت عليه النزول فقد حققته عليه ولن
تحثه الا على ان تودّه وتتمناه وليس هذا
بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل
ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد
ان تذكره له وتعرضه عليه فقط والفعل
منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار
أن ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان
المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب
وينقسم ثلاثة اقسام قسم جائز فيه الرفع
فقط نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك
اتيان فحديث مني على ما مرّ وقسم يجوز فيه
الرفع والنصب نحو ما تاتيني فتحدثني ان
اثبت قدرت الفعل اتيانا فحديثا وان
نفيت قدرت لم يكن منك اتيان فحديث
وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك

تاتينا

تاتينا فتحدثنا والمعنى ليت اتيانا منك فحديثا
وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت
فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون
فيما كان الاول سببا للثاني كما ذكرنا نحو
ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث
اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت
فعلت الا ان يكون ذلك باضمار شرط قوله
والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت
لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان
تعمل الجزم لانها اشبهت من حيث انها تدخل
على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي
كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى
المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشبهتها عملت عملها ولما عندنا في هذا

لم



الفعل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على
المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل ظاهر في المضارع دون الماضي
الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي
كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل
في حروف الشرط ان تدخل في المستقبل و
المستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل
الى الاخف واعلم فالاصل فيها ان تدخل على
الماضي وقد وجب سقوط الاصل دخولها على
الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على
المضارع الذي هو الاثقل وفي لما
توقع قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع وكذلك في لما يقال قد
ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك ولكن

لما

لما يركبه وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت
في معناها اذ تضمنت معنى التوقع واستطالت
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته بلما
كان النفي على انه لم ينفعه الى وقته
ولام الامر انما عملت لانها الامر الجزم لتشابهها
ان في لزومها المضارع ونقل معناها من الاخبار
الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه
مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت
ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام
التوكيد التي تدخل على المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو



العطف وغايته نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا
بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا لي بكبد
ونحوهما مما عينه مكسور فاسكن اللام هنا كما كانوا
قد سكنوا العين نحو فخذ وكبد ونحوهما اسكان
لام مع الواو والفاء تشبيها ببعضه حيث
قالوا عضد ولا للنهي انما عملت لا هذه
الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون
للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين
او متكلمين كما في الامر كذلك نحو لا يضرب زيد
ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب انا ولا نضرب
وان للشرط والجزاء وان وضعت للشرط
والجزاء وهي تقتضي الجملتين تجعل احديهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها
لما كانت مقتضية للجملتين فوجب ان تكون
عاملة فيهما فاختير لها عمل الجزم لطول المقتضي

لانه حذف وتخفيف و[illegible] ان للمستقبل
كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم او كما عملت
ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب
فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله
ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان
قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك
قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى
على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت
امس فاني اعطيك على معنى ان يصح وجودك
امس لانك تقول ذلك تجوز ان لا يكون الحالف
قد خرج ولا الجازم على وقت وجاز في ما
ان كان مضارعين اعلم ان فعلي الشرط والجزاء
لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس



من ذلك اما الاول فنحو ان تأتني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي
الجزم فيهما وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما
جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية
واما الثاني فلا يظهر فيهما الاثر نحو ان جئتني
اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير متصرفة لا
تتغير عن حالها وان كان العامل يقتضيها
الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا
لو وقع فيه المضارع الذي يقبل الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب ووجود مقتضى
حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم
لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فان الشرط الاول
لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان

الرفع

الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك او آتك اما
الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم
في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم
يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد
خبر مرفوع لفظا لانه فعل مضارع ودعاء
او مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فلان الظاهر ان الشرط والجزاء حقهما
ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
لم يترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم فهي يقول جاز الرفع والجزم و
البيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة
ويروى حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل
الفقير والحرم المنع يقول ليس لمالي منع



عنك وقال ابو عبيدة بيان عامل الجزم اذا كان
لا يغطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا
كانت جملة اسمية وامرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب
يدل على كونه جزاء فيجعل موضع لا تقدير فيه على الجزم
لو دخل الفاء لان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء
ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني
فانت مكرم علم ان قولك فانت مكرم جواب الشرط
وليس بكلام مستقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار بغير في معنى الجزم نحو قوله
تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا التقدير
فهو لا يخاف فيكون مستغنيا عن تقدير الجزم اذ
الجملة الاسمية يمتنع فيها فاما صلاة الفاء ويدخل
حيث لا تقدير فيه على الجزم فعل الكلام ما بعده
او ماضيا قدما الاسم فعلم ان الجزم لا يدخله

واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن
لا تقدير فيه اصلا بقوة الاعراب وكذلك النهي والدعاء
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا
بالصريح عما كان ماضيا في تأويل المستقبل نحو
ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد
خرجت امس فقد خرجت بالمضي فلا يبقى
لتأويل المستقبل مجال فهذه الاشياء
لا تقدير فيها الجزم وطلبت الفاء لما ذكرنا من ان
الفاء مع ما بعدها وقع موقع الفعل المجزوم
كما جاء نحو من قولك ان تأتني فانا اكرمك
واعلم ان المضارع الجزم محلا على موضع فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي
لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
لفظ في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وهذا بمنزلة المضارع وفيما دخل الفاء



في موضع الجملة المجزومة الا انّ تقدير الجزم في جزء الجملة
الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استقباحه الا
ترى انك اذا قلت ان تلقني فأكرمه فلا يتأتى لك
ان تقول الكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر
الجزم في المجموع فيتأول الكلام على معنى فعل او
يظهر فيه نحو ان تلقني يجب عليك اكرامي وعلى
هذا ان تأتني اليوم فغدا اشكرك ليس الا المعنى
ان تفعل يكن ذلك الوجوب او يقع شكري
او وجب ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت
فلا حاجة لك الى تأول الفعل على فعل آخر
فظهر الفرق فيأتي اصلا انه حق الجزاء اذا كان
فعلا يكون جزمه او تقديره الجزم فيه وفاء
يجب ان يشتغل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء
فان قلت اليس قد جعلتم ان اعراب
الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهو الذي ذكرت

يوجب

يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون
حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن
في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا لمعنى لم يكن
في نفس صيغة المعرب ودليل عليه كالفاعلية
ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان عما اريد بالحروف
من المعنى وحفظ عن التباس نحو ان يلتبس
ان والمراد بالحروف التي هي النافية وليس
او به الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى
مفرد ليس هو في الفعل والا في الاسم وذلك
المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية
فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد
عمرا الغلام يدل على معنى ضرب او معنى زيد وعمرو وكما
كان الجزم في ان تخرج اخرج الغلام بان الحرف
معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي
ولكنه لان الفعل لما كان في اقتضائه ناقصا



ان يتفضل احد عليّ من الاقوال ويجزم بان
مضمر فاذا قلت لا تدن من الاسد ياكلك مجزوماً
لانه شرط فقد حذفت اداة الشرط عليه اذ المعنى
ايتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته
بالاتيان ثم اثبت بعده باكرمك مجزوماً علم انه
جزاء الاتيان اي ان اتيت وعلى هذا الاستفهام
نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك
وان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن
بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لا تقتضيه
الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا
النهي نحو لا تفعل يكن خيراً لك لانك لما نهيته
عن الفعل واثبت بعده بالفعل كان المعنى انك
ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيراً
لك وان قلت لا تدن من الاسد ياكلك
بالجزم كان معناه ان عدم الدنو لا يقتضي

الاكل

الاكل وان تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل
على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي
مطلقاً لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان
معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلاف من
القول ولا يتأتى ان تقدر فعلاً مثبتاً نحو
ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل
ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي
ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيراً لك
بالاضمار ان لم تفعل وقد تجوز ذلك مطلقاً فالاولى
ان يجاب عن هذا التعليل صفحاً الى غيره بان
يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان
المنفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون
وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء المذكورة
فان الاشتراك الشرطي كونها غير ثابتة الوجود



وعلى هذا المعنى نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا لانك انما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب
فعلم انه مبني على النزول فان قلت ان قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فجوز [illegible] قلنا انه لا
يدل على ذلك وانما يدل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم حق الواجب
اذ علم ان المضارع الواقع في هذه المواضع
انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان
مرفوعا اما حالا وصفا لما سبق نحو قوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا اعم
نحو قوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين
او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه
اي انك تغلب عليه ومن المسامحة
اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم

اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان للشرط
من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من
تضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب
زيدا وان تضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما لا يكاد يحصر ولا يقدر على استيفائه
فاتي باسم عام يشتمل الجميع وذلك استعمال ان
مع تفصيل من تضرب اضربه فدل ذلك على كل انسان
[illegible] بالحكم [illegible] وبين لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كما لو قلت
على تاويل اي انسان تضرب اضربه واذا قلت من
يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اي انسان يكرمني اكرمه فقال بعضهم والخبر هو الجملة
الجزائية وهذا اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز
ان يكون خبرا لكونها في صلة من [illegible] على ان الخبر
هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان فان يكرمني اكرمه



ومما قبله من ثنتفق باولى العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع
اصنع اذا المعنى شئ ما تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع
على كل شئ فما قصده والشياع الذي به وصلت ما بما
هنا بحرف الشرط كما ذكرنا ومحل منصوب بالمفعولية
واذا لم يكن الفعل كان مرفوع المحل بالابتداء
وهذا يعضد قول من قال ان الخبر هو مجموع
الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب
ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدأ وقد خلى الجزاء
ههنا عن العائد وفي الشرط العود الى المبتدأ و
كذلك ايا تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان
فان يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء
ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا بالمفعولية
وعلى هذا متى واين وانى ومتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج
كان شاملا لجميع الازمنة واذا قلت اين تذهب

اذهب

اذهب لان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تجلس اجلس وعلى
هذا انى ومن بمعنى كيف الا انها جازم بها دون كيف
نحو انى تكن اكن ومن لاستغراق الاحوال وانها
ليست بظرف لان كيف كذلك وعلى هذا مهما
نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها الوجهان احدهما
ان يكون الاصل ما ما على ان تكون الثانية مزيدة
فابدلت الالف الاولى هاء
تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه وقعت قبل
ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جعلا كلمة واحدة
وعلى هذا اذ ما وحيثما وهما بمنزلة متى واين الا انهما
لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة
والاضافة تنافي المجازاة لاقتضائها الابهام والاضافة
تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا لمعنى المجازاة قوله
وانما يكون واحدا من اثنين او جماعة وضع اي



ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف
الى المؤنث لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ولو كان
النكرة تابعة اضيف اليها واحدا كان او اثنين
او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره استدل
على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم يأتني اكرمه والاضافة
تختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر
امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما
تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه الاسماء
بل تختص بعضها فان مع ومهما ومتى وحيثما
لا يدخلها شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها
ان الشرط مع افادة معنى المجازات على معان يقصر
استعمالها بالنسبة او لا شارة معنى المجازات اليها
بخلاف ان الشرطية فان معناها مقصور على افادة معنى
المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتغير عن

حق الاعراب المحكي على ما هو الحرف لا يكون له اعراب
بوجه قوله ومميز الاعداد تنصب اسماء نكرة على انه
تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير
فاحتيجت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي عشرة لم يعلم
بعلم اي نوع تقصده فوجب ان تأتي بما يبين ويزيل
الابهام ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها
يجب ان تضاف الى جمع قلة العدد التي هي افعل
وافعال وافعلة وفعلة وجمع المصحح مذكره
ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا يقال ثلثة غلمان
لانه للكثرة والقلة الى العشرة من العقود
الثلاثة فيجب ان يقال ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم
مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع
والشاع لفقد الساع وقد شذ عن هذا الاصل
ثلثمائة الى ... اذ القياس ثلث مآت او مئين



لان المائة بين الثلاثة الا انهم استغنوا بلفظ
الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة
الشعر نحو ثلث مئين للملوك وفا بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة
لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او
مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا
نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب
فقد يكون فيما يتوسط من الاعداد نحو قول العوام
ثلاثة اثوابا لانهم لم يتوقفوا لنصب المميز
لامتناع الاضافة كما في موضع كف سجايا و
في ما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد
مر ذكره وفي ما تركب من الاعداد نحو احد
عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه

وفي

وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض
الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في
ذلك فاختاروها لانها اخف من الجمع فاما المائة
فانها تضاف الى مميزها كما تضاف باب العشرة
الا ان المميز مفرد نحو مائة درهم وذلك
لان مائة قد شابهت احد ما مع عشرة
لانها عشرة عشرات وتسعين من حيث
انها جمع كثرة مثلا ولانها تليها فجعل مميزها مجرورا
ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين
توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا مثناها الى المفرد ولم يمنع الاضافة
الى المفرد وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد
المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز الذي
ينحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر



الى تسعة واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
عشرة مثلا او الى عشرين فبالحري ان تعد من
السماعية فان قلت الاعداد الى غير النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عددتها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم
مبهم تام امتنع من الاضافة فهو ينصب
ما بعده على التمييز فيصح تعديده من جملة
القياسية واما ان احد انواع الاسم
التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص فذلك
لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ
يمكن للسائل ان يقول الاعداد اذا لم تكن داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فبالحري ان تعد من القياسية كالنون فيه
نون الجمع والثاني كم في الاستفهام

من الاعداد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية
عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين
في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا
عندك فتنصب المميز لكونها بمنزلة عشرين اذ
المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق
التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية
فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد
نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال
فاضافتها الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما اشبهت
بالاضافة اشبهت باب العشرة وانفصلوا الشبهين
بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة
بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب
لانها نقيضة رب فيجر ما بعدها حملا على رب



وجزماً على وتيرتهم في حمل النقيض على ما يقابله وقد
يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها كقولكم
في الدار رجلاً وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار
من وهي مبنية ابداً في التقدير واما بنيت لانها
الاستفهامية تتضمن معنى الحرف وحمل الخبرية عليها
الحرف لفظاً وبنيت على السكون لان الاصل في
البناء السكون ثم انها تقع في وجوهها مبتدأة
ومفعولة ومضافاً اليها كقولكم كم رجلاً او رجل
عندك بمعنى كثير عندك او عشرون من الرجال
عندك وكم رجلا او رجال لقيت بمعنى كثيرا او عشرين
ورزق كم رجل او رجال لقيت وانما لا تقع فاعلة
الثاني لانها تقتضي صدر الكلام لما فيها من
معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية
في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا

الطالبتين

الطالبتين ولان الما كانت تقابل رب ولرب صدر
الكلام فكذلك لما ثم لحق كم لما كانت اسما موضوعا
للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة
وعلى المعنى اخرى كقولكم كم رجل لقيته ولقيتهم
قوله والثالث كاين وكاين كاين ركبت من كاف
التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية ككاين
رجلا وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين
فامتنعت من الاضافة وفيها خمس لغات
كاين وكاء بوزن كعي وكاء وكي بوزن كيع
وكي وكاء بوزن كيع واكثر ما يستعمل مع من
وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية
عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه
وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبت تغير حكم
الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاين وذا
ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والمؤنث



لا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم ان ذا
لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف
فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما فكانه قيل
كالعدد درهما او انما قصد ان يبين كونه عبارة
من عدد مبهم فلذا قلت كذا درهما كانك
قلت عدد كذا درهما فصل ومن السماعية العاملة
في الاسم كلمات تسمى اسماء الافعال
اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء
قد يؤتى بها لغرض من الايجاز حيث يضعون
الاسماء موضع الافعال ويستدلون بها مصدرها
والنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ
الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد زيدا
فانه اقيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد و
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع هذا نوع
من الاختصار ثم ان تسمية هذه الاسماء

قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالاول قد يكون
متعديا كرويد زيدا او غير متعد كصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف ولم يورد المصنف هذا النوع
من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود
ههنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات
وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في المتن
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي
امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه
الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا
الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى
المصدر وبني كما ان فعل الامر مبني وانما
استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا
بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا
مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل



منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا
رويدا او على الحال ايضا ساروا رويدا اي مرودين
واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف
مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثاله في ذلك
والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو
اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله
وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه
وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله
زيد اي تركه زيد بمعنى اتركه زيدا تركا ومنها
دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح اي تباعد وعليك
من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل
هنا ايضا اسما للفعل لان الظروف تنوب
مناب الافعال وتغني غناها فجعلت هنا اسما
لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم

لبعد

لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل الاصل هيهية
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاء فيه
اللغات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان وهو
اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا
وتباينا وقد تزاد بعدها ما تأكيدا نحو شتان ما زيد
وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين
زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل
شتان واحدا وهو يقتضي شيئين ولو
جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو
اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن شتان
عاملا وهو عامل من العوامل ولم يستبعده بعضهم
عن القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير
ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل
سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد



من جاء وقيل اصطاد اي اعرابيا اشترى شاة فجاءه
واخذ يبيعها فراى رجلا يسيل من انفه قطنة
وبكا فقال لا تقبل قد سمنت الشاة فقال انه
ذلك فان كنت مثلا ليضرب لمن يخبر بكون الشيء
قبل وقته قوله وفي هذه الامثلة مبالغة
ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا اذا فسرنا هيهات ببعد فان فيه
زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر
عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم الى انه
مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه
واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا
او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان
وسرعان قوله ومن السماعية انواع اربعة
من الافعال منها الناقصة اعلم ان هذه عوامل
داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا

قوله

قوله تقول كان زيد اخاك ثم تسقطها فيكون
ما بقي مبتدا وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك
ليس بلازم بل لو سكت عليها وذاته كان كلاما
مفيدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما
كما اذا نطقت بالمبتدا وحده وانما رفعت
هذه الافعال المبتدا ونصبت الخبر لشبهها
الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين
وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على
الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت
كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد فانه يدل
على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع جزءه في قوة الفعل الدال
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق
بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال



من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود مضمون الخبر في زمان
ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى
واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض
لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى
ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو واعلم ان هذا الفعل
تامة ايضا وكان يجيء ثالثة اعلم ان التي يجيء
قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع وحدث نحو كان الامر
فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله
تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في
المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون
الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد
صبيا وانما التعجب في تكلم من هو موجود
في المهد في حال الصبي والثالث التي فيها ضمير

الشان

الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها
لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها
بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان تكون مزيدة نحو ما كان من قولهم ان
من افضلهم كان زيدا وكذا اصبح واخواته
اعلم ان اصبح وامسى واضحى تجيء على ثلثة معان
احدها ان تقترن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون
لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا
اضحى وامسى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات الثلاثة نحو [illegible] واظهر فيكون
تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بالدخول
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان



لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل
وبات فعلى معنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين اوكينونتهما بمعنى صار والا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اضحى
واخواته سواء امسى واضحى دون ظل وبات وكان
ينبغى ان يقول اضحى واختاه واخواته الاربع
تساهل فى العبارة (ش) وما فتئ ومازال و
اخواته نافية اعلم ان ما فى اول ما من هذه
الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل لفاعله
مذ زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية دخلت عليها
فيه معنى النفى لمعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا
يجوز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما تدخل بها
قبل تمام الكلام فى النفى دون الايجاب ووقع هذا
ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ما زال

ويجوز الاثرة ان يستعمل الا مع حرف النفى وقد يحذف
فى اللفظ لدلالة المعنى عليه نحو قوله تعالى تفتؤ
تذكر يوسف والثانى ما دام فيخالف الثانى ما زال
لان ما فيه مصدرية وهى مع ما فى حيزها فى تاويل المصدر
والمصدر سابقه الزمان كما فى آتيك خفوق
النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان
المعنى دوام جلوسه اى مدة جلوسه فلهذا
كان الواجب فيه ان تشفع بكلام قبله لانه ظرف
لا بد له مما يقع فيه (ش) وليس لنفى الحال اعلم
انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول
غدا فمعنى انطلاق زيد فى الحال فما تنفى تقدير
ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على
المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة وقيل انه حرف اصله ليس كصيد البعير
لكنه لما لم يتصرف التزم فى عينه الاسكان لئلا يكون



دليلا على جموده وكونه غير منصرف في ليت ولو كان
منصرفا لتبيل الماضي كعا به او نشركه على الاصل
كعسيتم ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله
ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو ما زال زيد لان ما
لها صدر الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزها واختلفوا
في ليس فذهب المتقدمين من البصريين انه
يلحق بكان في جواز ان تقديم الخبر عليه ومذهب
عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما ثم اختار
اكثر المتأخرين فلم يجيزوا مطلقا ليس زيد لانتفاء
الفعل صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فما وجه
ان لا يعمل فيما تقدم انحطاط رتبته عن رتبة
الافعال المتصرفة والنوع الثالث افعال
عسى فعلا غير متصرف بدليل لحوق الضمائر
وتاء التانيث الساكنة وانما ... صح

حيث اتوا به بحرف لان فيه معنى الطمع فناسب
بذلك لعل ثم انه فاعلها على نوعين احدهما ان
يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية
وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد
الخروج الا انهم الزموا ان مع الفعل ليكون التقريب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون
ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود
منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني
ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى
ان يخرج زيد فيكون اذن ذلك بمنزلة قرب
ان يخرج زيد اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل
لما ذكرنا ان مقصودهم انه لا يتجرد عن علم الاستقبال
ولم يفتقر هذا الوجه الى خبر لافتقاره في الوجه
الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم
في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده



ويجوز اسقاط أن في الوجه الاول تشبيها لعسى
بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من
شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا
البتة ومما يدل على ان أن مع صلته في الوجه
الاول رفع في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه
هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيء
النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا مثل
وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع اي
وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع وخبره
الفعل المضارع بغير أن متأول باسم الفاعل
منصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب
من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال

اعني

اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاها وقد استعمل
الاصل من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا
وانما حذف أن مع كاد واثبت مع عسى لان كاد
ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك
اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب
غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان
لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر
على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت
مع عسى وقد شبه عسى من قال قد كاد من
طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما وهو ان
كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب
والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجريا في عسى ولكون كاد ادل على التقريب



استعمل القرب لقرب الشبه من الشئ كما جاء في
المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه
من الامارة فقد حصل بل تريد اثبات الشبه الاكيدة
والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان ذاك
وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب
هي عسى وكاد وقد تجئ كرب مجراها كما تقول كرب
زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق واوشك
يستعمل استعمال عسى في مذهبيها كما اوشك
زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال
كاد ايضا كما اوشك زيد يجئ والنوع الثالث
فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم
وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة
المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل

الا انهم ارادوا المدح العام والذم العام واستمرارهما
في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد
انتقالهما وفصولهما في زمان دون زمان فجعلوا
نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما
لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال
والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال
فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
اما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار
اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فيهما فعلان ماضيان
ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن
اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم والفاعل
اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام
الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو
قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل

وانما تقييد الرجل على ان اطلاق لام الجنس كما
يجري وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي
تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كانت اللام فيه
للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد
انت او نعم هو او نعم هذا وذلك لا يقول احد
وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام
الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل
كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم
الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد
باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ
دليل على انك تريد اثنين فاذا قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس
بمجموعهما وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك
قالوا انما اثروا ان يكون فاعلها معرفا باللام

الجنس

الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان
لغاية المدح والذم فادخل على فاعلهما لام
الجنس ايذانا بانه في الممدوح والمذموم
بهما مشتمل على جميع الجنس من المناقب والمثالب
واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى
بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدا مقدما عليه خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل
جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر
وقد اغنت لام الجنس لاشتمال الاسم
الداخل هو عليه على المبتدا عن الضمير العايد
اليه ونظير ذلك قول الشاعر ❊ فاما القتال فلا
قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
لان القتال في قوله اما القتال مبتدا ولا
قتال لديكم جملة واقعة خبر له ولا ضمير فيها الا



ان استعمال الثاني لكونه منفيا بلا التي
لنفي الجنس عليه يقتضي العايد اليه والمذهب
الثاني ان يكون خبر المبتدا المحذوف فانك اذا
قلت نعم الرجل كانك قيل من هذا الذي مدحته
فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلا مذهبين و
الاول على كلام واحد ونعم الفاعل انما
اضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد
لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك
للطلب ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه عليه للبيان الذي يأتيه فكان ذلك
بمنزلة اجمال يذهب للتفهيم ولا شك ان هذا
اوكد وابلغ من ان يبدا بالبيان وذلك نحو
نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ترك
الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا
نصب على التمييز كما في عشرين رجلا والمميز

لايكون

لا يكون الا نكرة وانما اشتق هذا الاضمار بباب نعم
لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم
الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة و
التفخيم ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا
كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا
جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة
وجرى بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي المذكر والمؤنث
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها مناهج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة
وقد اختلف فيها انها اسم او فعل فذهب
اكثرهم الى ان الغلبة عليها الاسمية لان الاسم
اقوى من الفعل لان الفعل مشتق من الاسم
اذا ركب احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى
وذهب الاخرون الى ان الغلبة عليها الفعلية



لتضمنه ربما وذهب الآخرون الى ان لا يغلب
عليها الاسمية والفعلية بل هي مركبة ولا غلبة لاحدهما
تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعل
والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول
حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تمييز الاسم الاشارة
الذي هو فاعل لابهام نظير التمييز في نعم رجلا ولكنك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد لتفضيل الظاهر
على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها الاول ان يكون حبذا مبتدا وزيد خبره
وهذا انما يأتي على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني ان يكون زيد مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل
بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث
ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قيل
حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع
ان يكون زيد مبتدا وحبذا خبره مقدم عليه

اذا

وذا اسم الاشارة غير الضمير فمن جعل
جملة ومن جعل اسما مع ذا فلا اشكال ومن
جعل فعلا كان مقتضيا لضميره والقياس ان يوقع
زيد بعد علة حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب
عليها الفعلية وساء ببئس اي يلحق ساء ببئس
كما يلحق حبذا بنعم لانهما في المعنى وذلك نحو
قوله تعالى وساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء
فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم
رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص ولكنه
على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره
لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان
المخصوص كالمبين والمبين لابد وان يجانس
المبين والنوع الرابع افعال القلوب وانما
سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك



والیقین وکلاهما من افعال القلوب قوله واذا
کانت هذه الاربعة بمعنی معرفة الشیء بصفته یرید
بمعنی معرفة المبتدا علی کونه مخبرا عنه بشیء وذلک
نحو علمت اخاک کریما ورایته جوادا ووجدت زیدا
ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل علی الجملة من
المبتدا والخبر کان وان اذا قصد مضمونها علی
الشک والیقین کظننت زیدا عالما او علمت
الا ان هذه الافعال تغیر المبتدا والخبر لفظا
ومعنی فینصب کل واحد منهما علی المفعولیة
فصار الذی کان مبتدا مفعولا اولا والذی
کان خبرا مفعولا ثانیا وتعتبر صحة الکلام بان
تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا
وخبرا کان الکلام سدیدا والا فلا وحکم ثانی
المفعولین حکم خبر المبتدا ثم ان لهذه الافعال
[illegible] حسبت وخلت معانی اخر [illegible]

مفعولا

مفعولا واحدا اما ظننت فهی اذا کانت بمعنی
ترجیح احد الاحتمالین او بمعنی الیقین کقوله تع
وظنوا انهم ملاقوا ربهم کان من افعال القلوب
واما اذا کان من الظنة بمعنی التهمة لم یقتض المفعول
الثانی نحو ظننته ای اتهمته واما زعمت فاذا کان
بمعنی ظننت فهو من هذا الباب وقد یکون بمعنی
القول من غیر ان یقتضی الثانی کقوله تعالی
زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا وکذلک علمت
قد یکون بمعنی معرفة الذات فلا یقتضی المفعول
الثانی نحو علمته ای عرفته وکذلک رایت قد یکون
بمعنی رؤیة البصر ووجدت بمعنی اصبت فلا
یقتضیان الثانی نحو رایته ووجدت الضالة
قوله ومن خصایصها امتناع الاقتصار
علی احد المفعولین ای لم یجز الاقتصار علی احد
المفعولین [illegible] علی المبتدا [illegible]



والخبر كما لا يستغني المبتدأ عن الخبر والخبر عن
المبتدأ كذلك لا يستغني احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول
فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معا فلك ان تسكت عنهما وتحذفهما ايضا
كقولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي
ويمنع — فصل — والغاؤها متوسطة ومتاخرة
اعلم ان هذه الافعال لها ثلث مراتب احدها التي
لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها
البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم
من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها
فلا يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء
والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت
منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما استويا

لان

لان واحدا من المفعولين يتقدم والفعل واقع
بينهما فهو متقدم من وجه ومتاخر من وجه والثالثة
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر
وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه
فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من
الافعال ذوات المفعولين لان الالغاء فيها
لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت
مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو
قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك تريد
زيد درهم في اعطائي اخللت — فصل — والتعليق
بالاستفهام واللام وانما علقت عند الاستفهام
يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام فيجعلان
الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت ازيد عندك
ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن رفع



موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عرفت
الى المبتدأ كما قطعه عن اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعجبت لزيد
ودرهم لان ذلك لا يؤدي الى المعنى ويفسد الكلام
وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما
كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معلقة من هذه الجهة ومن غير معلقة لفظا فكانها
معلقة من جهة غير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة
المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان
عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش
الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل
اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم

ان العوامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان
حظ فيه وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ
والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري
من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما
قلنا بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
لو عري من العوامل اللفظية ولم يسند اليه شيء
فلفظ زيد مثلا من غير خبر مظهرا ومضمرا لم يكن
مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان
يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا
المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل الاسناد الثاني الى الاول استحقا لزوما
بالاسناد عن حكم التعليق والتسابهما في المعنى
الموجب للاعراب اعطيا الاعراب وشبه الاول
بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا

ثانيا من الجملة اوجب لها الوقوع من بين سائر
وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما
يتقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه
في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده لعدم
المشابهة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على
انهما اعني المبتدأ والخبر يترافعان ووجه الترافع
مذكور في الاصل قوله وهذا المعنى عامل
فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى
لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب
اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ
والمبتدأ هو العامل في الخبر ولا ما ذهب اليه الآخرون
من انهما جميعا اعني هذا المعنى والمبتدأ جميعا عاملان في الخبر
قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل
ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع
الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند

مخاطبك

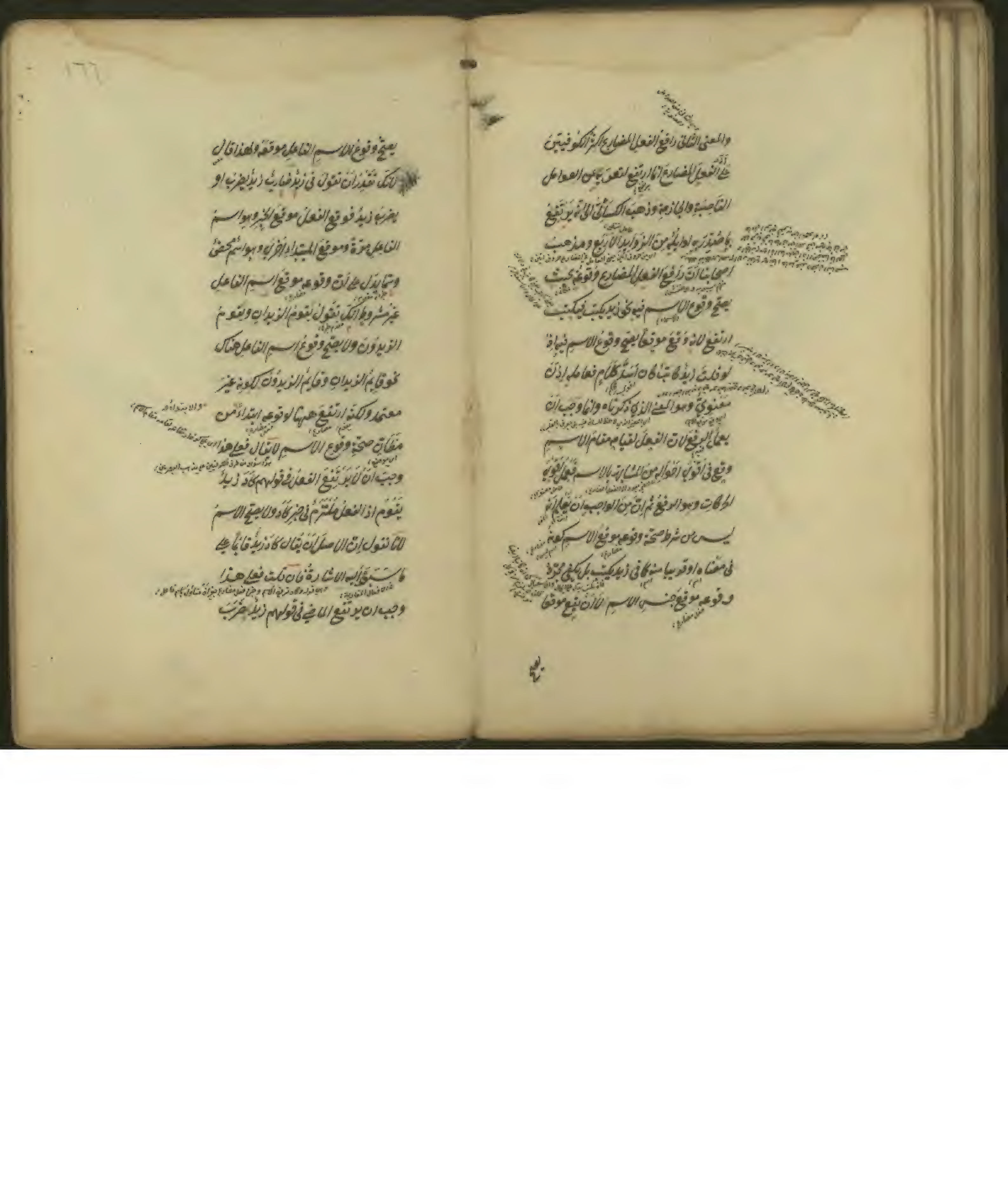
مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصيل الفائدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن
ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بزيادة
تاويل الآية والعبد هذا الجنس من العبيد خير
من ذلك الجنس وهذا كل موضع يبتدأ فيه
بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام
والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي
لعموم النفي بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة
لانه متناول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد
حسن لانهم التباس فيه اعني التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يكونان معرفتين
انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب يعرف الشيئين
ولم يعرف النسبة بينهما فافادته بذلك النسبة
المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان



تخصيصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد
هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والعبرة في
ذلك حصول الفائدة فحيث وجدت استقام الكلام
وقولهم انشد الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما
ان يذكر ذلك تفوها وتعظيما والثاني ان يقال للجاهل
الذي يعرف ولا يجد منزلته منزلة من تخبره بشئ
لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدا باطلاق فاذا كان الخبر
نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت
الخبر لم يجز بل هو ذهبت به تقول ذلك لان
المنطلق مبتدا وزيد خبره لا يقال ان زيدا
يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون
مبتدا قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى
النسبي فتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا
لانا لا نجعل المنطلق مبتدا الا على تاويل الشخص

الذي

الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل
المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان
يكون مبتدا وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدا
كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه
يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا
قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمن يعرفه
والمخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك
مبتدا وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف
انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان
كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فهذا لا يلتبس لان المراد
هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء
لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء فصل



والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه عن العوامل
الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع
باحد زوائده لانه من الزوائد الاربع ومذهب
اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب
ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ
لو قلت زيد كاتب كان مستقيم الكلام فعامله اذن
معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان
يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه
ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه
في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد
وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا

يصح وقوع الاسم الفاعل موقعه ولهذا قال
لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او
يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم
الفاعل مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محض
وهذا يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
غير مشروط لانك تقول يقوم الزيدان ويقوم
الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك
نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء من
مكان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا
وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد
يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم
لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على
ما سبق اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا
وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب



لو نوه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا
مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق
الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فاني يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين
حيث فتفتح اين وان كان قد دخل الجار لانه
غير مستحق للاعراب قوله والمعنى الثالث
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل
الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم
عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان
فيه حظ كما ان وقوع المضارع وقوع المبتدا
من العوامل اللفظية الا سنا وكذلك كان

ابو

ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة
قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل
يشتمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما
الا ترى انك اذا قلت انا زيد فيما كنت قائلا الا انا
والمادل ان العامل يصل الى الموصوف بلا
واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف
قوله ويحتج الاول بقولهم يا عمر الجواد انشد
ابو علي فيما اختاره من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال
الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد
فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم يختلف حركتهما بان كان احدهما اعرابا والاخرى
بناء وهذا ضعيف قوله في ان الموثر لو كان فيهما واحدا
لما اختلف حالهما ومن روى يا عمر الجواد نظا [illegible] انه



نحو البيت المشهور الذي هو لكعب بن امامة
وابن سعدى يا كرم منك يا عمر الجواد فقد جاى
اذا لا احتياج للاخفش في النصب ان جمع ان
يقال حينئذ ان العامل قد عمل لفظي المنادى
حيث كان مبنيا وعمل في صفته النصب لفظا
حيث كان معربا فيكون العامل حينئذ واحدا كما
في مذهب الاخفش والرابع

الباب الخامس

في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة
والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل
في الاسماء التنكير والتعريف طار عليها
فهو سابق في بابه ما لا يتعرف والنكرة ما لم يختص
بواحد من جنسه فيكون شايعا في جنسه نحو رجل
وفرس وكتاب والمعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي خمسة اضرب الاول المضمر

قالوا

قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة
الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق
ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير
المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحدهما نكرة
نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني
رجل فضربته لا رجلا وان كان نكرة في اول الكلام
الا انك لما ذكرته تعين عندك بعض التعريف
وصار اخصا كأنك عنيت المجيء من الاشياء التي
تقدر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت
ضربته كان ضميرا معرفة لما ان زيدا في قولك
زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام
قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها
بمنزلة وضع اليد اذا الشيء انما تضمر بعد ما عرف
واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب


ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد
وعمرو قالوا إن تعريف العلمية الذي علق على شيء
بعينه غير متناول ما أشبهه وإنما قيد بالقيد
الأخير احترازا عن المضمر المبهم لأنك إذا قلت
لزيد مثلا هو لا يمتنع أن يتناول بكرا وخالدا
فلان زيد وعمرو وإنما قيد العلم الخاص
احترازا عما يكون من الأعلام كحكم جنس زيد لغيته
ونحو ذلك فإن لفظ العلم يطلق على أمثاله باعتبار
ما كان عليه العلم والعلم لما يكون للأفراد
يكون للأجناس نحو أسامة وثعالة وغيرهما
قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس
اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها إلا أنها تثبت
في الدرج وعند الخليل أن حرف التعريف أل
كهل وبل وإنما سقطت الهمزة لكثرة

الاستعمال

الاستعمال ثم إن الاسم الداخل عليه اللام
إما أن يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر
عن عوارضها أو فردا من أفرادها فإن كان الأول
كان التعريف تعريف الحقيقة ويسمى تعريف الجنس
وإن كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو
المسمى بتعريف العهد هذا الأصل ثم إن الحكم على
الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع أفراده
نحو إن الإنسان لفي خسر فيقال إن اللام للاستغراق
الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه والأصح
الاستغراق نحو قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب
فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا
إن المبهم ما كان مفتقرا للإشارة إلى غيره
المتكلم والمخاطب يستغني من دون الشرط أن
يكون سابقا في الذكر ثم إن المبهم إما أن يكون



بحيث يستغني من قرينة أو لا يكون والأول أسماء
الإشارة والثاني الموصولات وإنما بنيت المبهمات
لأنها أشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها
إلى الصفة أو الصلة ولأنها إذا أطلقت لم يتعين منها
معين على والاحتـ كالمضمرات فإن قلت هذه
الأسماء إذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها
هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر و
النصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلنا عن ذلك جوابان أحدها الأول
أن هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم
ومسلمان وإنما ذلك صيغة موضوعة للتثنية
هذا كما أن هذا لفظ موضوع للتثنية سوا انقلابه
الألف ياء في حال الجر والنصب ليس للإعراب
بل هي صيغة أخرى موضوعة للتثنية في حال
النصب والجر كأنهم صاغوا الصايغ في الأحوال

الثلث

الثلث فوضعوا للمرفوع ضربا وللمنصوب ضربا
كذلك ههنا ولا شك أن اختلاف الصيغة لا
يكون إعرابا ويدل على أن هذان ليس تثنية
هذا حذف الألف من هذا إذ الألف في التثنية
لا تحذف بل تنقلب إما واوا أو ياء كعصوان
وعصيان والجواب الثاني أن الاسم إذا ثني
فالتثنية تزيل عنه شبه الحروف وحيث قدم
في الأسماء لاختصاصها بالأسماء فيعود معربا
فعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين
لأنه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
لأنه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة و
التنوين وإن كان الواحد لا يستحق ذلك فائدة
والموصولات نحو الذي والتي وما ومن والموصول
لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي
أبوه قائم وإنما تعرفت بصلتها لا بلام التعريف



وهذا قيل ان اللام في الذي زائدة واصلها لذي
على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ فان تقول
مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ
مفتقرا كما اذا لو قلت مررت بالرجل لذي فعل
كذا لم يجز ذلك الا انتظام ويدل على زيادة اللام
هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف
ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي
عرفته فاما الاسم الا بصلة وهي احدى الجمل
الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي
ذهب اخوه عمرو والذي في الدار او امامك خالد
والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة
يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني
انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق و
التكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي و
الاستفهام والتمني واشباهها صلة فلا يقال

الذي

الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان
لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي يضرب زيد وكذلك
لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس
بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان الخبر
ومع هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه و
اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان
اذ الانسان متعجب بما يبهم عليه سببه
فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه
يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه زيد ولو
اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد
في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب
لان الصلة مع الموصول في تقدير اسم
واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا انتشر في كلامهم نحو قوله تع

أهذا الذي بعث الله رسولا ونحو قوله فقلما يجيء آية
في التنزيل من هذا الجنس إلا وحذف العائد فيه
إلا في موضعين أحدهما قوله والذي يتخبطه
الشيطان من المس والثاني قوله واتل عليهم
نبأ الذي آتيناه ثم اعلم أن الذي وضع وصلة
إلى وصف المعارف بالجمل لأن الجمل لا تكون
إلا نكرات فلا يجوز أن يوصف المعارف بها لأن
المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك
وقد مستهم الحاجة إلى أن يصفوا المعارف بالجمل
توصلوا إلى وصفها بالجمل كما توصلوا إلى الوصف
بالأجناس بذو ولما لم يمكنهم أن يقولوا مررت
برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم إن الجملة التي توصل بها وجب أن تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة إذا علم
أن إنساناً من الحضرة الآن ثم يعرف عينه فإذا

بذلك أنه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك قلت
هذا الذي قدم من الحضرة أحلت ثم إن الفرق
بين الذي وبين ما ومن أن الذي يقع وصفا
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما أن
من يختص بأولي العلم وما يعمهم وغيرهم قال
والثاني من المضاف إلى أحد هذه الأربعة إضافة
معنوية وذلك نحو هذا غلامك أو غلام زيد
أو غلام الرجل أو غلام هذا الرجل أو غلام
من عرفت وقد ذكر في باب الإضافة أن كل
نكرة إذا أضيفت إلى المعرفة إضافة معنوية
فالمضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف
إلا أسماء توغلت في الإبهام بعرف فهي نكرات
وإن أضيفت إلى المعارف نحو غير ومثل وشبه
وقد سبق الإشارة إليها فيما تقدم الفصل الثاني
في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث



ومن الموقوف عليها بالهاء احترازا بذلك عن التاء
في بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست
للتانيث الا ان ابدالها جعل مقتضيا للتانيث
والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت
وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء و
لا يقلبها هاء نحو ضربت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء
كظهر الجحفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة
هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء لغير التانيث
كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر
وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة
ونسابة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة
على النسبة او التعريب كمهالبة وموازجة
وغير ذلك ولحوق التاء في علامة ونسابة للتانيث
فكانه قيل جماعة علامة لانه ليس بعلامة واحد
كانه قيل جماعة من العلماء وغير ذلك مما يقولون

تفصيله

تفصيله وشبهها للتانيث لكونها فروعا للاصول
فرعية التانيث للتذكير قـ ولا الف الالف
تجيء للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى
وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف
المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء
وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى
بضم الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة
كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين
فان الفها قد يكون للتانيث كسلمى وذكرى
ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى وذفرى
وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء ووروده غير منصرف في الاستعمال
واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا [illegible]
عدة ما سبق قـ وهي على ضربين اعلم
ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات



كالمرادة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن
كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة
والأرض وغيرهما ثم إن الحقيقي لأصالته أقوى
من غيره فأوثق معه إلحاق العلامة بالفعل
المسند إليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء إلا في
ضرورة الشعر وأما في غير الحقيقي فقد جاز طلع
الشمس جوازا مطلقا وإن كان الأحسن
طلعت فإن وقع بين الفعل وبينه فصل
جاز في الحقيقي أيضا ترك العلامة نحو حضر القاضي
اليوم امرأة لأن الفاعل إذا بعد عن الفعل
ولم يليه لم يبق له تلك القوة فيستدعي إلحاق
العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي
نحو قوله فمن جاءه موعظة ولو كان [illegible]
لأنه إذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع
الفصل يحسن ثم إن تأنيث الجماعة وإن كان

حقيقيا

حقيقيا إلا أنه دون تأنيث الآدميين
لأن الجماعة لا يتميز أعيانها بل يجمعها صورة متحدة
ولا تقصد تأنيثها وتذكيرها ذلك القصد فأشبه
التأنيث الغير الحقيقي فأجري مجرى الناقة وإن لم يجز
جاء هند واللفظي على طبقة أضرب التأنيث
غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا
كظلمة وبشرى وصحراء وقد لا يكون ثم إن كان
وجودها لفظا فقدر فيه التاء نحو أرض ونعل
بدليل أريضة ونعيلة وإنما قدرت التاء دون
غيرها من علامات التأنيث لكثرتها ولأنها أتم
العلامات وهذا المسمى مؤنثا سماعيا لأنه
يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم إن الاسم
المقدر فيه التاء إن كان ثلاثيا فأمره يظهر
بشيئين بالإسناد إلى الضمير نحو الشمس
طلعت وبالتصغير إذ التاء تظهر فيه وإن كان



رباعيا فصاعدا انما كان على اربعة احرف سواء
كان الجمع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانه
لا يظهر التاء بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء
لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء
التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف
وقد شذ قديمة وورية حيث اظهر التاء في
الرباعي وعكس عرس وحرب ثم انهم جعلوا
الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين
احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث
فرع على التذكير والثاني جمع المكسر فرع على
جمع التصحيح فاجتمع فيه الفرعيتان ولما كان
تانيثه لا على الحقيقة كان تانيثا غير حقيقي
لجازت فيه الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال
وفعلت الرجال بين الجمع المذكر وبين الجمع
المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات

قوله

وقوله تعالى وقال نسوة قال جار الله العلامة رحمه
الله نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير
حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال الله وقال نسوة على تاويل جمع من
النساء وقيل جاز على صفة الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل بالواو
والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من
وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالمذكر ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد
واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استونفت
له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى
الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي
انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها
فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت

فمن هنا ان لم يلحق العلامة لم تفرق اسناده الى
ضميرها ام الى اسم آخر يجي بعده نحو طلع شعاعها
او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع
هناك ان الجزء المؤنث كالحكم المجموعة فلما كان
حكم هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه
في ذلك وكذا اذا اسند الى ضمير العقلاء نحو الا
لحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات
فعلت هذا اذا اسند الى الضمير المستكن
ولك ان تسند الى ضمير البارز نحو الرجال جاؤوا
والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول
الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس
خلون وخمس عشرة خلت وما ذلك لغرض بيّن
قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم لجميع الاناسي من لفظ لان الانسان

لا لجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري فخففت
الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه
بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل
قوله معاذ الاله صباوا بالظبية ثم الناس اسم
مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم
مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم
يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى
تسعة رهط ولو قيل جوّزنا القبيل تسع رهط
واما القوم فهو ايضا اسم مفرد وموضوع للجمع
الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اوردهما
المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل الجماعة
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون
الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال



دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام
نساء نساء وقال النبي ع لا يسخر قوم من قوم ولا نساء
من نساء وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع
قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كانت للآدميين مثل قوم ورهط
يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها الهاء
وانما يلحق التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون
لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث
لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المص مخالفه
حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري
لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين
واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا
لبعض الاسماء الجنسية فصلوا بينه وبين
الواحد منه بالتاء كنخل وتمر ونحوهما فما كان من

هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم
اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه
واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما
التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع انه لم
والحق بسائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية
والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر
من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت
شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس
بالجمع لان الجمع شاة ايضا قال يونس اذا
ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر
قوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة
عكس تانيث جميع الاشياء وانما انعكست
قضية التانيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة
كثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قدمت
بالاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انثت

التكسير فاتت العادة ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع من زيادة
تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف
التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد
والاثنان فقد سلك بهما سبيل القياس فقالوا
للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة و
اثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد
عشر الى تسعة عشر يؤنث الاسم الاول
دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة
مع ما نيف عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد
كره اثبات علامتي التأنيث فيهما لامتناع
اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا
واحدى عشرة امرأة تؤنث احدى ولم تسقط
التاء للمذكر التي سقوطها علامة التأنيث من
العشرة لئلا يجتمع علامتا التأنيث اعني اثبات

الالف

الالف في احدى وسقوط التاء من العشرة
وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا التذكير في اسم واحد لان ذلك يمتنع ايضا
واثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلثة
عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول مع
المذكر وتسقط من الاسم الثاني وفي المؤنث
بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز
ويكسرها بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون
من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر
والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون
امرأة [illegible] والاسمان مبنيان على الفتح قد
سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين
في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانه معرب
اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت



اثنى عشر ومررت باثنى عشر وذلك لانهم جعلوا آخر
خمسة عشر بمنزلة النون من التثنية و
عوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا
يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثناك
كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك
واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا
يكون مبنيا الفصل الثالث في التوابع وهي الاسماء
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها
ومن ثمة قوله اما التاكيد فيختص بالمعرفة
ويكون بالتكرير وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق
وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز
نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه
زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك مجاز
اذ لم يناده الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد
نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله

يجي

فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي
في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا يقول
جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدها
انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابتة لها عين
كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف
لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على
التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع
والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا
ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان
الليلة موقتة فيجوز ان ينام في بعضها فاذا قيل
ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو
ازالة التجوز والتشديد والشمول وضربت النكرة يوما
اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجي في الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءني



زيد زيد وهو الذي يعبّر عنه المعنى بالتكرير مطلقا
فانه جائز في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه
وهو الذي يعبّر عنه المعنى بغير التكرير فانه وان
كان تكريرا معنى الا انه ليس بلفظ ثم ان لفظ
النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما
اسنادا مستويا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب
انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء له
اجزاء او مقصوده نحو قرأت الكتاب كله و لا
يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون
ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه
وهو تابع لها لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني
القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون

بالصاد الغير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال
الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان تبدأ
باكتع اي شيء شئت من هذه الثلاثة بعدما اي
بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم
اكتعون وليس بالمعروف وانما جمع بين
كل واجمعين كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس
وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو
ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري
اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة
فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على
انهم سجدوا عن آخرهم وفي وهلة واحدة هكذا
ذكره ابو العباس قوله الصفة هي الاسم الدال
على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي
ما يذكر بعد الشيء ليدل على بعض احوال ذاته

تخصيصا في النكرات نحو جاءني رجل عالم و
توضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل
اي التفرقة بين المشترك في الاسم نحو مررت
برجل طويل ورجل صغير فيفصل بين
شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجي
لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاده
من الذم والتحقير ولمجرد التوكيد كقولهم
ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة
اما ان يكون بحال الموصوف او بحال
ما هو سببه فالاول نحو مررت برجل
عاقل والثاني نحو رجل كثير عدوه فالكثير
ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو
وهو من سببه والغرض بالسبب ان يتصله
ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشي

يوصف

يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف
او لشي من سببه نحو مررت برجل قايم او امراة
قاعدة فان مثل هذا الفعل يزول ويحدث
وفي الوصف ههنا ضمير عايد الى الموصوف
وكذلك مررت برجل قايم ابوه فيرفع الاب
باسم الفاعل وهو الصفة الذي قبل ان
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة
فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلام
لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعل صفة له والثاني ما كان حلية
من الموصوف او من شي من سببه نحو رجل
طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة
كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا
وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون
علاجا وقد يكون حلية فالعلاج ما كان

من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود
وغير ذلك واما الحلية فنوعان احدهما يدرك
بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة
والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان
يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة وهذا سوالتي بالنوبة
اصطلاحا ولا مناقشة فيه والرابع النسب
نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه
صار وصفا نحو هاشم وبصرة فلا يصح الوصف
به فاذا نسبت قلت هاشمي تجري طرفيك
الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة
هاشمية وتقول رجل هذلي علامة فترفع به
الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى
سائر الصفات في الحاق علامة التأنيث و
التثنية وتنزل منزلة حسن وشديد في مثاله

اسم الفاعل والخامس ما وضع بأسماء الاجناس
نحو ذو نحو مررت برجل ذي مال فانهم
اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس ولم يتأت
لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سواد فجعلوا
هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء
الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات
سواد فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سواد الا ان صاحبا
لا يلزم منه هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد
صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان
يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء
تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له
وهكذا امراة ذات سواد لان القصد



الجنس فلا توصف به لأنه قيل امرأة متحلية
ومتزينة وأما الذوات باعتبارها فلا يتصورون أن
يتصف بالشيء الا بعد أن زيدا لا يكون صفة
في الشيء كما يكون أو لا يوجب معنى كالوصف
بالمناسبة كما يوجب السواد فلذا لم يجز اضافة
ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى
المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لأنه
كان نكرة في الأصل فكان اسم جنس فأجيز
اضافته اليه مع كونه معرفة لأن التعريف
ليس بأول احواله فالجنسية موجودة فيه
بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب الاسم
حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه
على ما قد سلف في صدر الكتاب واما في
المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا في الجمع

نحو

نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بذوات
مال ورأيت ذوات مال قال بالكسر حالة النصب
والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان و
مسلمون فصل وكل صفة تتبع موصوفها اعلم
ان الصفة لما كانت فعلا للموصوف فلا بد ان
توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتذكير
والاعراب والتنكير والتأنيث وغيرها لأن
الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو
زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف
من التذكير والتأنيث والافراد والجمع اذ الشيء
الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا
في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير
لأن الشيء كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز
ان يقول جاءني الرجال ظريف لأن الرجل اذا كان

بدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم
لم يكن احدهما موافقا لصاحبه فكان بمنزلة الرجل
الظريف هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب
فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان
ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه لا محالة
في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
واما اذا كانت فعلا للسبب فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول
مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها
وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوتهم
وذلك لان الصفة التي هي فعل السبب لم يكن
هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتانيثا
والافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث
مذكرا ابوها وغلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث
مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود

الضمير

الضمير منه الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من
فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم من نفسه
يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كان
كقيل كريم الا انه يكون الصفة فعلا له اعني كريم
الاب بدليل اتصاله بضميره وتانيثه الى امراة كريمة
الاب يدل على ذلك فاذا تنزل الصفة بفعل
الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان
تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

فصل — والبدل على اربعة اوجه المقصود
من البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس
وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط لذكره
وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك
قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا
في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله

ثم جعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل
يتحرك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك
بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك
فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال
جار الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان
منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد و
الصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر
الاول لم يستد كلامك يعني لا يجوز ان تقول
زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائدا من الخبر
الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك
اذ الاخ هو زيد وعلى هذا اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين انعمت والثاني بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه
من ضمير راجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لاتصاله
به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع
بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى رجل
فتداركه بان اتبعته المقصود ولا يتاتى
الا في بديه الكلام والاحسن ان تدخل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع
الابدال الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض
المتاخرين هو ان البدل لا يخلو اما ان يكون عين
المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه
او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تلبس
ما او لم يكن فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض

والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط
وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت
الى القمر فلكه لان هذا بدل الاشتمال ثم ان
البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة
اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما شرط في الصفة
بل لك ان تبدل اي النوعين شئت
من الآخر نحو قوله الى صراط مستقيم صراط
الله الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان يكون موصوفة لتحصل شيئا وايضاحا
قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح

و

والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة
نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل
الذي يعرف بزيد او يقول نحو جاءني زيد ابو
عبد الله اذا كان الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب
انك تريد من يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد
الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتق غالبا من معنى لوجوده في الموصوف
وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان
يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة
لا تدل اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك
جاءني رجل طويل ولم يتقدم ضربه عليه لم تدل
عليه وانما تدل على شيء فيه صفة الطول
على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما



اسمان كان احدهما عند التابع اعرف من
الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان
اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق
بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
بالكلام وورود الاول كالبساط لذكره
وليس عطف البيان كذلك اذ المقصود
بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل
ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل
بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان التارك بشر وهذا
لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب
الاضافة باب العطف بالحروف حروف
العطف تسعة الواو لمطلق الجمع اعلم ان

الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه
في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى
تفترق فالواو لمطلق الجمع وهي الاصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك
بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك
معنى آخر فيكون هي اصلا والدلائل على انها
تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب
وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شأنا واعلى كعبا
في علم العربية ان يخفى عليه مثل هذا واما
الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء
توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع
التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة

فعمرو ابعد شهر وجاء ثم عمرو ابعد شهر واما
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن
وعمل صالحا ثم اهتدى فنقول بانه لما اهلكنا
حكم بان البأس قد جاءها بثبات الامتداد وردوا
واما حتى فهي موضوعة للانتهاء بالغاية وقد ذكر
في حروف الجر ولهذا لم يذكره المصنف ههنا
قوله واو لاحد الشيئين او الاشياء او تجيء
على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا
او عمروا اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترتك
شكك جوزت ان يكون ضربت عمروا فاتيت
باو واحدث انك ضربت واحدا منهما وقد يقع
في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فذلك
على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا فقد امرته بضرب

احدها

احدهما لا بعينه ولا يجوز ان تضربهما فليس في
ذلك شك وانما هو تخيير اذا لم يكن هناك شيء
موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث
الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما
معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا
بالاقدام على احدهما واما فانها تكون في هذه
المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمروا وجالس اما الحسن واما
ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة
حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول
العاطف عليها واقتفاه المصنف رحمه الله
حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة

قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام
يجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا
يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك
ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت
زيدا ام عمرا واما الحاصل انها اذا وقعت بين
مفردتين او متقابلتين واذا كانت متصلة صح
ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا
بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك
مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلب التعيين
ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا
كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيدا ان كان
عنده زيدا وعمرا ان كان عنده عمرو والجواب
مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة
ويقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك

ازيد عندك ام عندك عمرو فتلك تكلمت مستفهما عن
وجود زيد عنده ثم بدا لك بعد السؤال فاضربت
عنه فاستأنفت سؤالا آخر فقلت ام عندك عمرو
والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع
الهمزة ولا يبتغوا من اعادة الخبر فرقا بينها
وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل
ام شاة كانك رأيت شيئا من بعيد فظننته
ابلا فاخبرت بانها ابل على حسب اعتقادك ثم
اعترضك شك فجوزت له ان يكون شيئا آخر فاضربت
عن الاخبار اخذا في السؤال عن كونه شيئا
فقلت ام شاة اي بل اهي شاة قوله ولا للنفي
بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في
ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي
للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل
على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء

الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد الا عمرو واما
بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد
الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا وكنت
قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك
غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا
بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب
للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول و
تنفيه عنه وقد تقع بعد المنفي كما تقع بعد
الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واضربت ان الذي لم يجي
عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا
على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني
زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت
المجيء لزيد ثم استدركته فاثبته لعمرو والثاني
ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون

في

نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك
في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا
واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر فهي اخص من بل
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب
لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف
المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فلا
نظير له بل يجوز الاستدراك بها في الايجاب
ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي

الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية و
الجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام

بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من
الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين
واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى
الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي
هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق و
التشاكل او يقال ان الفاعل اقل من
المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى الستة فاختص
الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف انتهاجا لمنهج
التوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل
ثم اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل
اصل والمبتدا فرع عليه خلافا لابن فضال

لنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل
رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم
مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه
وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب
الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية
متقدمة على الاسمية فيكون مقدما على المبتدا
وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني
اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو
الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب ثالث
ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه
ولا شك في تقديم الاثنين على الثلثة وقد
ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات
بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول انما
سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول
على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا

كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا
قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على
الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر
المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب بالمفعول الحقيقي فضلة في الكلام
ولان الحال شبيه بالظرف لكونها مفعولا فيها
والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه
يتوسط حرف قوله والجر الاصلي للمضاف
اليه بالاضافة المعنوية اما كان الجر في كفى
بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصلي لانه مجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى
كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين
فكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية
لانه فاعل او مفعول على ما سبق

قوله واعراب الفعل غير حقيقي كما اذ ليس
فيه فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما ان حق
الاعراب للاسم في الاصل لان وضع
الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة
وتحقق توارد هذه المعاني هو الاسم دون
الفعل والحرف اذ الافعال والحروف يدل
على صيغها معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصلي
وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها
في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب
صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة
لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف
العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو
مبني الا انه كناية عن الاسم مرفوع و
لهذا سمي ضمير المرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت

فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه اشياء تنوب مناب الاسماء
الظاهرة مست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية
عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل
واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا
بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف
الصيغ فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب
نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف
الآخر لاختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهو على ضربين
متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بغيره فان
قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو
الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المطلق

عليه

عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك
فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد
يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب
اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما
اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة
افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل
اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائبة
المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة الى
ما استكن فيها من انا ونحن وانت او غير
لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة والى غيره
اخرى كالمنوي في الفعل الواحد الغائب نحو
زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند
الى المظهر والبارز من الضماير نحو ضرب زيد

وما ضرب الا هو ومنها المستكن في الصفات نحو زيد
ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا اجريته على غير ما هو له نحو
هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد
لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك
لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد
ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة
الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا
يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص
المرفوع لانه بعض اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء
منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يعتبران
بل يجوز فان لمجيئهما فضلة يتم الكلام بدونها
واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله
والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو
فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له

البتة

البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف
المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يتصدر به
الكلام نحو انت فعلت كذا وزيدا اكرمت بخلاف
المجرور قوله وعدد الفاظ المنفصلة والمتصلة
سبعة وانهم يقولون لفظ انا موضوع ليكون
كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حالة
الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله
انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة
والنساء والناقة والنوق وكذا قيل للتثنية
نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان المتكلم
لا يقترن اليه متكلم آخر وانما يقترن اليه الغائب

او المخاطب الابرى انك اذا فصلت بين قولك
نحن فعلنا قمت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا
ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استؤنفت
للتثنية لفظ يدل على الاثنين مما فوقه وبني على
الضم لانه يبني عن معنيين فقوي وشابه قط
وقيل واما انت فهو ضمير المخاطب والاسم ان باتفاق
منهم ان والتاء للخطاب والامر فيها من الاول
جعلها في ضربت وانما حركوا التاء دليلا جنيوعا كان
وقالوا انتَ وانتِ ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم
وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا
فيه النون اظهارا للحركة اذ لو سكنت لكانت
غنة في الخيشوم واذا حركت اثر والفتحة لخفتها
ثم زادوا المخاطب ثم قالوا انت ولو فعلوا مثل
هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم
وهو بين الفساد وانما اختص الفتحة بالمذكر

والكسرة

والكسرة بالمونث تعادلا لجانب المذكر على جانب
المونث والفتح خير من الكسرة لخفته ثم قالوا
في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما
وهم وكان القياس انتا وانتوا لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا
عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس
بالوقف فيمن يقول انا ولانهم لو قالوا انتا
لزمهم ان يقولوا هو هما هووا وكان
يفضي الى اجتماع المتقاربين في اخر المتمكن
فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في
هوا ميما لان الميم من مخرج الواو وهو اجلد
على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا
في الجمع انتم والاصل انتمو بدليل مراجعته
في الضرورة والاختيار ووجوب في مثل الزمتموها
ونصرتموه وانما حذف الواو تخفيفا حيث



امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية للالتباس
التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من
التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم
في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية
فجعلوا الحركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي
اتباعا ولانهم جعلوا الحركة ما قبل التثنية من
جنسها في المظهر مفتوحة فيه نحو زيدان
فجعلوا هنا ما قبل الميم من الشفوي من جنسها
واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر
وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم
يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة
بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر و
خففوا النون لانها علم الجمع نحو ضربنا ونصرنا
وشددت لان الاصل هنن وانتمن فقلبت

الميم

فقلبت الميم نونا وادغمت واما المنفصل
المنصوب فهو اياي عند جمهور اصحابنا واما
وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق
للدلالة على احوال المرجع اليه ولا محل لهذه
اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت
وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة
ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص امره
بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب
اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب
حيث اضاف ايا الى المظهر واما الضماير
المتصلة فما كان للمرفوع منها وهو التاء
في ضربت وهي مضمومة للمتكلم وللمخاطب
المذكر ومكسورة للمخاطبة المؤنث وقد
استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث



لما ذكرنا في المنفصل قالوا ضربتُ وضربنا
لانهم قالوا في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن جار نحو ضربتما وضربتم و
ضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا
مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه
واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا
وضربتا وضربن ولم يبدوا الضمير فرقا
بين المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية
المستكن في زيد ضرب وضربنا للبارز
في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث
اذ امكنهم الفرق هنا باقام التاء نحو ضربتا
ولم يمكن هنالك لانه قد دخلت هنالك
التاء للمخاطب فلو ادخلت مرة ثانية يفضي
الى اجتماع التائين وهو مستبشع جدا وقالوا

بلغ

في الجمع ضربن بنون واحد تخفيفا ضربتن لان احدى
النونين هنالك بدل من الميم في الواحد والميم
هنا فيه بدل منها فهذا احكام الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب
وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع
نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز هذه
الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره
وتقول في الغايبين والغايبين يضربان و
يضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع
لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون
وتقول في الغايبتين تضربان ولم يلحقوا آخره
التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع
يضربن كما قالوا في جمع الماضي ضربن وتقول في
تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولم يبدوا
الميم لما ذكرنا



من الفرق بين اليا وزوال لبس وتقول في المؤنث
المخاطبة تضربين فتلحق الياء بآخره علامة
المؤنث لأن التاء في أوله علامة للخطاب
تمنع من زيادة أخرى فجاؤا بالياء لأنها علامة
للمؤنث أيضا في هذي وتقول في تثنية
تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما تفرق
في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن كما
قالوا يضربن في الغائبة وفي المتكلم لا يبرز لأن
حرف المضارعة في أوله يغني عن إبرازه و
بموضع الالتباس وحكم الأمر حكم المخاطب
المضارع إلا في اتصال نون الإعراب لأنه مبني
أو مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم وأما
المنفصل المنصوب فهو إياك في أكرمتك
والياء في أكرمني والهاء في أكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم إلا في ياء المتكلم

في المنصوب بلا نون عماد اعلم أن ياء المتكلم إذا
كان ضميرا منصوبا يلحق بنون قبلها نحو ضربني ويضربني
صيانة للفعل من أن يلحقه الجر أعني الكسرة لأنه يكون
في بنائه كسر كما لم يكن في إعرابه جر ثم حمل على الفعل
إن وأخواتها في ذلك فقيل إنني وكذا أخواتها
وجاز واحذفوا للتضعيف مع كثرة الاستعمال
عما عدا ليت نحو إني وكأني ولعلي ولا يجاز
ليتي إلا في ضرورة الشعر وأما إذا كان ضميرا مجرورا
فلا يعمد نحو غلامي ولي وبي لأن الاسم والحرف
لم يجب صونها عن الكسر إلا في مني وعني وقد
وقطني لأنها كانت مبنية على السكون فحفظ البناء
فيها إبقاء على سكونها وتفاديا من أن تزيلها الكسرة
قوله وياء المتكلم إذا كان مع غيره ويكون ما قبله
ساكنا في المرفوع والمنصوب باقيا على حاله لأنها
أسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبق إليه الإشارة



من التجوز مع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا ولم يقلب
الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع
ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا
لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل
هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا
قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر الفعل يضمر العامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا
لما تبين ان الجار ينزل من المجرور منزلة الجزء
من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو ونحو قوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترق اهدب قم ام تشتو و
الجوانب خاوي الطرق والكوفيون على ان الاسم
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون
على ان رب مضمرة اضمرت بعد الواو لكثرة الاستعمال
وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها

فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك
وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات
ارضاع والمحول ابن سنة ومعنى الهيتها اشغلتها
وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم وهي العاوذة
والمحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل
بلدة في صعود واصباب اي رب بلدة وهي هنا
بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد
الصعود ومن ذلك كان في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان
لا يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني
على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار
كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف
المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها
في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا



على انه الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدإ محذوف والتقدير ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول
لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا
نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه
الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير
ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان
يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب
الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث قوله وهذه
السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه
مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل
عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة
وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان
من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله
لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه

قوله

قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان
الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك
وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة
فاضمرته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت
من المستهلين فكبروا وافقت الهلال باضمار
ابصروا وقوله والمستهلين والمستهلين معناه
لاجل المستهلين او في حقهم لا ان يكون المستهلين المخاطب
ولهذا كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون
تريد وابصر وتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر
لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا
هودا او نصارى لانك لما اضربت عن قولهم كونوا
هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل هذا فتقول



زيدٌ باضمار فعلٍ اي فعل زيدٌ ورفعه بالفاعلية اولى
من رفعه بالابتداء وذلك لانه جواب من فعل زيد
لا زيدٌ فعل لمطابقة الجواب السؤال كما انه جواب
من ضربت زيدًا باضمار ضربت زيدًا لا زيدٌ بالرفع
قوله وقريبٌ من هذا الاضمار على شريطة التفسير
الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني
وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان
الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابرهيم
حنيفا متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى
وفي ما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه بمعنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم
قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد
يكون منصوبا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيدٌ
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي
هل خرج زيدٌ الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه

وليس

وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل
فلا يليه الاسم الا نادرا هكذا احكام الاسم الواقع
بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك مما فيه
من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبدَ
الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعلٍ يفسره
الظاهر والمعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه
بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير
ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان
يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه
نحو زيدا مررت به اي جزت ولا يصح اضمار مررت لانه
لا ينصب المفعول لانه لازم او ما هو لازم معناه
نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه
لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر فليس
الدرة عن التشاف
تمت



اشبو كتاب جالى نجوسجى قريه سنده كائن خوجه زاده سليمان افندينك وقفيدر

لا يباع ولا يشترى

واقف

